2021

الهجرة غير النظامية
بين التأريخ والتعقيد

تقديم

د. أيمن زُهري

إعداد

نانسي طلال زيدان

بطاقة الكتاب:

اسم الكتاب: الهجرة غير النظامية بين التأريخ والتعقيد

اسم المؤلف: نانسي طلال زيدان

نوع الكتاب: دراسات وأبحاث

عدد الصفحات: 196 صفحة

المقاس: 17x24

رقم إيداع: 2020/20591م

الترقيم الدولي: 978-977-85792-4-6

الطبعة: الأولى، 2020م

رئيس مجلس الإدارة

مها المقداد

للتواصل والطلب من داخل أو خارج مصر:

00201033966291-00201129195867

الغلاف والتنسيق الداخلي والمراجعة

فريق دار المصرية السودانية الإماراتية للنشر والتوزيع

أقر المؤلف بأنه وحده صاحب الحقوق الفكرية للكتاب، وأنه يضمن للناشر عدم التعرض من الغير بخصوص الملكية الفكرية, كما صرح أن هذا الكتاب ليس في مضمونه ما يمنعه القانون، وأن الآراء والأفكار التي يتضمنها محتوى الكتاب تعبر عن فكر المؤلف فقط ولا يعبر عن رأى الناشر، ولا يوجد داخل الكتاب نقل أو استعارة بما قد يعرّض الناشر للمسؤولية القانونية.

فريق عمل

دار المصرية السودانية الإماراتية للنشر والتوزيع

التنسيق الداخلي نانسي طلال زيدان

تصميم الغلاف إسلام عبدالحليم

دار المصرية السودانية الإماراتية للنشر والتوزيع-مها المقداد

+201289024055

Mahaelmukdad@gmail.com

فهرس المحتويات

تقديم د.أيمن زُهري 6

مؤلف العمل 9

الفصل الأول 12

تاريخ ظاهرة الهجرة غير النظامية وأولي مراحل تطورها 13

أولاً: ملامح الهجرة ونظرة للماضي طويلة المدى: - 15

ثانيا: القرن العشرين وتغيرات دولية: - 18

ثالثاً: الملامح الأولى للهجرة غير النظامية: - 19

رابعاً: الحرب العالمية الأولى "المسرح العالمي الأول للهجرة والنزوح السكاني": - 24

خامساً: الإدراك الأوروبي للهجرة غير النظامية: - 35

سادساً: مرحلة الحرب العالمية الثانية وما بعدها: (من أربعينات إلى ستينيات القرن الـ20) .38

الفصل الثاني 43

آسيا على خريطة الهجرة غير النظامية 44

أولاً: الإمبريالية الغربية في جنوب شرق آسيا منذ العام (1850): - 45

ثانياً: الهجرة بين رؤى الدول ومصالح الاستعمار: - 49

ثالثاً: الدولة الاستعمارية وتطويع سياسات الهجرة لمصالحها حتى العام (1957): - 64

رابعاً: آسيا والهجرة غير النظامية في العصر الحديث: 71

الفصل الثالث 117

مقتطفات لتطور مشهد الهجرة غير النظامية حول العالم منذ الستينيات وحتي عصر الكورونا

.....118

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية 118

ثانياً: القارة الأوروبية:.....147

ثالثاً: اتجاهات الهجرة الدولية ودول مجموعة العشرين:- 174

رابعاً: الربيع العربي والهجرة غير النظامية:- 188

خامساً: شبكة طرق الهجرة غير القانونية:- 197

تقديم

د. أيمن زهري

خبير السكان ودراسات الهجرة

في البداية يطيب لي أن أهنئ الباحثة النشيطة الدؤوبة نانسي طلال زيدان على إنجاز هذا العمل البحثي الهام الذي يسد فجوة معرفية لطالما تناولها الباحثون من عدة جوانب، لكن تظل تلك المعالجة التي نحن بصددها هي الأشمل والأوفى. تجاوزت الباحثة في هذا الكتاب المنهج الوصفي التحريضي الذي ينزع للمبالغة في الترهيب من تلك الظاهرة وربطها، دائما، بالأجندات الخارجية التي تنفق ببذخ لوقف الهجرة غير النظامية على حساب حقوق الإنسان، ودون تقديم حلول تتماشى مع الواقع الاجتماعي للدول المرسلة والواقع الاقتصادي للدول المرسلة والمستقبلة معا.

يأخذنا هذا الكتاب في رحلة عبر الزمان والمكان، أجادت مرشدتها الوصف والتحليل البسيط والمتعمق للعديد من القضايا الخاصة الهجرة غير النظامية عبر العالم في فترة زمنية تمتد لأكثر من قرن ونصف. فمن خلال الفصول الثلاثة التي يحتويها هذا الكتاب، تقدم الباحثة عرضا شاملاً لتلك الظاهرة وتأصيلاً نظريا متكاملاً يتجاوز البروباجاندا السياسية حول هذا الموضوع، ويتجاوز الاهتمام الأوروبي بتلك المسألة ليشمل مساحة جغرافية أكبر، وتغطية لأدبيات الهجرة غير النظامية في مناطق متنوعة حول العالم.

يقدم الفصل الأول من تلك الدراسة المتميزة عرضا تاريخيا مهماً ومطلوبا لتلك الظاهرة. حيث نلاحظ من أدبيات الهجرة غير النظامية أن البحث التاريخي في أصول الظاهرة وتطورها ينحسر عادة في العقود الثلاث الأخيرة بشكل كبير، مع إهمال تام

للتأصيل التاريخي المتعمق للظاهرة وهو ما قامت به الباحثة بشكل شبه كامل في تلك الدراسة. قدمت الباحثة في هذا الفصل نظرة طويلة المدى للماضي ثم انتقلت بنا إلى القرن العشـــرين ثم إلى الملامح الأولى للهجرة غير النظامية، ثم أتبعت ذلك بالحديث عن الحرب العالمية الأولى وبداية النزوح الســـكاني الكثيف في العصـــر الحديث. تبع ذلك تناول الباحثة لبداية الإدراك والاهتمام الأوروبي بظاهرة الهجرة غير النظامية، ثم تنتقل الباحثة بسـلاسـة للحديث عن المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تطورات متلاحقة في الهجرة والحراك البشري بصفة عامة.

نظرا لتأثر العالم بالبروباجاندا الأوروبية حول موضوع الهجرة وحول موضوع الهجرة غير النظامية، يخيل للباحثين في منطقتنا أن الهجرة غير النظامية ليســـت ســـوى مسألة أوروبية بحتة. بخلاف تلك الرؤية المبسترة، تصحبنا الباحثة في هذه الدراسة وفي فصـــلها الثاني تحديداً إلى منطقة جغرافية وفكرية أخرى، منطقة هامة عادة ما تهملها الأدبيات التي تناولت هذا الموضـــوع، وهي منطقة زاخرة بثقافاتها وممارســـاتها التي عـادة ما لا يتنـاولهـا البـاحثون في منطقتنـا بـالتحليل عنـد الحـديث عن ظاهرة الهجرة غير النظامية وهي قارة آســـيا. تقدم الباحثة في هذا الفصـــل نظرة بانورامية حول الهجرة غير النظامية بدءً من التحركات الســـكانية في الامبريالية الغربية في جنوب شـــرق آســـيا منذ العام (1850) والهجرة بين رؤى الدول الآســـيوية ومصـــالح الدول الاستعمارية بالتركيز على حالتين هامتين في تلك المنطقة من العالم باعتبارهما من أكبر الدول من حيث حجم السـكان، ليس فقط على المسـتوى القاري، بل أيضـا على مســـتوى العالم أجمع. تتحدث الباحثة هنا عن تجربتي الهند والصـــين. تنتقل الباحثة أيضـــا إلى عرض المقاربة الاســـتعمارية في مجال الهجرة والتي تهدف دائما إلى تطويع مســـألة الهجرة لصـــالحها بشـــكل تام، وبغض النظر عن المصـــالح الوطنية لبلدان المنشـأ. تنتقل الباحثة بعد هذا العرض الشـامل إلى عرض أكثر شـمولاً حول الهجرة غير النظامية في العصـــر الحديث من خلال تناول العديد مما يمكن أن

أسميه دراسات حالة للعديد من الدول مثل حالة فيتنام والأطر التنظيمية الآسيوية للهجرة ودراسة حالة ماليزيا وكذلك الهجرة غير النظامية في خليج البنغال.

بعد هذا العرض الشامل للعديد من القضايا المرتبطة بالهجرة بشكل عام وبالهجرة غير النظامية، تنتقل الباحثة في الفصل الثالث والأخير لتقدم للقارئ عرضا بانوراميا لتطور مشهد الهجرة غير النظامية حول العالم منذ ستينات القرن العشرين حتى الوقت الحاضر، غير متناسية الإشارة إلى أهم أحداث العام (2020) وهو وباء كورونا وتأثيره على الظاهرة. تصحبنا الباحثة في بداية هذا الفصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدم بعض الحقائق حول الهجرة غير النظامية في الولايات المتحدة الأمريكية، البلد المستقبل الرئيس للهجرة غير النظامية، خاصة من المكسيك، وكذلك تأثير جائحة كورونا على الهجرة والمهاجرين والهجرة غير النظامية. تنتقل الباحثة بعد ذلك إلى الجهة المقابلة عبر المحيط الأطلنطي إلى القارة الأوروبية في حديث شامل عن التاريخ الحديث للهجرة غير النظامية في القارة العجوز وتأثير جائحة كورونا على تلك الظاهرة.

من ضمن الإضافات العديدة لهذه لدراسة، حديث الباحثة حول اتجاهات الهجرة الدولية ودول مجموعة العشرين والتي تمثل قدرا كبيرا من الهجرة الدولية. حرصت الباحثة أيضا قبل أن تنتهي صفحات دراستها الشيقة على الحديث حول تأثير موجات الربيع العربي اعتبارا من العام (2011) وحتى كتابة تلك الدراسة وتأثير ذلك على مسارات الهجرة غير النظامية في منطقة البحر المتوسط وكذلك شبكات الهجرة غير النظامية.

على الرغم من أن الكاتبة ليست متخصصة في الطرق الكمية أو إحصاءات الهجرة، إلا أن الكتاب، بالإضافة إلى التحليل الوصفي المتميز، يعتمد بشكل كبير على تحليل البيانات والاعتماد بشكل كبير على إحصاءات الهجرة التي استطاعت الباحثة

توفيرها من العديد من المصادر للتأكيد على وجهات نظرها في تلك الدراسة الشاملة. في النهاية لا يسعني إلا أن أهنئ الباحثة مرة أخرى على هذا المجهود العلمي المتميز وأعد القارئ برحلة علمية سلسة ومتميزة حول الهجرة غير النظامية عبر هذه الدراسة.

د. أيمن زهري

القاهرة في 15 أكتوبر 2020

مؤلف العمل

بدأ عملي بالكتاب منذ ديسمبر من العام(2017) حين سعدت بأن أكون باحث مساعد للرئيس السابق لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الدكتور وحيد عبد المجيد في مشروع بحثي حول الهجرة غير النظامية بالتعاون مع سفارة الدنمارك ، وتم بلورة ذلك المشروع في كتاب صدر عن مركز الأهرام في يونيو من العام (2018) أتخذ المسار القانوني والسياسي من قضية الهجرة غير النظامية فيما يتعلق بالحالة المصرية، ومنذ ذلك الوقت شَغُفت بالبحث حول بداية الظاهرة وما مرت به من مراحل مختلفة على مر العصور، وازداد شغفي بأن أبذل جهدي لبلورة ذلك الكتاب حين وجدت أنه لم يتم تناول الفكرة في عالمنا العربي وكل الدراسات بلا استثناء ركزت علي حاضر الظاهرة دون ماضيها وأيضا تم ذلك دون تقديم حالة من الإلمام للمشهد العالمي مكتمل ولكن مجتزأ بالتركيز على إقليم معين أو دولة بعينها، فعهدت ألا يقتصر تناول الكتاب على منطقة واحدة أو محور منفرد، ولكن تم بذل جهد حثيث لإحداث درجة مجتهدة من تغطية لأغلب القارات ومختلف المناطق حول العالم فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير النظامية، فيتناول الكتاب تطور الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والقارة الأسيوية، كما يتناول تطورها منذ ما قبل ظهورها في القرن الـ(20)، وحتي عصرنا الحديث.

يضم الكتاب بعض من الصور التاريخية لبلورة المشهد الواقعي للقارئ، ثم بتقدم الفصول تمت تغذية الكتاب ببعض الخرائط والرسومات البيانية والتي الهدف منها بلورة المعلومة وتقويتها لدرجة أن يكون الكتاب كافي قدر المستطاع لمن يرغب في فهم

ومعرفة ظاهرة الهجرة غير النظامية بشكل تاريخي سياسي اجتماعي، مُحاولة تعريب الخرائط وبلورة الرسومات البيانية وبلورة نسق كتابي سلس مُستغله في ذلك كل المهارات التنظيمية للكتابة والبلورة التي اكتسبتها بجانب الخبرة البحثية من عملي بمجلس الوزراء المصري، علماً بأن أغلبية المصادر التي اعتمدت عليها هي مصادر أجنبية إنجليزية وفرنسية، وايضاً بعض من المصادر العربية.

نانسي طلال زيدان

باحث في العلوم السياسية

الفصل الأول

تاريخ ظاهرة الهجرة غير النظامية

وأولى مراحل تطورها

رغماً عن التصور السائد بأن الهجرة الدولية ظاهرة حديثة، أو أنها ترتبط بظهور العولمة والتجارة في نهاية القرن الـــ(20)، إلا أنها بدأت على شـــكل انتقالات وتحركات واســـعة النطاق وبعيدة المســـافات منذ زمن بعيد، خاصة فيما بين القرن الـــ(15) وحتى نهاية القرن الـــ(19)، فقد استغلت القوى الاســـتعمارية ســـطوتها في توريد ما يقرب من(12)مليون إفريقي كعبيد لبناء أمريكا والعالم الجديد، كما إنه أثناء ذروة غزوات الإمبراطورية الإسـبانية، هاجر نحو نصـف مليون إسـباني وبرتغالي وحوالي (700) ألف مواطن بريطاني إلى المســتعمرات الواقعة في الأمريكيتين في ذلك الوقت. وبين العامين (1842-1900) سافر نحو(1.3) مليون هندي، و(2.3) مليون صـيني، كعمال مُتعاقدين إلى جنوب شـرق آسـيا وأفريقيا وشـمال أمريكا، وبذلك يتضـح لنا أن الهجرة الدولية طالما كانت ظاهرة منتشـرة على مر

التاريخ.[1] لكن الهجرة غير النظامية هي التي تُعتبر ظاهرة حديثة نسبياً، فقد ظهرت مع بداية القرن الـ(20)، تحديداً في أوائل عشرينات القرن في العام (1921)، حين تم سن القوانين المُنظمة والحاكمة للهجرة الدولية بداية بالولايات المُتحدة وأعقبتها الدول الأوروبية، ولكن مع استمرار حركة الهجرة بأشكال مُخالفة للقوانين المُنظمة، فتم تصنيف تلك الهجرة بأنها **هجرة غير نظامية**[2].

ثم يتبادر للذهن، ما هو موقف اللاجئين الذين أوجدتهم ظروف الحروب التي أجبرت شعوب على مغادرة أراضي بلادهم، وما الفرق الفعلي والقانوني بين المُهاجر غير النظامي واللاجئ؟

إلا أنه يتبين لنا أن المُهاجر غير النظامي، هو من يُغادر بلاده ويُدخل حدود دولة أخرى بشكل سرى دون وثائق ودون الخضوع للقوانين التي تُقرها دولة المقصد بالنسبة له كمهاجر إلى أرضها، ويظل مُقيم داخلها دون وثائق أو أوراق تُقنن وضعه. أما اللاجئ يخضع لعدة قوانين على رأسها

[1]تقرير التنمية البشرية 2009، التغلب على الحواجز وقابلية التنقل البشرى والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص28.
[2]تم تسمية الهجرة المُخالفة للقوانين بعدة مُسميات غير نظامية أو غير قانونية أو غير شرعية، ولكن سيتناولها الكتاب بمُسمها الأكثر أكاديمية "هجرة غير نظامية".

اتفاقية الأمم المُتحدة لشـــؤون اللاجئين لعام(1951)، والميثاق الخاص بأوضـــاع اللاجئين لعام(1967)، ولكن طبقاً للســـرد التاريخي فقد بدأ أول ملامح ظاهرة اللجوء في العام(1948) مع القانون الأمريكي للجوء. ذلك مع إدراك أن اللاجئ حين يُهاجر براً أو بحراً من دولته مُتجهاً لدولة أخرى وقبل أن يطلب اللجوء من دولة مُحددة فيكون في تلك الأثناء البينية مهاجر غير نظامي، حتى يُقبل طلبه بتقنين وضعه من خلاله طلب اللجوء رسمياً، فيصبح لاجئ.

فتُعتبر ظاهرة الهجرة غير النظامية أقدم من ظاهرة اللجوء، واســـتمرت منذ أوائل القرن الـــ(20) حتى الأن. في هذا الكتاب "الهجرة غير النظامية "هي المعنية بالرصـــد والدراســـة، وفيما يلي ســـيتم تعقب ظهورها وتاريخ تطورها منذ العصر القديم وصولاً لعصرنا الحالي.

أولاً: ملامح الهجرة ونظرة للماضي طويلة المدى: -

تُعتبر التدفقات الكبرى من أوروبا إلى العالم الجديد أثناء النصف الثاني من القرن الـ(19)؛ من أهم المحاور المُستحقة للاهتمام، حيث أن في العام (1900) وصـــل عدد المهاجرين من أوروبا ســـنويًا ما يزيد على مليون

شـخص بدافع البحث عن أوضـاع أفضـل في مواجهة الجوع والفقر في موطنهم، ووفقًا للمقاييس المعاصـرة أنذاك فقد وصـل عدد المهاجرين النازحين على مدار عِقد من الزمان إلى (7%) من سـكان السـويد والمملكة المتحدة، و(14%) من سـكان إيرلندا، وواحد من كل عشـرة في المجتمع النرويجي. كما أن في تلك الفترة، خاصة بين أوائل أربعينيات القرن الـ(19) وأواخر خمسـينيات القرن نفسـه، انخفضـت تكلفة السـفر الفعلية من بريطانيا إلى نيويورك بنسـبة(77%)[3]، ذلك بالإضـافة لأحداث مُعينه لعبت دور في تـدفق المُهـاجريين، مثـالاً على ذلـك في العـام(1845)، مجـاعـة البطاطس في ايرلندا التي على إثرها هاجر حوالي (500) ألف إلى أمريكا، وقد أدت الأوضـاع الدينية والاقتصـادية ببولندا في العام(1860) لهجرة متزايدة وصلت لحوالي مليوني بولندي بحلول العام(1914)، ومع اكتشـاف الذهب بكاليفورنيا، أشـعل ذلك هجرة جماعية من الصـين إلى كاليفورنيا

[3]تقرير التنمية البشرية 2009، المرجع السابق، ص29

خلال العامين(1848-1849)، وإلى كلونديك بكندا خلال العامين (1897-1898)[4].

وفي العام(1882)، تم صدور قوانين مايو الروسية التي تحد بشدة من قدرة المواطنين اليهود على العيش والعمل في روسيا وهجرة أكثر من ثلاثة ملايين روسي من اليهود إلى الولايات المتحدة على مدى ثلاثة عقود.5

فعُرفت تلك الفترة بعصر الهجرة الجماعية، وأبرز أشكالها انتقال العمال من بلدانهم الفقيرة إلى الأقاليم مرتفعة الأجور نادرة العمالة، كما أصبح المُهاجرين يرسلوا أجزاء من دخلهم المالي إلى بلدانهم الأصلية من أجل تمكين أهاليهم من الإلحاق بهم في بلدان المهجر، مثال على ذلك أنه بلغ تقدير متوسط ما يحوله المُهاجر البريطاني بالولايات المتحدة لوطنه في العام (1910) ما يعادل خُمس دخله، وحوالي ربع الهجرة الأوروبية إلى

[4]Immigration, The Library of Congress ,http://www.loc.gov/teachers/classroommaterials/presentationsandactivities/presentations/immigration/timeline.html#1900 (cited at 29-12-2017)

[5]عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الثالث: التحديث والثقافة، ص711-712.

الولايات المتحدة في ذلك الوقت كانت تموّل من خلال التحويلات المالية للمهاجرين.6

ثانيا: القرن العشرين وتغيرات دولية: -

الجدير بالذكر أنه كانت هناك صيحات مُناديه بضرورة الانتباه للسيولة الضخمة في الهجرة الدولية منذ العام (1891)، وأن تقوم الدول بنوع من الرصد والتوثيق للبيانات المتعلقة بالمُهاجرين وبانتقالات الجماعات البشرية، فقد أوصى اجتماع الخبراء في معهد الإحصائيات الدولي في فيينا بضرورة وضع معايير لحصر وقياس البيانات وتوزيعها بشكل موسع على تجمعات الوافدين والأجانب في كل دولة، كما أن نفس الهيئة في العام (1901)، سعت لوضع معايير قياسية لتحديد المهاجر الدائم والمهاجر المؤقت. وتوالت الاجتماعات الدولية التي توصى وتُلزم الدول ببلورة بيانات إحصائية وافية عن حركة المهاجرين، بدءاً من منظمة العمل الدولية الجديدة بعصبة الأمم في أكتوبر من العام(1922)، وفي ثلاثينيات القرن الـ(20)، وبعد الحرب العالمية الثانية، توالت المُطالبة الدولية للحكومات

6تقرير التنمية البشرية 2009، المرجع السابق، ص29

بتجميع بيانات أفضل عن الهجرة ونشرها، وصولاً لتوصيات الأمم المتحدة في العام (1953)، والعام(1976) بخصوص تجميع بيانات حول تدفق المهاجرين، دون اهتمام و التزام كافي من الحكومات، وعندما قارب القرن العشرون على نهايته، أعلنت الأمم المتحدة عن الحاجة للإحصائيات حتى تتمكن من تمييز تدفقات الهجرة ومراقبة التغيرات عبر الزمن وتزويد الحكومات بأساس متين من أجل وضع وتنفيذ سياسات لطالما كانت مُفتقدَة.[7]

ثالثاً: الملامح الأولى للهجرة غير النظامية: -

ظلت قضية الهجرة دون أليات أو معايير مُحددة أو مُعممة على كل مجتمعات العالم، وحتى أواخر القرن الـ(19)، كانت الهجرة ظاهرة موحدة، ولم تنقسم لتصنيفات الهجرة النظامية وأخرى غير نظامية، لأنه لم يكن هناك قانونين تخص تنظيم الهجرة ليخالفها المُهاجر ويصبح مُهاجر غير نظامي[8]، بل حتى النصف الأول من القرن الـ(19)، كانت هناك

[7]إحصائيات المهاجرين، خمس خطوات للحصول على بيانات أفضل عن الهجرة، تقرير لجنة بيانات الهجرة الدولية حول أبحاث وسياسات التنمية، مايو 2009، ص1-4.

[8] Becky Little, The Birth of 'Illegal' Immigration, September 7, 2017, http://www.history.com/news/the-birth-of-illegal-immigration (cited at 29.12.2017)

تشريعات لبعض الدول تُشجع المهاجرين للمجيء لأراضيها، مثالاً على ذلك البرازيل في العام(1850)، أصدرت قانون يُخصص أراضي للمهاجرين مجاناً، والأرجنتين في ثمانينيات القرن نفسه، حصل حوالي نصف المُهاجرين إليها على دعم للسفر[9].

فلم يتأسس للهجرة غير النظامية إلا في أواخر القرن الـ(19)، وكان بداية ذلك عندما وضعت الولايات المتحدة قوانين حاكمة للأراضي بدستورها، في ظل توافد المهاجرين إليها خاصة من شمال وغرب أوروبا مع قيود قليلة تحكم ذلك التوافد. في أواخر القرن الـ (19)، كان المُهاجرين من أوروبا الجنوبية والشرقية قد غادروا، وأستمر التواجد الصيني لدرجة أستاء منها الداخل الأمريكي أنذاك، وذلك الاستياء بسبب النشاط الإجرامي للهجرة الصينية، وعلى إثر ذلك، على مدار العامين (1876-1877)، ناقش مجلس الشيوخ والكونجرس التواجد الصيني ونشاطه الإجرامي، حتى تم إصدار قانون الاستبعاد الصيني لعام (1882)[10].

[9] تقرير التنمية البشرية 2009، مرجع سابق، ص30.
[10] Becky Little, The Birth of 'Illegal' Immigration, op.cit.

بعد ذلك القانون، تم حظر جميع أشـكال الهجرة الأتية من الصـين مع اسـتثناء لمجموعات خاصـة مثل الطلاب والدبلوماسـيين، ولأن مجموعة ضئيلة جداً من الصينين يُمكن أن تهاجر قانونياً، فأصبح الصينيين أول وأضـخم فئة من طالبهم وصـف المهاجرين غير النظامين في الولايات المتحدة، وبعد عقد من الزمن، في العام (1892) تم إصـدار قانون حظر معظم الهجرة من آسيا، وكذلك هجرة البغايا، والفوضويين، والأشخاص المصابين بأمراض معدية[11].

الجدير بالذكر أن في العام (1882) تم افتتاح جزيرة أيلس وتوافد المُهاجرين عليها من شـمال وغرب أوروبا وألمانيا وإيرلندا وبريطانيا والدول الاسـكندنافية مع تزايد عدد المهاجرين من جنوب وشـرق أوروبا، ذلك بالإضافة لليهود من روسيا وأوروبا الذين يقدروا وحدهم بحوالي(484) ألفا في العام(1910) فقط، والإيطاليين الهاربين من الفقر في بلادهم، وأيضـا البولنديين، الهنغاريين، التشـيك، الصـرب، السـلوفاك واليونانيين، جنبا إلى جنب مع غير الأوروبيين من سـوريا وتركيا وأرمينيا، ويخضـع المهاجرين

[11] Ibid, Becky Little.

لتسجيل معلومات من سجلات سفنهم، ثم يتم عرضهم في خطوط طويلة للتفتيش الطبي والقانوني لتحديد مدى صلاحية الدخول إلى الولايات المتحدة.

فمنذ العام (1900) إلى العام (1914)، كانت ذروة عملية الهجرة للجزيرة، حتى وصلت إلى ما بين(5ألاف) إلى (10ألاف) شخص كل يوم، وببداية الحرب العالمية الأولى في العام(1914)، شهدت جزيرة إليس (Ellis Island) انخفاض حاد في استقبال المهاجرين، فبعدما وصلت حجم الهجرة إلى(178.416) مُهاجر في العام (1915)، هبطت إلى (28.867) في العام(1918).[12]

[12] Ellis Island· U.S. Immigration Before 1965, http://www.history.com/topics/ellis-island (cited at 31/12/2017)

Medical examination
Ellis Island(1910)

فقد ظلت الولايات المتحدة هي القبلة الأعظم للهجرة الدولية على مدى قرون، وقد تزايد معدل الهجرة من(3.5) مليون مهاجر في العقد الأخير من القرن الـ(19)، ووصلت إلى أعلى من (9 مليون) في العقد الأول من القرن الـــ(20) واستمرت الوفود المهاجرة من شمال وغرب أوروبا كما كانوا على مدى ثلاثة قرون، ولكن بأعداد متناقصة وبعد ثمانينيات القرن الـــ(19) كان المهاجرون يتزايدون من بلدان أوروبا الشرقية والجنوبية، وكذلك كندا وأمريكا اللاتينية .وبحلول العام(1910)، شكلت أوروبا الشرقية والجنوبية (70 %)من المهاجرين الذين دخلوا أمريكا.[13]

[13] "Immigration in the early 1900s," Eyewitness to History, www.eyewitnesstohistory.com (2000). http://www.eyewitnesstohistory.com/snpim1.htm (cited at 29-12-2017)

رابعاً: الحرب العالمية الأولى "المسرح العالمي الأول للهجرة والنزوح السكاني":-

نتناول هنا عرض بسيط لأحداث الحرب العالمية الأولي وذلك لأنها مثلت أولى الحروب الضخمة التي اجتاحت العالم، ولأنها تسببت في دفع أعداد كبيرة من عدة شعوب للهروب من أراضي بلادهم والهجرة لبلدان أخرى يأمنوا فيها على أرواحهم، وذلك الانتقال البشرى الضخم يندرج ضمنياً تحت تصنيف ظاهرة الهجرة القسرية و ليس الهجرة غير النظامية، و نجد فأنه مترسخ في أذهان الكثيرين معلومة أن الحرب العالمية الأولى هي المسرح العالمي الأضخم لحركة البشر حيث قُدّر عدد من أضطر للانتقال أو الهجرة نحو(7.5)ملايين شخص[14] سواء تحرك بشرى داخل حدود نفس أراضي وطنهم، أو من بلد لأخر، لكنه ظل تحرك مرصود و معلوم من قِبل سلطات الدول، وليس في الخفاء، بالإضافة لأن معظم ذلك التحرك البشرى كان ضمن الحدود الداخلية للدول ، و فيما يلى نستعرض سريعاً لمشهد الانتقال البشرى أثناء الحرب بالتركيز على المثال الأبرز وهو هجرة

[14] Chase Gummer, **Migration in Europe,** http://online.wsj.com/ww1/migration-in-Europe**, 25-2-2018**

أو لجوء البلجيكيين و الصـــرب من بلادهم إلى بلـدان أخرى، و لكن مع إدراك أن تلك العملية حينها سُـميت باللجوء، و المهاجرين تمت تَسـميتِهم باللاجئين.

في 4 أغســـطس من العام (1914)، حين دقت الحرب أتونها غزت ألمانيا بلجيكا، سـرعان ما انتشـرت أخبار وقصـص عن فظائع القوات الألمانية، فقرر أعـداد كبيرة من البلجيكيين الهروب، وقُـدر حينهـا واحـد من كـل خمسـة بلجيكيين، أي نحو مليون ونصـف شـخص قرروا الهروب، فهاجر أكثر من مليون شـخص إلى هولندا، وحوالي (325 ألف) إلى فرنســا، وما يقرب من ربع مليون بلجيكي خلال سـنوات الحرب توجهوا نحو سـويسـرا وإسبانيا وكوبا والولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلاندا.[15]

وكمـا ذكر المؤرخ بيتر جتريـل Peter Gatrellفي كتـابـاتـه، أنـه خلال العـام (1918) وبعـد التقـدم الألمـاني في الحرب، زاد زخم اللاجئين في الـداخـل الفرنســي وارتفع العدد بقفزات كبيرة على مدار العام (1918)، حيث بلغ

[15] Christophe Declercq, **Belgian Refugees in Britain** 1914-1919, *p.56*
www.onserfdeel.be/frontend/files/userfiles/files/BelgianRefugees%202.pd
CITED at22-2-2018

العدد في فبراير لحوالي (1.32) مليون، ثم وصل في يوليو إلى (1.82) مليون، أي بزيادة (500 ألف) في خمسة أشهر، وفي سبتمبر وصل العدد إلى(1.85) مليون لاجئ، حاولت حينها الحكومة الفرنسية تفريق اللاجئين البلجيكيين والنازحين الفرنسيين إلى المناطق الداخلية من فرنسا لعدم اكتظاظ المناطق القريبة من الجبهة الحربية. كما كان اليهود المهاجرين من عدة بلدان لهم أعداد كبيرة، ومثالاً على ذلك رصدت وزارة الداخلية النمساوية أنه بحلول نهاية العام(1915)، كانت الأراضي النمساوية تحوي (386 ألف) لاجئ، خمسهم من اليهود[16].

[16] Petra Ernst, Jeffrey Grossman, Ulrich Wyrwa, **The Great War Reflections Experiences and Memories of German and Habsburg Jews 1914 1918, http://www.academia.edu/29710394/The_Great_War_Reflections_Experiences_and_Memories_of_German_and_Habsburg_Jews_1914_1918 cited at 27-2-2018**

***الصورة لمجموعة من المهاجرين واللاجئين في باريس-فرنسا.**

فيما يخص التوافد البلجيكي للاجئين على الموانئ الجنوبية لإنجلترا كما توضح الصورة التالية، بدأ في أواخر أغسطس من العام (1914)، بأعداد صغيرة، وكانت رحلة الانتقال على نفقتهم الخاصة، وتزايد عدد اللاجئين أو المهاجرين البلجيكيين إلى إنجلترا بما يُقدر بـ (26 ألف) بلجيكي، يصلوا للموانئ بالجنوب الشرقي ثم يتم إرسالهم إلى مختلف المدن الكبرى مثل لندن ومانشستر، ليكون من السهل للسلطات البريطانية من توفير سكن ووظائف لهم. فلم يتوافر نظام تسجيل رسمي بشكل دقيق حتى أوائل ديسمبر من العام (1914)، فطبقاً لما تم تسجيله من بيانات أنذاك أن

الأرقام تتراوح من (211 ألف) إلى (265 ألف) بلجيكي، منهم (91 ألف) من اللاجئين البلجيكيين تقل أعمارهم عن (25 عام)، وشكل أكثر من (50 ألف) طفل بلجيكي جزءاً من حركة اللاجئين، ذلك دون أن تضم تلك التقديرات أعداد الجنود البلجيكيين الذين لجأوا للأراضي البريطانية.[17]

فخلال الحرب، قد تشكل أكثر من(2500)لجنة محلية بلجيكية تختص بشؤون اللاجئين البلجيكيين، فلم يعتمد البلجيكيون الوافدون على الجهات القائمة على الأعمال الخيرية ببريطانيا وحدها، ولكن توافر عدة لجان وهيئات رسمية اهتمت بأمور اللاجئين مثل اللجنة البلجيكية في

[17] Christophe Declercq, op.cit.p57.

لندن، وجهود مشـــتركة بين لجنة اللاجئين الحربية التي نشـــأت في تلك الأثناء مع مجلس الحكم المحلى، وتلك الجهود جنباً إلى جنب مع المنظمات البريطانية، لإقامة عدة محاضـرات ومناسـبات من أجل تدعيم إحسـاس المجتمع البلجيكي في بريطانيا بالاستقرار والاحتواء.[18] مما يوضح لنا كثافة اللجوء البلجيكي للأراضي البريطانية، لدرجة أن ذاكرة التاريخ تذكر تمكن البلجيكيون من التوطين ببريطانيا والتمتع بكافة الحقوق ومظاهر الترف للحياة من تعليم لأطفالهم في المدارس البريطانية، وتلقى الدعم المادي والمعنوي وكأنهم في وطنهم، ومفاضلتهم عن حال اللاجئين في هولندا، لبقاء معظمهم في مخيمات.

لكن مع طول فترة الحرب أكثر مما كان متوقعاً، ومع تدفق رجال بريطانيا لصفوف الجنود المقاتلين، وبقاء العائلات البلجيكية ورجالهم في حالة من الاســتقرار والمواطنة التي ســبقت حال البريطانيين أنفســهم، تضــاءلت موجات التعاطف البريطاني مع البلجيكيين، وتنامى شـعور بالسـخط من المجتمعات المحلية، لدرجة أدت لاندلاع أعمال شغب ضد البلجيكيين من

[18] Christophe Declercq, op.cit.p58.

قبل السكان المحليين في ربيع العام(1915).[19] فعلى الرغم من استمرار الحرب لأكثر من أربع سنوات وتوتر الأوضاع الاقتصادية، إلا أن معظم البلجيكيين استطاعوا أن يؤسسوا مصادر للدخل نتيجة لعملهم بجِديه في الصناعة بما يتعلق بالقوات العسكرية البريطانية، لدرجة أنهم لم يعودوا لأراضيهم فور انتهاء الحرب في نوفمبر من العام(1918)، لغزارة ما توفر لهم من فرص عمل ترتبط بمجالهم "الصناعة الحربية"، حيث أن الحكومة البريطانية كانت شديدة الاهتمام بعتاد قواتها المسلحة، ولمهارة البلجيكيين في ذلك الصدد أبقت على الاستعانة بهم. وعند بداية عودتهم بشكل منظم في مارس من العام (1919)، توجهوا للمصانع في بيرتلى ببلجيكا للمساعدة في إعادة بناء البنية التحتية المُدمَرة في بلجيكا. الجدير بالذكر أن اللاجئين في بريطانيا على مدار سنوات الحرب نجحوا في صناعة كيان إنتاجي يضيف للناتج الإجمالي، وقد أستقر الأمر على وجود أكثر من (5000) بلجيكي مُقيمون في بريطانيا رسمياً بعد انتهاء الحرب.[20] وعلى

[19] Christophe Declercq, op.cit.p58-59.
[20] Christophe Declercq, op.cit.p62-64.

جانب أخر تم إجراء تعديلات على قانون الأجانب، لتتمكن بريطانيا من احتجاز نحو (32 ألف) رجل باعتبارهم "أجانب مُعاديين[21]."

فنجد أن توصيف ذلك الانتقال البشرى الضخم يُصنف بالهجرة القسرية التي أضطر لها سكان بعض المدن التي كانت مدنهم ضمن ساحات الجبهات الحربية أو التي كانت هدف للعدوان عليها، من الأمثلة على ذلك: هروب ألاف السكان من مدن تتماس مع جبهات الحرب في صربيا إلى مدن أخرى في العمق الصربي للنجاة من عدوان الإمبراطورية النمساوية المجرية، فمنها بعض المدن التي لم يتجاوز عدد سكانها(20 ألف)نسمة، ولغزارة موجات النازحين والكثافة السكانية التي تتراجع عن جبهات الحرب، استقبلت تلك المدن في ذلك الوقت ما يقارب(150 ألف) نسمة في غضون أيام من بدأ الحرب. بالإضافة إلى أنه بعد التقدم النمساوي والاستيلاء على الكثير من البلاد، تراجعت القوات الصربية عبر كوسوفو، ذهاباً لألبانيا.

[21] The Heritage and Contributions of Refugees to the UK – a Credit to the Nation, P.5.

وأيضـاً في العام(1915)، أجبر مسـؤولون عثمانيون جماعات أرمنية من الرجال والنسـاء والأطفال على الفرار والهجرة عبر الصـحراء في ظروف قاسـية، وبلغ عدد المهاجرين الذين تم ترحيلهم عبر الحدود الروسـية نحو (250 ألف) أرمني، وتم رصـد ما يصـل نحو (105 ألف) أرمني عثماني إلى مُخيم إريفان الذي تديره روسـيا، واضـطروا لمضـاعفة حجم المخيمات أربع أضعاف حجمها.

ويُذكر أنه مع توجه الجنود الألمان شـرقاً إلى روسـيا في العام(1915)، فر مئات الآلاف من مجموعات الأقليات العرقية الذين يعيشـون بالقرب من الحدود إلى المناطق الداخلية من روسيا، كما ترك البولنديون والليتوانيون واليهود منازلهم على أمل تجنب عمليات تخريب الجيش الألماني ، وسـافر حينها عشـرات الألاف من المدنيين بشـكل عشـوائي سـيراً على الأقدام دون أن يكون لهم وجهة مُحددة، كما أرشـدت السـلطات الروسـية بعضـهم لطرق عبر السـكك الحديدية أو الممرات المائية، لدرجة أن المؤرخ بيتر جاتريل Peter Gatrell، أسـمى ذلك المشـهد بـ"إمبراطورية كاملة تمشـى"، وبحلول منتصـف العام(1916)، كان اللاجئين يشـكلون نسـبة كبيرة من

سكان أكبر المدن الروسية، كمدينة سمارا بنسبة(30 %)، ومع انعدام مصادر مالية للاجئين لدفع ثمن السكن والغذاء، سنحت الفرص لكثير من الناس لاستغلال ضعف واحتياج هؤلاء المشردون.

في العام(1919)، مثلت تلك التحركات السكانية الضخمة عوامل ضاغطة للمفاوضين عند محاولاتهم لإعادة رسم حدود أوروبا الوسطى بعد سقوط الإمبراطوريات النمساوية والروسية. خاصة وأن معظم الدول التي تبلورت في ذلك التقسيم تضمنت عشرات الآلاف أو مئات الآلاف من الأقليات الأثنية التي كانت تنتمي في السابق إلى بلد مجاور.[22]

كان لليهود دور كبير في الهجرة غير النظامية، فمع نهاية الحرب العالمية الأولى في العام(1919) عادت موجات الهجرة، ورغماً عن إحكامها بالقوانين بالإضافة إلى إجراء نوع من التعداد والحصر السكاني على مدار العام(1920) والعام (1924) فلم يلتزم اليهود الأوروبيين بتلك القوانين، ومنذ العام(1921) حتى أواخر ثلاثينيات القرن الـــ(20)، قاموا بتطوير أنجح الوسائل للهجرة بشكل غير قانوني بمساعدة المهربين، وتزايدت

[22] Chase Gummer, opcit.

نسب الهجرة غير النظامية وتدفق تسلل اليهود والإيطاليين والهنغاريين واليونانيين واللبنانيين لعبور الحدود الجنوبية والشمالية للولايات المتحدة بشكل غير قانوني وكان من الشائع في هذه الممارسة أن يتم توجيه تعليمات إلى مسؤولي الهجرة لمتابعة دخول اليهود غير النظاميين في جميع الأنحاء، من خلال قوارب أو القطارات أو السيارات الخاصة المُشتبه في نقل هؤلاء الأفراد، فقد ترسخت فكرة أن الهجرة غير النظامية و خاصة عبر الحدود المكسيكية هي ممارسة يهودية فريدة من نوعها، ولم يتم تسجيل أرقام محددة لعدد المهاجرين اليهود غير النظاميين بعد العام(1924)، و لكن يقدروا في مجمل الأمر بعشرات الآلاف.[23]

في العام (1924) حدث تغير قوى في سياسات الهجرة الأمريكية، وهو تحديد حصص أو نسب لاستقبال المهاجرين على أساس بلد المنشأ بهدف إلغاء الشعور بالتعمد الأمريكي لاستقبال المهاجرين من غير الأنجلوسكسونيين، ولكن في واقع الأمر قد أُغلقت الهجرة من الشرق

[23] Robert A. Slayton, America's First Illegal Immigrants, ***November 21, 2015***. ***http://jewishcurrents.org/americas-first-illegal-immigrants/*** Cited at 2-1-2018

الأقصى، وقد وفر نظام الحصص تفضيلاً هائلاً لمهاجري شمال وغرب أوروبا عمن هم من جنوب وشرق أوروبا.[24]

وفي العام(1965)، صدر قانون الهجرة الذي يلغى نظام الحصص ويحدد رقم (20 ألف) مهاجر لكل بلد، وبأفضلية للأسر المتكاملة وللعمالة الماهرة، وكان ذلك النظام يُقر لأول مرة حد أقصى رسمياً لاستقبال الهجرة المكسيكية التي كان لها نسب متعاظمة من المجتمع الأمريكي أنذاك، فأصبحت جماعات كاملة من مهاجرين المكسيك وأمريكا اللاتينية الذين كان دخولهم إلى الولايات المتحدة قانونياً قبل العام (1965) فجأة أصبح غير قانونياً[25].

خامساً: الإدراك الأوروبي للهجرة غير النظامية: -

كانت تستقبل القارة الأوروبية المُهاجرين من أسيا ومن شمال أفريقيا أو يتم نقلهم أحيانا من المستعمرات إلى الأراضي الأوروبية سواء في فرنسا أو بريطانيا خلال أواخر القرن الـ(19) و أوائل القرن الـ(20)، بغرض تشغيلهم في المزارع أو تجنيدهم في الجيوش، لدرجة أن ذلك النمط من التهجير

[24] Becky Little, Op. cit.
[25] OP.CIT. Immigration, the Library of Congress.

سُمى في الأدبيات بالهجرة العسكرية [26](Military migration)، مثالاً على ذلك، في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى تم توظيف أكثر من(500 ألف) شخص من دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، والمغرب وتونس) جزء في الجيش و جزء أخر في المزارع و المصانع، كاستغلال فرنسي للأيدي العاملة من مستعمراتها، وتكرر ذلك المشهد بزخم أكبر بعد الحرب العالمية الثانية تلبيةً لمتطلبات البناء الدفاعي والاقتصادي.[27]

ولكن مع التوجه الأمريكي لبلورة قوانين مُنظمة للهجرة، امتد ذلك الأمر لأوروبا، ومثالاً على ذلك أتبعت هولندا القانون الأمريكي لعام(1882)، الذي يحد من الهجرة الصينية، وقانون شبيه لتحجيم الهجرة الصينية تم إقراره في كندا في العام(1885)، تبعته بإصدار قانون ينظم الهجرة بشكل عام في العام (1906)، وكذلك أستراليا في العام(1890)، وفي بريطانيا العظمى في العام(1905)، وفي فرنسا في العام(1849)، وفي روسيا في العام(1885)، وألمانيا القيصرية في العام(1892).

---

[26] Ulbe Bosma, **Emigration: Colonial circuits between Europe and Asia in the 19th and early 20th century. http://ieg-ego.eu/en/threads/europe-on-the-road/economic-migration/ulbe-bosma-emigration-colonial-circuits-between-europe-and-asia-in-the-19th-and-early-20th-century cited at 4-1-2018.**

[27] محمد بلخيرة، هاجس الهجرة المغاربية إلى أوروبا: هل تشكل العمالة الشرقية بديلا ؟، http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=477 cited at 26-12-2017

معظم تلك الدول لم تكن ضد الهجرة بشكل عام، ولكن ضد استقبال فئات مُحددة مثل الأمهات العازبات والمرتبطين دون زواج وبعض الجماعات غير مرغوب فيهم بناءاً على سلوكهم المُجتمعي الذي يشوبه الإجرام مثل الصينين والبولنديين واليهود.[28]

ظل المهاجرين غير النظامين في أوروبا لبعض من الوقت تحت تصنيف المهاجر السري أو مهاجرين غير مرغوب فيهم وغالباً كانوا من اليهود خلال الفترة بين (1880-1960)، وبعد الحرب العالمية الأولى تمكنت الدول من وضع قيود فعلية للهجرة بعد اختراع جوازات السفر وإجراءات الترحيل، لم يطلق تصنيف غير نظامي في أوروبا إلا بعد الحرب العالمية الثانية مع موجات هجرة اليهود إلى فلسطين.[29] ولم يسود التعامل مع الهجرة غير النظامية في أوروبا إلا في ستينيات القرن الـ(20).

في غضون الحرب العالمية الأولى وما بعدها، كانت النسبة الأكبر للهجرة الداخلية وليست الانتقالات الدولية، خاصة أثناء حالة الحرب والاضطراب الذي ساد العالم وامتد استمرار الهجرة الداخلية على مدار

[28] Franck Duvell, illegal immigration in Europe, Beyond control? , Palgrave Macmillan, 2006, p22.
https://books.google.com.eg/books? \=illegal+immigration+to+europe+1920s
[29] ibid, p 22-23.

ثلاثينيات وأوائل أربعينات القرن الـــ(20)، كنتيجة لسـياسـات إعادة التقسـيم والفصـل السـياسـي والتهجير وإعادة التوطين القسـري بسـبب الحرب العالمية الثانية.

سـادسـاً: مرحلة الحرب العالمية الثانية وما بعدها: (من أربعينات إلى ستينيات القرن الـ20)

بعدما تم بلورة نوع من الإحكام القانوني والدسـتوري في دول العالم منذ عشرينات القرن الـ(20)، فأصبحت أمور الهجرة الدولية تخضع لقوانين مُنظمة. بعد الحرب العالمية الثانية، فتحت القارة الأوروبية أبوابها لاسـتقبال الهجرة العاملة من كافة أنحاء العالم، ولم تكن النسـاء بعيدة عن المشـهد، فقد تدفق عدد كبير من المهاجرات بعد الحرب، وكانت النساء أول من وصولوا لبعض دول أوروبا الجنوبية مثل إيطاليا واليونان وإسـبانيا والبرتغال، بحثاً عن حياة أفضـل[30]، وأتاح الواقع الأوروبي إطار لتوظيف تلك العمالة وبلورة شكل موسع قابل لاستيعاب أعداد ضخمة تُقدر بمئات الألاف من كل الجنسيات كهجرة عاملة[31].

[30] **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، يورميد للهجرة2، 2011، ص15.**

[31] Pieter C. Emmer, Leo Lucassen, **Migration from the Colonies to Western Europe since 1800 ,**http://iegego.eu/en/threads/europe-on-the-road/economic-

***بلورة الإطار القانوني والدولي لظاهرة اللاجئين:**

شكلت الانتقالات البشرية الضخمة خلال الحرب العالمية الأولى، مشهد ثرى أبرز المعاناة البشرية، وكان له أثر في الضمير العالمي، خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، فبعدما وضعت الحرب أوزارها، شهد المجتمع الدولي انتفاضة قانونية لتدارك كارثة اللاجئين حول العالم، فبلور القانون الدولي والمنظمات الدولية عدة كيانات واتفاقيات تتعلق بقضية اللاجئين لتصبح أساس لا يزال قائم بمرور الزمن.

1938: أنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية باللاجئين لتيسير اتباع نهج أكثر تنسيقا لإعادة توطين اللاجئين

1943: إنشاء إدارة الأمم المتحدة للإغاثة وإعادة التأهيل

1946: إنشاء المنظمة الدولية للاجئين

1948: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

1949: جنيف -سلسلة من أربع معاهدات (تليها ثلاثة بروتوكولات إضافية) تنص في القانون الدولي على ماهية السلوك الإنساني أثناء النزاع المسلح، بما في ذلك معاملة المدنيين

1950: إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

1951: أصبحت الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين حجر الزاوية للقانون الدولي

migration/pieter-c-emmer-leo-lucassen-migration-from-the-colonies-to-western-europe-since-1800#NonEuropeanLabourImmigrants cited at 4-1-2018

فقد أبرمت بعض الدول اتفاقيات ثنائية وإقليمية للتعامل مع حالات محددة مثل النقص في العمالة، ومثالاً على ذلك إقرار الكونجرس الأمريكي قوانين لاستيراد العمال الزراعيين من داخل أمريكا الشمالية والوسطى وأمريكا الجنوبية[32]، وقانون العمالة المكسيكية (Bracer)، فعلى مدار الفترة (1942-1964) تم تنفيذ برنامج رعى حوالي (4.6) مليون عقد عمل لأكثر من (22) عاماً، بالإضافة إلى بلورة اتفاقية مُنظمة لعبور الحدود بين المملكة المتحدة وأستراليا في العام(1947). [33]

الجدير بالذكر أنه برغم بلورة برنامج العمالة المكسيكية أتاح إطار قانوني للهجرة المكسيكية، ولكن حوالي مليون أو مليوني ممن اكتسبوا خبرة العمل في الولايات المُتحدة، قرر بعضهم مواصلة الهجرة والعمل في المزارع الأمريكية بشكل غير قانوني، وتلاقى ذلك مع رغبة بعض أصحاب المزارع بأن يتعاقدوا مع عمالة خارج قانون العمالة(Bracer)الذى كان يلزمهم بدفع رسوم و بعض الرشاوى للحصول على قوائم عماله إضافة لتكاليف نقل، فمثالاُ على ذلك في العام(1949)، تلقى نحو(20ألف) مكسيكي

[32] OP.CIT. Immigration, the Library of Congress.
[33]تقرير التنمية البشرية 2009، مرجع سبق ذكره، ص 30.

عقوداً من أرباب العمل الأمريكيين لعبور الحدود كعمال ضيوف. وصل أكثر من (87 ألف) مكسيكي إلى الولايات المتحدة بصورة غير قانونية، فتداركت الحكومة الأمريكية ذلك الأمر بنظام أسمته "wetbacks"، وإصدار وثائق لهم تحدد صفتهم القانونية.[34] وللحد من ذلك الوضع، أوصت لجنة الرئاسة المعنية بالعمال المهاجرين في العام (1951) بفرض غرامات على أصحاب العمل الذين استأجروا عمدا عمال غير نظاميين، ووقف ممارسة تقنيين أوضاع العمال غير النظاميين بعد أن وجدوا وظائف في الولايات المتحدة .وأيدت الحكومة المكسيكية توصيات اللجنة، وتم غلق ثغرة العمالة للهجرة غير النظامية.[35]

كما تم إلغاء قانون الاستبعاد الصيني في الولايات المتحدة في العام(1943)، وأصبح من حقهم طلب الهجرة بما يجعلهم مؤهلين للحصول على الجنسية الأمريكية، وفى العام **(1948)**، فتحت الولايات المتحدة أبوابها للفارين من الاضطهاد في بلادهم الأصلية؛ مما سمح لحوالي(205 ألف) شخص يطلب اللجوء لديها في غضون عامين[36]، و كان

[34] Braceros: History, Compensation, **https://migration.ucdavis.edu/rmn/more.php?id=1112 cited at 3-1-2018**
[35] Ibid.
[36] OP.CIT. Immigration, the Library of Congress.

ذلك الوقت بداية التأسيس **لظاهرة اللجوء**، وخاصة مرحلة نهاية الحرب العالمية الثانية و ما بعد ذلك تتألف اســاســاً من اللاجئين، وأكثر الدول التي عاصــرت تلك الظاهرة هي ألمانيا، فقد اســتقبلت لاجئين من الأجزاء الشــرقية من الرايخ الألماني وكذلك من بولندا وتشــيكوســلوفاكيا والمجر ويوغوسلافيا وسجل تعداد أكتوبر للعام(1946)،(5.9 مليون) لاجئ ، وفي تعداد الســكان مارس للعام (1950)وجد ما يقدر بـــ(7،9 مليون) لاجئ ومستوطن يعيشون في ألمانيا الغربية. وبحلول بداية الخمسينيات، هاجر ما يقرب من (12 مليون) من الألمان العرقيين من الأجزاء الشرقية السابقة من الرايخ ومن شرق أوروبا الوسطى إلى النمسا.[37]

فأصــبح اللجوء شــكل من أشــكال الهجرة النظامية، وأيضــاً في بعض الحالات التي وصــلت في عصــرنا الحديث لشــكل معتاد بأن تكون حالة بينيه، فتبدأ هجرة غير نظامية ثم تتحول لشــكل نظامي قانوني له وثائق توصــيفيه وهو شــكل اللجوء. وقد أقرت الأمم المتحدة اتفاقية لشــؤون

[37] Rainer Münz and Ralf E. Ulrich, Changing Patterns of Immigration to Germany, 1945-1997. Humboldt-UniversitÃ¤t zu Berlin.https://migration.ucdavis.edu/rs/more.php?id=69

اللاجئين للعام(1951)، وأصـــبح اللجوء مســـار قانوني مُتاح بالإضـــافة للهجرة النظامية القانونية، بدلاً من الهجرة غير النظامية.

الفصل الثاني

آسيا على خريطة الهجرة غير النظامية

شكلت الأسباب الاقتصادية الدافع الرئيسي لبداية الهجرة الآسيوية، خاصة جنوب شرق آسيا كان ولا يزال مقصدًا رئيسيًا لهجرة العمالة الجماعية، فهذه المنطقة تتمتع بتاريخ من طرق التجارة القديمة التي شكلت معبر لتوثيق روابط اقتصادية وثقافية قوية بين بلدان المنطقة مع بعضها البعض وكذلك مع بلدان خارج المنطقة.[38]

لطالما شكلت الهجرة طبيعة المجتمعات في شرق وجنوب شرق آسيا. وقد اجتذبت الأخيرة، على وجه الخصوص، المهاجرين بسبب الفرص التي توفرها وكملاذ آمن خلال فترات التغير السياسي في المنطقة وفى المناطق الأخرى، حيث أن في أواخر القرن الـ(19) وأوائل القرن الـ (20) كانت هجرة اليد العاملة إلى منطقة جنوب شرق آسيا تتألف بشكل رئيسي من الهجرة

[38] **Situation Report on International Migration in East and South-East Asia,p.7** https://publications.iom.int/system/files/pdf/situation_report.pdf

الصـينية والهندية، وسـجلت الدراسـات ذلك الأمر كعلامة مميزة للعولمة الآسـيوية لأنها كانت ذات أهمية من الناحية الكمية والنوعية،[39] وأتسـق ذلك الأمر مع تطور نسـبة الصـادرات والتصـنيع في أوروبا، مؤثرة على اقتصادات ومجتمعات جنوب شرق آسيا.[40]

أولاً: الإمبريالية الغربية[41] في جنوب شرق آسيا منذ العام (1850):-

بحلول النصف الثاني من القرن الـ(19) كانت الإمبريالية الغربية في جنوب شـرق آسـيا قد أسـفرت عن إعادة رسـم الخريطة السـياسـية للمنطقة وزيادة اندماجها في الاقتصـاد الدولي، وتشـكل الإطار الجغرافي الجديد من

[39] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA: LINKING HISTORICAL AND CONTEMPORARY LABOR MIGRATION, New Zealand Journal of Asian Studies 11, 1 (June 2009): p.276 https://pdfs.semanticscholar.org/4c9e/ec4e256f0afc29d74da7ff38c5da6f20d118.pdf, (cited at January 2020)

[40] AMARJIT KAUR AND IAN METCALFE , Thematic Introduction: Migration Challenges in the Asia-Pacific Region in the Twenty-First Century ,Migration and Integration in the Asia-Pacific Region, International Journal on Multicultural Societies (IJMS) Vol. 9, No. 2, 2007 © UNESCO,p.131 https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000158473/PDF/158473eng.pdf.multi,(cited at January 2020)

[41] بدأ الاستعمار الأوروبي لجنوب شرق آسيا على امتداد القرنين السادس عشر والسابع عشر بعد وصول تجار التوابل الهولنديين والبرتغاليين والإسبان الذين تبعهم الفرنسيون والبريطانيون لاحقًا عن طريق البحر. وبتنافسية عنيفة، أمل الأوروبيون إقصـاء بعضـهم البعض عن طريق فرض السـيطرة عنوةً على مراكز الإنتاج، وإبدال المحاور والمواقع الاستراتيجية الحيوية.

ست ولايات رئيسية -بورما، مالايا(ماليزيا)[42]، الهند الصينية[43]، إندونيسيا، الفلبين وتايلاند -وقد تحولت إلى مستعمرات أو جزء من الإمبراطورية غير الرسمية للقوى الأوروبية.[44]فكانت الهجرة غير مقيدة وقد أسس العُمّال المهاجرين تجمعات على هيئة مجتمعات تعددية في نطاق المناطق الاستعمارية، خاصة في ماليزيا وسنغافورة وتايلاند[45].

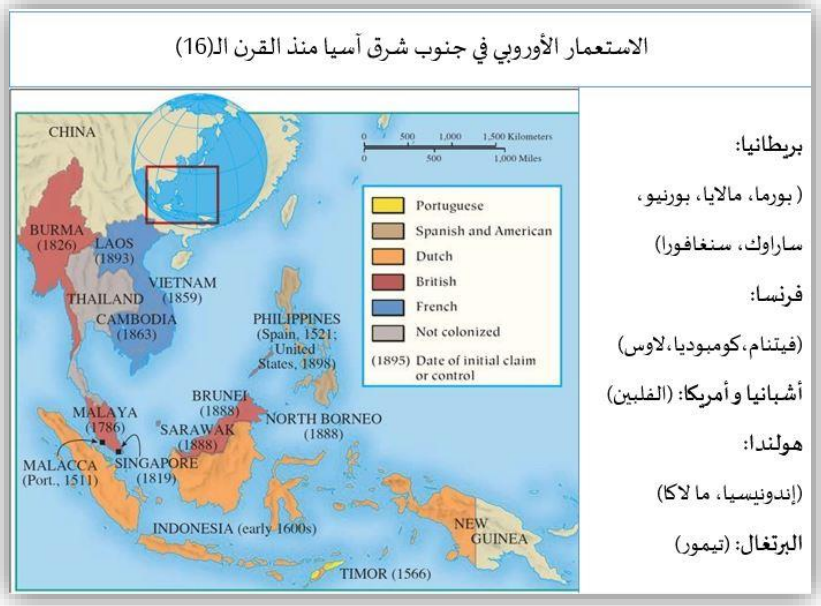

[42]مالايا هو الاسم القديم لماليزيا، ونذكر أن سيتم استعمال أسم ماليزيا فقط في بقية الورقة لأنه هو الاسم المتعارف عليه.

[43]الهند الصينية أو شبه الجزيرة الهندية الصينية هي منطقة في جنوب شرق آسيا. تقع شرق الهند، وجنوب الصين، وهي متأثّرة بكلا الثقافتين، ومن ذلك جاء الاسم. بشكل محدّد تضم فيتنام لها تأثير صيني، وكمبوديا ولاووس وتايلند لهم تأثير هندي.

[44] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA ,Opcit,p.277

[45] ibid, AMARJIT KAUR AND IAN METCALFE.

على الرغم من أن القوى الاستعمارية وضعت حدودًا "سياسية" لترسيم الحدود في تلك الأراضي تبعاً لكل دولة مُهيمنه عليها إلا أن الوضع لم يكُن بالانضباط المُتصوَر وظلت الحركة البينية للسُكان مُستمرة، كما أن الإدارات الاستعمارية شجعت الهجرة بغرض تعزيز نسبة الأيادي العاملة لتنمية أراضيهم، فكانت الهيمنة السياسية الأوروبية في مستعمراتها في جنوب شرق آسيا تتبع استراتيجية تبادلية للاستفادة من مستعمراتها، كمورد للمواد الخام وكأسواق لمنتجاتها، فأهتمت بمُصدّرين المواد الخام من (القصدير والمطاط والنفط) بالإضافة لمُصدّرين المواد الاستهلاكية مثل السكر والقهوة والأرز إلى البلدان الصناعية. في المقابل، استوردت المستعمرات البضائع المصنعة من أوروبا. أنشأت السلطات الاستعمارية هياكل بيروقراطية حديثة وأُطرًا إدارية وقانونية جديدة لتسهيل تكيفها مع النظام العالمي الجديد. وهكذا يوفر الاستعمار إطارًا مهمًا في تصور التدفقات الكبيرة للتجارة ورأس المال وتحركات الأشخاص من الصين والهند إلى دول محددة.[46]

[46] ibid, AMARJIT KAUR AND IAN METCALFE.

على مستوي الكثافة السكانية، فقد كان لدى جنوب شرق آسيا نمو سكاني منخفض بشكل ملحوظ مقارنة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة وذلك الأمر له أهمية محورية في هيكلة سُبل معيشية مستدامة. في العام (1870) قُدّر عدد السكان بحوالي (55) مليون نسمة وارتفع إلى ما يُقدر بحوالي (69) مليون نسمة في العام (1900)، وتشير التقديرات إلى أن متوسط معدل النمو السنوي في جنوب شرق آسيا يبلغ حوالي (1.3 %) بين العامين (1870 -1930).[47]

نظراً لوجود تفاوت في توزيع عدد السكان على بلدان جنوب شرق آسيا، تواجدت بلدان "شحيحة العمالة" وأخري لديها "الفائض من العمالة"، وذلك كان له بالغ الأثر على تدفقات العمالة المهاجرة، حيث أصبحت بعض البلدان مُصدرًا للعمالة منذ العصور الاستعمارية مثل جزيرة جاوا (JAVA)وبعض البلدان مستوردة للعمالة مثل ملايا / ماليزيا. [48]

بعد العام(1870)، حدث توسع كبير في إنتاج المزارع في المناطق المستقرة نسبياً (ماليزيا، وسومطرة، وكوشين-الصين)، وفي المناطق الحدودية لبورما

[47] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA ,Opcit,p.278
[48] Ibid.

وتايلاند وكوشـــينشـــينا (ســـايغون) أيضـــاً. بحلول العام (1920)، كانت المنطقة تقوم بتصدير المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والمطاط، وكان هناك أيضًـــا نمو في القطاعات غير الزراعية مثل إنتاج المعادن، وبالتالي تأثر النشاط الاقتصادي الاستعماري بالهيكل الديمُغرافي للمنطقة وأيضاً توجيه العمالة المُهاجرة.[49]علماً بأنه لم يكن هناك وجود للهجرة غير النظامية إلا بعد العام(1921)، حين تم بلورة القوانين المُنظمة والحاكمة للهجرة الدولية كما أوضحنا في الفصل الأول.

ثانياً: الهجرة بين رؤى الدول ومصالح الاستعمار: -

أســـتحوز الصـــينيين والهنود على غالبية اليد العاملة الآســـيوية المُهاجرة بالنســـبة الأكبر قبل العام(1940)، واشـــتركوا جميعهم في الفقر المادي بالإضافة لحالة الاضطرابات الناجمة عن التمردات الكبيرة في الصين في القرن الـــ(19). فكان اختيار الهجرة هو الاختيار الأمثل، خاصة مع توافر عوامل الجذب مثل تزايد الفرص الاقتصـــادية المتنوعة في منطقة جنوب شرق آسيا، بالإضافة لسياسات الهجرة غير المُقيدة؛ وغياب الضوابط الحدودية؛ مع التحسينات في تكنولوجيا النقل وانخفاض تكاليف النقل،

[49] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA ,Opcit,p.278-279

فهذه العوامل سهلت الهجرة. ولم يكن غالبية المهاجرين في وضع يسمح لهم بتغطية تكاليف سفرهم والتكاليف ذات الصلة، وقد تم استيفاء هذه التكاليف من قبل العاملين في مجال التوظيف أو أصحاب العمل المُستقبلين لهذه العمالة المُهاجرة واشتركت تلك العمالة في العديد من الخصائص المشتركة حيث كانوا من الشباب، ومعظمهم من الذكور البالغين غير المهرة الذين هاجروا كأفراد وشاركوا بشكل رئيسي في الإنتاج المادي للسلع المعدنية والزراعية، أو في بناء وصيانة شبكات النقل والمشروعات العامة، وفي الموانئ[50].

في ظل تلك التطورات، لم تكن الحكومة الصينية داعم أو مراقب لحركة الهجرة الصينية، وذلك الأمر لم يُساعد على وجود هيكل أو أطار مُحدد لترتيب عملية الهجرة أو التوظيف خارج حدود الصين، وحتى العام (1893) فرضت الحكومة الصينية حظر على هجرة الصينين، ولكن على أرض الواقع ذلك الحظر كان أسمياً، وليس مُفّعل.[51]ولذلك تُعتبر الهجرة الصينية حينها هجرة غير نظامية ولكنها مُستتره في طيات الأمر الواقع.

[50] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA ,Opcit p279-280
[51] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA ,p-280

أ*الهجرة الصينية:

تألفت الهجرة الصينية -حتى أوائل القرن الـ(20)-من مسارين رئيسين، الأول يعتمد على صلات القرابة، بمعنى أن يقوم من هاجروا بالفعل بنقل خبرتهم في الهجرة لأبناء قراهم ليكونوا عامل جذب للالتحاق بهم، وفي أطار تلك العملية تتوفر نفقات السفر من قِبل الأقارب أو الأصدقاء من مسقط رأس المُهاجرين، أما المسار الثاني هو نظام بطاقة الائتمان وأُطلق عليه أسم (steerage)، وكان يعتمد عليه غالبية المهاجرين، حيث يتكفل بنفقات السفر وسطاء العمل أو رؤساء القبائل أو وكلاء العمل، وعند وصول العمال المُهاجرين إلى وجهاتهم، يتم إبرام المهاجرون عقوداً شفهية أو كتابية لسداد ديونهم في شكل خدمة عمل، وبسداد ديونهم، يُفرج عن العمال من واجبهم ويبقي لهم حرية اختيار صاحب ومكان العمل.

حسب التقديرات تعتبر ماليزيا وإندونيسيا هم المُستقبلين لأكبر عدد من العمال المُهاجرين الصينيين لجنوب شرق أسيا. وكانت التقديرات بين العامين(1851-1925) كما هو مُوضح في الجدول التالي.[52]

[52] Ibid.

العمالة الصينية المُهاجرة بين العامين(1851-1925)

عام الهجرة	ماليزيا	إندونيسيا	الفلبين
1875-1851	350.000	250.000	45.000
1900-1875	360.000	320.000	20.000
1925-1901	125.000	300.000	غير مُحدد

وقد جاء الانتقال من مجرد حالة الإقامة كمُهاجرين غير نظاميين إلى حالة الاستيطان عندما زادت هجرة النساء الصينيات إلى الملايو بشكل ملحوظ في أوائل القرن العشرين. وقد أثر ذلك فيما بعد على الصورة الديموغرافية للمجتمع الصيني. وفي ثلاثينيات القرن العشرين، على الرغم من أن البريطانيين فرضوا حصصًا على دخول المهاجرين الصينيين الذكور، إلا أن دخول النساء الصينيات ظل بلا عوائق، بما يتفق مع سياسة الحكومة حينها في تشجيع الاستيطان وتحسين النسبة بين الجنسين في المجتمع الصيني في المهجر. وقد انعكس التغيير الديموغرافي الناتج في أرقام التعداد الماليزي. ارتفع عدد سكان ماليزيا من حوالي (2.6

مليون) في العام(1911) إلى (5.7 مليون) في العام (1957) وزادت نسبة السكان المهاجرين بسرعة.[53]

الجدير بالذكر أن الصين منذ العام (1840)، اضطرت للخضوع لبريطانيا مع نشوب الهجوم البريطاني على موانئها في إطار حرب الأفيون الأولي، ثم شنت كلاً من بريطانيا وفرنسا حرب الأفيون الثانية ضد الصين مُجدداً في العام (1856) بغرض إباحة حرية تجارة الأفيون وحرية الحركة التجارية عامة من بضائع وأفراد، ورضخت الصين مُوقعة مُعاهدة (تيانستن) لعام(1858)، والتي من بين بنودها حق الأجانب في استخدام العُمال الصينيين في مناطق بعيدة عن بلادهم، مع إقرار شرعية الاتجار بالعمال الصينيين مما جعل توجيهه العمالة الصينية نحو المستعمرات البريطانية وتشغيلهم في الزراعة والصناعة أمر له إطار قانوني.[54]

كما ارتبطت حركة السكان داخل آسيا بالصراعات السياسية، حيث جندت اليابان(40) ألف عامل من كوريا والتي كانت مستعمرة لها آنذاك بين العامين (1921 – 1941)، وعقب الهزيمة الصينية المُذلة بالحرب

[53] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA, p-285.

[54] جهاد صالح العمر وماجد سلمان حسين، حركات التحرر في العالم الثالث، البصرة،1988
https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2018_01_20!09_44_56_PM.pdf
(cited at 24-3-2020)

اليابانية الصينية ما بين العامين (1894 -1895)، هاجر حوالي (25) مليون شخص من المقاطعات الصينية المكتظة بالسكان إلى منشوريا بين تسعينيات القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينيات القرن العشرين، وبقي حوالي (8) ملايين هناك للدفاع عن الصين من اليابان التوسعية، كما هاجر حوالي(25) مليون شخص من المقاطعات الصينية المكتظة بالسكان إلى منشوريا بين التسعينيات من القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينيات من القرن الماضي. بقي حوالي (8) ملايين هناك للدفاع عن الصين من اليابان التوسعية، وكانت الحركة نحو الغرب قد بدأت نموها في الستينيات لأسباب معقدة، وتم إلغاء القواعد التمييزية ضد القيود الآسيوية في كندا والولايات المتحدة وأستراليا. ساعدت زيادة الاستثمار الأجنبي والتجارة في إنشاء شبكات التواصل اللازمة للهجرة باختلاف وجهات الوصول.[55]

ب*الهجرة الهندية:

[55] Stephen Castles, Mark J. Miller, Migration in the Asia-Pacific Region, Migration Policy Institution, **JULY 10, 2009** https://www.migrationpolicy.org/article/migration-asia-pacific-region (cited at 20-12-2019)

على منحي آخر، في أواخر القرن الـــ(19)، شــكلت هجرة اليد العاملة الهندية إلى بورما وماليزيا محور مهم للاســتعمار البريطاني في جنوب شــرق آســيا. فرغم أن الهنود كانوا أقلية مقارنة بالصــينيين، إلا أنهم كانوا ذات قيمة وأهمية في قطاع التصنيع الحضري في بورما وقطاع المزارع في ماليزيا، ثم انخفضــت أهمية تلك العمالة بعد الحرب العالمية الثانية، ســواء من حيث القيمة المطلقة أو المقارنة.

فنجـد أنـه كـان هنـاك وجود بـارز وموثق للهنود في ميـانمـار وهي الجزء الجنوبي من بورما منذ العام(1886) وكانت العلاقات وطيدة بين ميانمار والهند وهم تحت الاســتعمار البريطاني، لدرجة أن قادة الحركات المُعادية لبريطانيا خلال النضــال من أجل الحرية في الهند اســتغلوا تلك الروابط لحشــد الدعم وحتى اســتقلال ميانمار في العام(1948)، وتُعد الهجرة عبر الحدود المفتوحة للاثنتين خلال الحكم البريطاني نتيجة للســياســات البريطـانيـة لتعزيز التجـارة المشــتركـة والحركـة العمـاليـة في مختلف المستعمرات البريطانية خلال فترة الاستعمار.[56]

[56] Medha Chaturvedi, Indian Migrants in Myanmar: Emerging Trends and Challenges, , India Centre for Migration Ministry of Overseas Indian Affairs ,p.8

كان تنظيم الهجرة الهندية إلى بورما وماليزيا يرجع للسلطات الاستعمارية، حيث كانت هناك علاقة تبادلية للمنفعة بين المكتب الاستعماري في لندن والحكومة الهندية، يتحدد على إثرها أنماط التوظيف وظروف العمل، وبعد فترات من توظيف تلك العمالة، أستقر بعضهم في تلك البلدان، والبعض الأخر عاد إلى الهند.[57]ذلك علماً بأنه خلال الفترة بين العامين (1910-1935)كان أعداد المهاجرين الهنود المُتدفقة إلى بورما اضعاف الأعداد المتوجه إلى ماليزيا، حيث بلغ إجمالي التدفقات الهندية إلى بورما (2,048,800) وإلى ماليزيا(532,181)، وسبب ضخامة عدد المُهاجريين الهنود إلى بورما يرجع أساسًا إلى قرب بورما من الهند، كما أن التقديرات المؤرخة بين العامين (1911 -1929) تقول إن إجمالي الهجرة الهندية والصينية إلى بورما وماليزيا وتايلاند أعلى مرتين من إجمالي الهجرة ذاتها إلى الولايات المتحدة. فكان هناك سوق عمل متكامل يمتد من جنوب الهند

[57] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA, p-281.

وجنوب شـرق الصـين إلى جنوب شـرق آسـيا، بما يتفق مع العولمة ويُعزز الهجرات الجماعية لمسافات طويلة.[58]

الجدير بالذكر أنه بحلول ثلاثينيات القرن العشـرين، شـكّلت العمالة الصينية والهندية المُهاجرة الجزء الأكبر من مجتمعات جنوب شرق آسيا

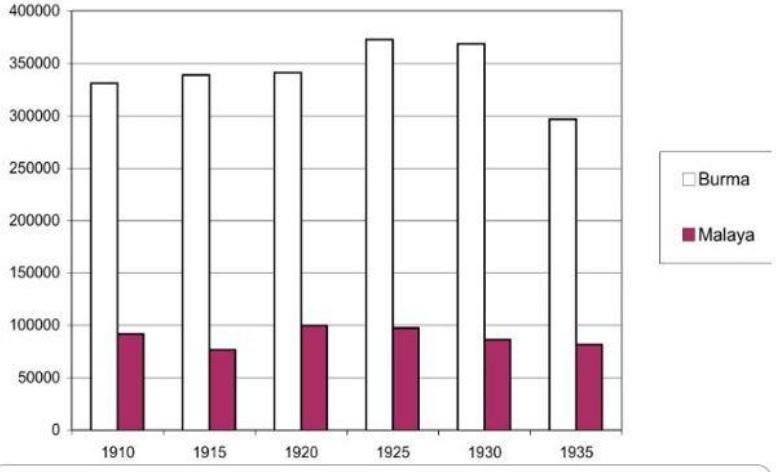

مقارنة بين الأعداد المُتدفقة من الهجرة الهندية إلى بورما و ماليزيا في الفترة (1910-1935)

Source: Adapted from K.S. Sandhu, *Indians in Malaya, Some Aspects of their Immigration and Settlement*, Cambridge: Cambridge University Press, 1969, p. 157.

وإن كانت هجرة غير نظامية ولكنها اتفقت حينها مع مصالح وميول مصالح الاحتلال، واكتسبت تأثيرها على المُجتمعات المُستضيفة من قوتها العددية وأدوارها الاقتصادية. وعلى النقيض كانت العمالة المُهاجرة داخلياً في دول

[58] Ibid.

جنوب شرق آسيا خلال الفترة الاستعمارية أهميتها أقل نسبيًا، علما بأن غالبية دول جنوب شرق آسيا كانت قليلة السكان إلى حد ما.[59]ومع ذلك، بعد خضوع المستعمرات لتقسيم إداري في العام (1937)، تغير الوضع بالنسبة للجالية الهندية في بورما ومُقاطعاتها وكانت محرومة من كل الامتيازات، لدرجة أنه اضطر العديد منهم إلى الفرار إلى الهند تاركين جميع ممتلكاتهم[60].

الجدير بالذكر أنه في القرن التاسع عشر، هاجر مئات الآلاف من الصين واليابان إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. وفي هذه البلدان الثلاثة، تم سن تشريعات تمييزية لمنع هذه التدفقات[61].

إلا أنه في العام (1852)، ومع استمرار تشجيع بريطانيا القوى العاملة الهندية على تولي العمل في مستعمراتها، وخاصة ميانمار التي صنعت منها بريطانية مركز مزدهر لصناعة الأرز، ومع هجرة عدد كبير من العمال الهنود إلى ميانمار، سنت الحكومة الهندية في العام (1876) قانون العمل

[59] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA, p-282.
[60] Medha Chaturvedi, Indian Migrants in Myanmar: Emerging Trends and Challenges, Opcit, p.1
[61] Stephen Castles, Mark J. Miller, Migration in the Asia-Pacific Region, Migration Policy Institution, **JULY 10, 2009** https://www.migrationpolicy.org/article/migration-asia-pacific-region (cited at 20-12-2019)

الذي ينص على تعيين وكلاء الهجرة ومفتش طبي للمهاجرين لتنظيم طرق النقل والتوظيف وحماية المهاجرين.[62]

منذ ذلك الحين، كان العمال الذين يسافرون إلى ميانمار بحثًا عن عمل في الأراضـي الزراعية أو المطاحن يعانون من الفقر المدقع وغالبًا ما يعانون من ديون ضخمة، اعتمدوا بشكل كبير على وكلاء التوظيف ومن ثم أصبح المُهاجرين يخضـعون لإجراءات الهجرة النظامية بموجب القانون، ولكن كعمال أحرار ومستقلين، وذلك النظام سُمى بـ "نظام Maistry" كنظام بسيط للاتصال وإدارة أمور العمالة، ولكن أصبح نظام Maistry في نهاية المطاف نظامًا استغلاليًا لعمل الاستعباد، وقد كان الوضع التنظيمي بين العامل وMiastry "للمنفعة المتبادلة ولكن غير المتكافئة[63]."

كما تواجد نظام مُماثل في الملايو في نفس الوقت يسـمى "نظام كانجاني-Kangani". قائم على اسـتغلال فائض العمالة المُهاجرة في جنوب الهند، والمسـؤولين عن ذلك النظام معظمهم مديري مزارع الشـاي والقهوة والمطاط في سريلانكا، حيث سمحت ماليزيا للرؤساء الهنود، بتجنيد أسر

[62] Medha Chaturvedi, Indian Migrants in Myanmar: Emerging Trends and Challenges, Opcit, p.12
[63] Medha Chaturvedi, Indian Migrants in Myanmar: Emerging Trends and Challenges, Opcit, p.13

بأكملها وشـحنها إلى المزارع. لعبت الهند وماليزيا وسـريلانكا دورًا في هذا النظام من خلال ترخيص فكرة التجنيد للعمل من خلال دعم النقل إلى المزارع.[64]

كانت مجتمعات المهاجرين الفقراء من الهند أكثر رضـا وتقبل للعيش في مسـتوى معيشـي متواضـع للغاية والعمل بأجور أقل بكثير من نظرائهم البورميين. وقد سـمح ذلك بتدفق المهاجرين غير الخاضـعين للرقابة أو التنظيم من الهند إلى ميانمار، وعادة ما كان يتم نقل العمالة إلى ميانمار للعمل القاسـي الذي يتطلب مجهود جسـدي كبير في الأراضـي الزراعية أو مصـانع المطاحن. وقد تطلب ذلك المزيد من القوة الجسـدية واحتمال مشـقة العمل أكثر من المهارات، وبالتالي، فضـل اصـحاب العمل العُمال الذكور على الإناث، فأدى ذلك الأمر إلى تشـويه النسـبة بين الجنسـين في المجتمع الهندي في ميانمار.[65]

وبعدما كان الوضـع نسـبياً بين الجنسـيين(8.2) ذكور إلى أنثى أنخفض بشـكل مهول ليصـبح(250) ذكر مقابل أنثى واحدة، وذلك الوضـع بسـبب

[64] Medha Chaturvedi, Indian Migrants in Myanmar: Emerging Trends and Challenges, Opcit, p.13-14
[65] Medha Chaturvedi, Indian Migrants in Myanmar: Emerging Trends and Challenges, Opcit, p.13-14

الظروف المعيشـــية الســـيئة والعمل الشـــاق، ورغم ذلك فَضّـــل العُمال الذكور الهجرة إلى ميانمار من أجل العمل، ومعظمهم كانوا من الطبقة الدنيا في الهيكل الطبقي في الهند، تاركين أســـرهم وراءهم. وكان معظم هؤلاء مســتوطنين في "ولاية راخين الشــرقية" والتي تقع جنوب ميانمار. لم تســـافر الطبقة العليا والطبقة الذكور مع عائلاتهم إلا بعدما اكتســـبوا حقوق من خلال عقود دائمة أو طويلة الأجل ســارية مع ظروف معيشــية أفضل.[66]

فقد كان العمال المهاجرون الهنود هم من الذكور البالغين فقط. ثُبط الرجال المتزوجون من الهجرة بسبب انخفاض الأجور؛ وكان السكن متاح للرجال غير المتزوجين فقط. بعد العام (1922)، أعطت الحكومة الهندية أهمية أكبر لمسألة عدم التوازن بين الجنسين بين المهاجرين وتم تجسيد مخاوفها في التشريعات اللاحقة.

علاوة على ذلك، فإن التعديلات التي أدخلت على قانون العمل في ماليزيا نصـــت على توفير غرف للأزواج وكذلك توفير رعاية للأطفال ومرافق تعليمية. وبالتالي سهلت تعديلات التشريع مشاركة المرأة الهندية في القوى

[66] Ibid.

العاملة بأجر، متسقة مع زيادة هجرة الإناث والاستيطان الهندي الدائم في ماليزيا.[67]

ويقدر عالم ال اجتماع Chandrashekhar Bhatأن حوالي(6 ملايين) شخص غادروا الشواطئ الهندية في أعقاب إلغاء نظام كانجاني في العام(1938): حوالي (1.5 مليون) إلى سريلانكا، و(2 مليون) إلى ماليزيا، و(2.5 مليون) إلى بورما[68].

من الجدير بالذكر أنه من حيث الحجم، كانت الهجرة غير النظامية والتي هي بدون عقود أكثر كثافة بكثير من الهجرة النظامية (بعقود طويلة الأجل)، حيث قُدِّر إجمالي الهجرة من الهند في الفترة ما بين العام (1834)إلى العام (1937)بنحو(30 مليونًا)منها الهجرة إلى بورما وسيلان ومالايا ، والتي حدثت إلى حد كبير من خلال (أنظمة Kangani و Maistry)، وإحدى النقاط التي لا يُمكن إسقاطها هي أهمية بورما في تاريخ تدفقات الهجرة الهندية والعالمية من خلال حقيقة أنها كانت الوجهة التي تمثل

[67] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA, p-284.
[68] Medha Chaturvedi, Indian Migrants in Myanmar: Emerging Trends and Challenges, Opcit, p.15

أقصى تنقل للمهاجرين الهنود ، أي ما يقرب من(15 مليون)فرد ، خلال الفترة الممتدة بين العامين(1830–1930)[69].

والكتلة العددية الأكبر منها تدفقت في الهجرة مع ضم بريطانيا لبورما في أوائل القرن الـــ(19)، ومع حلول ثمانينيات القرن الـــ(19) عندما عزز البريطانيون حكمهم في بورما كان عدد الهنود في بورما قد بلغ (16ألف) فرد في تعداد العام (1872)، ذلك مع تسجيل الأدبيات لوجهة نظر أن الدفعات الأكثر غزارة من الهنود المهاجرون في هذه المرحلة يوصفون إلى حد كبير بأنهم "أتباع المعسكر" كجزء لا يتجزأ من الغزو البريطاني لبورما.[70]ذلك الغزو الذي حدث علي شكل ثلاثة حروب "أنجلو بورمية"، بين العام (1824) والعام (1885)، حيث كان المُحرك الأكبر لبريطانيا حينها هو شغفها للسيطرة على الأرز البورمي نظراً لتمتعه بالرواج القوي في عالم التجارة، بالإضافة لتدعيم المصالح الاستعمارية الاستغلالية لبريطانيا في منطقة جنوب شرق آسيا.[71]

[69]Ritesh Kumar Jaiswal, Ephemeral Mobility: Critical Appraisal of the facets of Indian Migration and the Maistry meditations in Burma (c.1880-1940),p.82 http://dx.doi.org/10.1590/2236-463320181903 Orcid: https://orcid.org/0000-0003-3740-6066
[70]Ritesh Kumar Jaiswal, Ephemeral Mobility,opcite.p.86
[71] Ritesh Kumar Jaiswal, Ephemeral Mobility,Opcite,p.84

ثالثاً: الدولة الاستعمارية وتطويع سياسات الهجرة لمصالحها حتى العام (1957): -

خلال عامي (1900-1927)، كانت التوجهات الاستعمارية تتوسع في مُختلف صناعات القصدير والمطاط ودخول الآلاف من العمال المهاجرين للعمل في تلك الصناعات، وكانوا من مُختلف الجنسيات الصينية والهندية والإندونيسية، ودخولهم كان مجانيًا تمامًا دون شروط أو قيود. ومع ذلك، فقد تمت إعادة بعض مجموعات العمال العاطلين عن العمل إلى وطنهم خلال الظروف الاقتصادية المتدهورة في عشرينيات القرن العشرين.

في العام(1928) سن البريطانيون أول تشريع تنظيمي بفرض القيود على حركة الهجرة على امتداد مستعمراتها وهو **قانون تقييد الهجرة Immigration Restriction Ordinance (IRO)**، مما مكن حاكم المقاطعات من تنظيم العمالة التي يتم قبولها بغرض أداء العمل المنزلي أو اليدوي، وعلى الرغم من أن ذلك التشريع ينطبق على جميع المهاجرين، إلا أنه كان يستهدف الصينيين بالأساس، حيث كان كثير منهم سبب كبير في رواج الأنشطة الإجرامية، فكان ذلك التشريع بمثابة أداة مهمة للتعامل

مع الصينيين، خاصة لافتقار الحكومة لمثل هذه الأداة منذ إلغاء العمالة الصينية بعقود في العام(1914). [72]

ولكن سرعان ما أتضح العديد من الثغرات في تشريعات (IRO)، فلم تستطع الإدارة الاستعمارية استخدامها إلا في حالات الطوارئ، ولم يتضمن التشريع نصًا على تدابير الإنفاذ الداخلية لرصد تحركات المهاجرين الموجودين بالفعل في البلاد، وفرز الهجرة النظامية من غير النظامية، ذلك بالإضافة لتزايد دعوات بين قوميين الشعب الماليزي تُطالب بزيادة القيود على هجرة الآسيويين "الأجانب"، وذلك بسبب زيادة التنافس على الوظائف، وخاصة في القطاع العام.

مع حلول ثلاثينيات القرن العشرين بدأت الرغبة البريطانية في بلورة المزيد من الملامح التنظيمية والتشريعات الجديدة لتنظيم وضبط حركة الهجرة في مستعمراتها في منطقة جنوب شرق أسيا، ويُمكننا أن نري في طيات ذلك الأمر أن الاستعمار البريطاني لم يكن له الرغبة في تنظيم الهجرة والحد من الهجرة غير النظامية للعمالة الوافدة للأراضي الخاضعة تحت

[72] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA, p-285.

سيطرته نظراً لمنفعته الاقتصادية من خلالهم ومن رغبته في تعزيز الأيدي العاملة التي تُدر عليه المال وتُنشـط حركة التصـنيع والتصـدير، لم تكُن سياسات بريطانيا العظمي في مُستعمراتها فيما يتعلق بقضية الهجرة غير النظامية كسياساتها في أراضيها، التي حرصت على سلامتها وسلامة شعبها، فكان التعامل مع المُستعمرات له دوافع نفعية.[73]

وحتى حكومات الدول المُسـتعمرة نفسـها لم يَكُن لديها رغبة حقيقية أو قـدرة فعليـة لضـبط حركـة الهجرة غير النظامية ولكن كانت دوافعها تنحصـر في إرضـاء الاحتلال وتوفير العمالة القادرة على دعم حركة العمل من زراعة وتصـنيع، ولذلك تم اعتماد سـياسـة تقييد الهجرة منذ العام (1930)، وقد نشـأت هذه السـياسـة نتيجة تدهور التجارة العالمية بما يتفق مع الكسـاد الكبير، وارتفاع البطالة والظروف الاقتصـادية الكئيبة في البلاد. دفع -إغلاق بعض منـاجم القصـدير والعقـارات المطـاطيـة- الحكومة إلى تحديد حصة شهرية لهجرة الذكور البالغين الصينيين اعتبارًا من أغسطس لعام (1930).

[73] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA, p-286

وفي يناير من العام (1933) تم استبدال قانون تقييد الهجرة (IRO)، **بقانون الأجانب(the Aliens Ordinance (AO** والذي تم تصميمه بشكل أساسي من أجل تنظيم قبول الأجانب وفقًا للاحتياجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الإدارات المختلفة في ماليزيا ولتوفير وسيلة لتسجيل ومراقبة الأجانب المقيمين، تم توجيه هذا التشريع أيضًا إلى الصينيين فقط دون الهنود حيث تم تصنيف الهنود كمواطنين بريطانيين[74].

وقد تم تأسيس إدارة لشؤون الهجرة قبل إنفاذ قانون الأجانب، وتولت تلك الإدارة جميع المسائل المتعلقة بالهجرة الصينية في كلاً من ولايات ماليزيا الموحدة (FMS) وغير الموحدة (UMS) آنذاك مع إنشاء إدارات فرعية لإدارة شؤون الهجرة في هذه الوحدات الإدارية. في إطار قانون الأجانب لم يكن التسجيل إلزامياً، ولكن كان على الأجانب الذين غادروا البلد بنية العودة لاحقاً الحصول على شهادة قبل المغادرة، حيث تسمح لهم هذه الوثيقة بالتأهل لإعادة القبول اللاحق دون الخضوع لنظام الحصص.

[74] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA, p-287-288

لم يتأثر الصـينيين المولودين في ماليزيا بحكم قانون الأجانب، وفى بداية الأمر تم استثناء جميع الإندونيسيين والنساء والأطفال من هذا القانون. وأيضاً تم استثناء المرأة الصينية، بما يتفق مع سياسة تحسين النسبة بين الجنسين في المجتمع الصيني. ولكن مع استمرار البطالة تم إلغاء هذا الإعفاء للنسـاء الصـينيات في العام (1938) تزامناً مع الاضـطرابات العمالية في البلاد واستمرار سياسة ترحيل "غير المرغوب فيهم".

جدير بالذكر أن الهجرة الصـينية إلى ماليزيا توقفت بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك واصـل البريطانيون تشـجيعهم على هجرة اليد العاملة بغرض الحفاظ على مصـالحهم الاقتصـادية وعملية التشـغيل والإنتاج، وفيما يتعلق بالعمالة المُندرجة من المهاجرين والهجرة غير النظامية في ذلك الصـدد، فقد كان العديد من أصـحاب العمل يقبلون عُمال من المهاجرين غير النظاميين على الرغم من وجود لوائح صـارمة وغرامات وفترات سـجن وعقاب بدني، ولذلك تركز المهاجرين غير النظاميين في الصـناعات الكثيفة العمالة التي يتجنبها العمال المحليون؛ ويقبلون أجور منخفضـة للغاية. ونتيجة لذلك، ينتهي الأمر بالعمال غير القانونيين في قطاعات معينة منخفضـة الأجر من سـوق العمل حيث لا

يتنافســون مع العمال المحليين، ولم يتم تسـجيل الكثير من المعلومات حول هذه الفئة من العمال وغير مدرجة في الإحصاءات الرسمية.[75]

كما أنه على الرغم من أن الهنود لم يندرجوا تحت قانون الأجانب، إلا أن البريطانيون نفذوا سـياسـة إعادة الهنود العاطلين عن العمل والمُعدمين إلى وطنهم "كعمالة غير المرغوب فيها" في النصف الأخير من الثلاثينات. وفي العام (1938)، حظرت الحكومة الهندية أيضًـا الهجرة الهندية إلى ماليزيا اسـتجابة لمطالب القوميين الهنود الذين يمارسـون الضـغط من أجل تحسـين ظروف العمل والامتيازات السـياسـية للعمالة الهندية. وقد غطى صندوق الهجرة الهندي تكلفة الإعادة إلى الوطن.[76]

في مرحلة لاحقة تم اسـتبدال قانون الأجانب (AO) بقانون الهجرة Immigration Ordinance (IO) لعام (1953) وأسـفر هذا القانون عن ضوابط حدودية أكثر صرامة ووضع لأول مرة التركيبة المحددة للمهاجرين التي سمح لها بدخول الملايو (ماليزيا). وخلافا للقيود السابقة القائمة على الهوية "الأجنبية"، حددت المنظمة الدولية للعمل الجنسية والمهنة أيضا،

[75] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA, p-288.
[76] Ibid.

وبالتالي وضعت تركيزا أكبر على مهارات المهاجرين. اقتصر الدخول الدائم على كلاً من الأشخاص الذين يمكنهم "المساهمة في توسيع التجارة والصناعة"؛ والأشخاص الذين يمكنهم تقديم "خدمات متخصصة غير متاحة محليًا"؛ بالإضافة إلى عائلات السكان المحليين؛ من الواضح أن هذا التشريع يتماشى مع المشاعر القومية في البلاد. تشترط الشروط الجديدة على المهاجرين المحتملين الحصول على عقود عمل لمدة عامين على الأقل مع الشركات الماليزية وكسب راتب لا يقل عن 400 رينغيت ماليزي شهريًا.[77]

أدت حالة الطوارئ الماليزية (1948-1960) على وجه الخصوص إلى إدخال قانون الأمن الداخلي (ISA)، ونظام إلزامي لبطاقات الهوية لجميع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين اثني عشر عامًا وما فوقها كإجراء أمنى لغلق فكرة التواجد غير النظامي للعمالة المهاجرة أو غيرها. صنفت بطاقات الهوية الأشخاص على أساس جنسيتهم وحالتهم السكنية / المهنية، حتى إن كانت تلك الإجراءات الأمنية الداخلية هذه هي إرث دائم للحكم

[77]AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA, p-288-289.

الاستعماري، وقد تم تعديلها بما يتناسب مع احتياجات الدولة الوطنية في مواجهة ضغوط العولمة وأحوال سوق العمل الدولي خاصة المُهاجر منه في جنوب شرق آسيا.[78]

رابعاً: آسيا والهجرة غير النظامية في العصر الحديث:

من المستحيل تفصيل التجربة المعقدة لكل دولة آسيوية هنا، ولذلك سنتناول أبرز خطوط الأحداث الوطيدة بتشكيل الهجرة غير النظامية وسُبل تحولها لهجرة نظامية بأختلاف أنواعها هجرة أو لجوء، بالإضافة لمناقشة بعض الاتجاهات العامة.

أ* فيتنام بين الحرب والهجرة: -

يُمكننا الجَزَم بأن ستينيات القرن الـ (20) بداية لحقبة مُختلفة فيما يتعلق برصد وتحليل الهجرة غير النظامية سواء على أرض القارة الآسيوية أو فيما يتعلق بحركة الهجرة الآسيوية ذاتها التي بدأت زخمها في التوجه نحو الغرب في الستينيات لأسباب معقدة يأتي في مقدمتها حرب فيتنام - التي لم تتخذ شكل الحروب الاعتيادية، ولكنها مرت بعدة مراحل بين حرب عصابات وضربات بمواد تفجيرية يمتد أثرها التدميري في البيئة

[78] Ibid.

والتربة لعصور وصراع متبادل بين قوى وأطراف مختلفة، أثارت حالة من مضاعفة الاضطراب في فيتنام وجيرانها وحالة كبيرة من تخاذل الاقتصاد الفيتنامي وحالة من الهجرة المكثفة بأشكالها المختلفة في إقليم جنوب شرق آسيا.

وعلى إثر الوجود العسكري الأمريكي في فيتنام وكوريا ودول آسيوية أخري، وحرب فيتنام التي تسببت في تحركات اللاجئين على نطاق واسع، بالإضافة إلى حالة من تكثيف الهجرة الآسيوية لأمريكا كشكل من الاحتواء الأمريكي لبعض من الشعب الفيتنامي، فقد تم إلغاء القواعد التميزية ضد القيود الآسيوية في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، لدرجة ساعدت علي زيادة إنشاء شبكات التواصل اللازمة للهجرة[79].

وللتوضيح ماهية القواعد التميزية التي تم إلغائها، فقبل العام(1945)، لم يكن هناك سجل للفيتناميين الذين حصلوا على وضع الإقامة الدائمة أو التجنس من قبل خدمة الهجرة والجنسية الأمريكية (INS). وعلى الرغم

[79] Stephen Castles, Mark J. Miller, Migration in the Asia-Pacific Region, Migration Policy Institution, **JULY 10, 2009** https://www.migrationpolicy.org/article/migration-asia-pacific-region (cited at 20-12-2019) .Op.cite.

من حقيقة أن بعض العمال المهاجرين من الهند الصينية وصلوا إلى الولايات المتحدة في مطلع القرن الـ(20)، إلا أنها كانت هجرة غير نظامية وكانوا مُطاردين ومُهددين بقانون الهجرة الأمريكي لعام(1924)، الذي استثنى معظم الآسيويين من الهجرة إلى الولايات المتحدة.[80] وكان التغيير الجذري لذلك القانون مع تبعيات الدخول الأمريكي بوجود عسكري صريح على مشهد حرب فيتنام ومحاولتها للخلاص من العناصر السياسية الشيوعية في فيتنام ومحاصرة الشيوعية نفسها في المنطقة، فقد أعلن مكتب إحصاءات الهجرة الأمريكي في العام (1950)، أن أول من تلقي "البطاقة الخضراء" هم بعض الطلبة والمُفكرين وبعض المُهاجرين من فيتنام الذين قرروا الهروب من ويلات الحروب، وفي العام (1959)، كان العدد الإجمالي للمهاجرين الفيتناميين الذين تحولوا من ساعيين للهجرة غير النظامية لمكتسبين فرصة إقامة دائمة نظامية في أمريكا (290) فرد، وأزداد هذا العدد عشرة أضعاف خلال العقد التالي، وارتفع إلى إجمالي

[80] An Tuan Nguyen, More Than Just Refugees--A Historical Overview of Vietnamese Professional Immigration to the United States, Article *in* Journal of Vietnamese Studies · November 2015.p.95. https://www.researchgate.net/publication/283338954 (cited at 28 September 2020)

(2.949) فرد مهاجرون من فيتنام مع وضـــع الإقامة الدائمة. كان العديد منهم طلابًا ومهنيين ســـابقين من جنوب فيتنام أطلق عليهم فو فام Vu Pham "اللاجئين الصامتين".[81]

في مشهد حرب فيتنام فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير النظامية نجد شكل غريب لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع فيتنام كشعب ودولـة، ولم يكُن معهود من قبـل، فقـامـت هي بـاقتلاع نخبـة الشـــعـب الفيتنـامي من أرض فيتنـام المُحطمـة وزرع تلـك النخبـة على الأرض الأمريكية، حيث التالي:

أولاً، ركزت خطة الإجلاء الأمريكية بعد الحرب بشـــكل مكثف على أهمية نقل المهنيين الفيتناميين المدربين تدريباً عالياً إلى أمريكا بمجرد أن وصـلت الحرب إلى نهاية مأســـاوية لفيتنام الجنوبية المدعومة أمريكياً أمام قوات جيش فيتنـام الشـــمالية، ذلك مع إثار شـــائعة بأن . تقول أن الجيش الفيتنـامي الشـــمالي، ســـيقومون بقتل الفيتناميين الجنوبيين إذا أثبتوا ولائهم للولايات المتحدة، فلم يكن الناس في ســـايغون ســـوى التخلص من البضائع الأمريكية في أسرع وقت ممكن وشطب العلم الفيتنامي الجنوبي،

[81] An Tuan Nguyen, Ibid.

والتخلص من الملابس التي أتت مستوردة من الولايات المتحدة وإتلافها تجنباً للمخاطر، علماً بأن عدد قوات الجيش الفيتنامي الشمالي للهجوم على العاصمة سايغون كان حوالي(300 الف) عسكري، بينما كانت قوات الفيتنامية الجنوبية لا تتعدى الـ(31 الف)عسكري فقط، وسقط العاصمة سايغون بعد عملية الإجلاء لقوات الأمريكية والمسؤولين من الحكومة الفيتنامية الجنوبية بواسطة طائرات مروحية، تاركين الألاف من الفيتناميين يواجهون مصيرهم بأنفسهم.

وعلاوة على ذلك، قبل أسبوعين من سقوط سايغون[82]، أعلن موظفو السفارة الأمريكية عن نيتهم إحضار معظم أعضاء هيئة التدريس في جامعة سايغون الطبية إلى أمريكا، بالإضافة للذين تم إجلاؤهم ممن لهم أولوية مثل كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين، وهنا يلزمنا التركيز

[82]أسم القديم لمدينة العاصمة لفيتنام الجنوبية.

على أن كل هؤلاء كانوا أقل ارتباطًا سياسيًا بنظام سايغون الحاكم انذاك وبحكومة الولايات المتحدة. وبالتالي، لم يكُن تواجدهم في ظل الحكومة الشيوعية الجديدة في فيتنام مصدر قلق بالغ للولايات المتحدة. بل كانوا هم رأس المال البشري وذلك الإخلاء الأمريكي لهم قد أهلك الموارد الفكرية لفيتنام وأثري المجتمع المهني الفيتنامي في الولايات المتحدة. وفي قطاع الصحة وحده، تم الإبلاغ عن أن ما يقرب من (75%) من المهنيين الطبيين الفيتناميين غادروا فيتنام أثناء الإخلاء.[83]

* لاجئون من فيتنام الجنوبية يمشون عبر سفينة تابعة للبحرية الأمريكية. بدأت عملية الرياح المتكررة، العملية الأخيرة في سايغون، في (29 أبريل 1975)، خلال وابل مستمر تقريبًا من الانفجارات، حمل المارينز المدنيين الأمريكيين والفيتناميين، الذين كانوا يخشون على حياتهم، على طائرات هليكوبتر نقلتهم إلى حاملات الطائرات المنتظرة. جلبتهم سفن البحرية إلى الفلبين، وفي النهاية إلى كامب بندلتون، كاليفورنيا*

[83] An Tuan Nguyen, Op.Cite. p.97.

ثانيًا، والأهم مما سبق، أن سوء إدارة الاقتصاد والسياسة الفيتنامية بعد الحرب من قبل الحكومة المركزية قاد آلاف المثقفين والمهنيين الجنوبيين، وهم الأصول عالية القيمة للأمة، إلى الولايات المتحدة بعد العام (1975)، كما أثر تنفيذ السياسات الشيوعية للإصلاح الاجتماعي والثقافي والتطهير السياسي على حياة المهنيين في معظم القطاعات في الجنوب، وخاصة أولئك الذين عملوا في الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية. في محاولة لإخضاع التعليم العالي الجنوبي إلى نموذج اشتراكي موحد، حاولت حكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية" (SRV) إزالة رأس المال" و "تنقية" النظام التعليمي "للنظام القديم"، وتمت إعادة هيكلة المناهج التعليمية، وأعيد تنظيم الكليات وتزويدها بمعلمين جدد من الشمال. تم حل جامعة سايغون، التي كانت ذات يوم مؤسسة متعددة التخصصات نحو ثلاثة عشر فرعًا.[84]

في العام (1980)، بعد خمس سنوات من إعادة التوحيد، شهدت فيتنام انخفاضًا كبيرًا في التعليم العالي، خاصة في الجنوب، حيث توفر فقط (118) مؤسسات التعليم العالي (85) جامعة و(33) كلية مهنية، وتوافر

[84] Ibid.

(17.300) من المُحاضـــرين و(146 ألف) من الطلاب لخدمة عدد ســـكان يقارب (54) مليون شـخص، وتواجدت حالة من انعدام الثقة بين النخبة من المهنيين الفيتناميين الذين تبقوا من الهجرة، وبين الحكومة الجديدة لتدريبها الغربي. تم إدانتهم على أنهم "بقايا النظام القديم"، على الرغم من الرغبة التي أعرب عنها بجدية العديد من الأكاديميين وغيرهم من المهنيين للمســـاعدة في إعادة بناء الأمة، غالبًا ما تم التمييز ضـــد هؤلاء العلماء والعلماء والفنيين المدربين جيدًا.[85]

ومع تحمل المصـاعب الاقتصـادية والتمييز السـياسـي، انضـم الآلاف إلى الهجرة غير النظـاميـة بواســـطـة ركوب القـوارب من فيتـنـام في أواخرالسـبعينات وأوائل الثمانينيات على الرغم من أن اللاجئين المحترفين من فيتنام أعيد توطينهم في بلدان مختلفة بعد قضـــاء بعض الوقت في مخيمات اللاجئين في جنوب شـرق آسـيا، اختار الغالبية الولايات المتحدة كلما أمكن ذلك. كان مثل هذا القرار غالبًا اســـتنادًا إلى انتماء اللاجئ الســـابق للتدريب الأمريكي في جنوب فيتنام ومعرفته بالثقافة الأمريكية بعـد عقود من العمـل مع الأمريكيين أثنـاء الحرب. في دراســـتهـا لركـاب

[85] An Tuan Nguyen, Op.Cite. p.98.

القوارب الفيتناميين في أستراليا في وقت مبكر من الثمانينيات، لاحظت "نانسي فيفياني" أن يميل الفيتناميون المؤهلون إلى السعي إلى التسوية بترتيب الأولوية، في الولايات المتحدة وكندا وفرنسا ". وبالمثل، يلاحظ "أيهوا أونغ" أن الكمبوديين المتعلمين جيدًا يفضلوا الاستقرار في أمريكا أو فرنسا.[86]

كثير من المُهاجرين غير النظاميين الفيتناميين اختاروا أن تكون قبلتهم فرنسا على أساس الإرث المشترك للماضي الاستعماري، خوفًا من أن تدريبهم وتعليمهم الفرنسي يكون غير قابل للتسويق في أمريكا، ولكن على الرغم من ذلك فعدد المهاجرين الفيتناميين إلى فرنسا لم يقارن بأولئك الذين اختاروا الولايات المتحدة، تلقي كلتا الحالتين الضوء على ما تسميه ليزا لوي "عودة المهاجرين الآسيويين إلى المركز الإمبراطوري "،وعلى الرغم أيضاً من أن حركة ركاب القوارب كانت تتألف من غالبية غير المهنيين، إلا أن المجموعة الأقل من المُهاجريين غير النظاميين، من كلا البلدين

[86] Ibid.

الشـــمال والجنوب الفيتنامي، لا يزالان يقدمان مســـاهمة كبيرة في نمو المجتمع المهني الفيتنامي الأمريكي.[87]

امتازت فيتنام بذكاء جعلها تكسب الكثير من الولايات المُتحدة الأمريكية، مُســـتغلة في ذلك أنها هزمتها في الحرب الفيتنامية (1959 -1975) والتي شكلت عقدة للسياسة الأمريكية حيث أنها ادت الى مقتل نحو (58 ألف) جندي امريكي وبقاء أكثر من (2000) جندي في عداد المفقودين، وبقيت هذه العقدة جاثمة في السياسات الامريكية على حد السواء جمهورية أو ديمقراطية، ومع الانفراج الدولي وتطلع واشـــنطن الى قيادة العالم رأت الادارة الامريكية بقيادة الرئيس بيل كلينتون ضـــرورة العودة الســـلمية وتجاوز العقدة الفيتنامية.

فأدركت فيتنام ضرورة تحديث سياستها بما يخدم مصالحها مستفيدة بما يحدث من متغيرات في السياسة الدولية, وعليه اتخذت مجموعة من الاجراءات خلال العامين(1991 - 1992) كانت بمثابة موافقة ضـــمنية للمصـــالحة مع واشـــنطن, وأهم هذه الاجراءات: (اتمام الانســـحاب من الاراضي الكمبودية وفتح الباب امام هجرة الفيتناميين الى الخارج والقيام

[87] An Tuan Nguyen, Op.Cite. p.99.

بإصـلاحات اقتصـادية واسـعة والتعاون مع الخبراء الامريكيين الباحثين عن مفقودي الحرب ,وكان التجاوب الأمريكي مع هذه الاجراءات أن الإدارة الامريكية رفعت بعض القيود المفروضـة على فيتنام وسـمحت لعدد من الشـركات الامريكية بفتح مكاتب لها في هانوي[88] وتراجعت عن منع فيتنام من الحصـول على قروض من صـندوق النقد الدولي, ذلك بالتزامن مع ضـغط داخلي من الشـركات الامريكية الكبرى ورجال الاعمال والصحافة داعية الى رفع الحظر التجاري عن فيتنام بهدف الحصول على استثمارات ماليـة تقـدر بنحو(12 مليـار) دولار, وهـذا مـا تقرر في فبراير من العـام(1994)عنـدمـا قررت الادارة الامريكيـة رفع الحظر الاقتصـادي عن فيتنام.[89]

في واقع الأمر، وجد العديد من الطلاب الفيتناميين طريقهم إلى الولايات المتحدة قبل التقارب وقبل أي دعم مالي رسـمي من فيتنام أو الحكومة

[88]هي عاصمة *فيتنام* منذ عام 1976 إلى اليوم، كانت سابقًا عاصمة *فيتنام* الشمالية منذ عامي 1946 و1976.

[89]**خورشيد دلي، المصالحة الأمريكية. الفيتنامية انتصار لهانوي وواشنطن معا، صحيفة البيان الإماراتية، 22 نوفمبر 2000**
https://www.albayan.ae/opinions/2000-11-22-1.1097994,(cited at 3 October2020)

الأمريكية. في العام (1992)، في مقابلة مع New York Times، أكد مدير مشروع المصالحة بين الولايات المتحدة والهند الصينية(فيتنام)، John McAuliff، أن "عدد الطلاب القادمين إلى أمريكا زاد بشكل كبير في العام (1991)."وقد كان هناك العديد من مهاجرين فيتنام غير النظاميين في أمريكا حاولوا أن يجدوا طرق لتقنين أوضاعهم وكسب للاستقرار في الولايات المتحدة، إما عن طريق تأمين وظيفة، أو الزواج من مواطن أمريكي، ومنهم من نجحوا في الالتحاق بواحد من المنح التعليمية التي خصصتها الحكومة الأمريكية لفيتنام وشعبها، فسعوا لمواصلة حياتهم المهنية في الدراسات العليا لتعزيز فرصهم في سوق العمل الأمريكي عالي المهارات[90] .

وعلى منحي أخر شكل التعليم سبيل أكثر أتساعاً لشباب فيتنام أن يجدوا سبيل للهجرة النظامية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فبسبب رداءة مستوى التعليم بالدراسات العليا وعيوب أخرى في فيتنام دفعت العديد من طلاب الدراسات العليا الفيتناميين المُقتدرين مادياً إلى البحث عن فرص للدراسات المتقدمة في الغرب وخاصة في أمريكا. قفز عدد الطلاب

[90] An Tuan Nguyen, Op.Cite. p.104-103

الفيتناميين الذين يدرسون في أمريكا من (2.523) في العام (2001) إلى(16.579) في العام (2014)، وفي 17 يونيو من العام (2010)! وقع نائب رئيس الوزراء Nguy & n Thi'n Nhân مرسومًا بالموافقة على تدريب عشرين ألف دكتوراه بين فترة (2010-2020)، كما صُمم هذا القرار لتدريب عشرة آلاف دكتوراه في الخارج، وعشرة آلاف دكتوراه في فيتنام، وثلاثة آلاف دكتوراه في البرامج المشتركة بين فيتنام ودول أخرى، سيكلف فيتنام ما يقرب من مليار دولار أمريكي. وبعد عام واحد، ارتفعت هذه الطموحات بشكل أكبر عندما من التعليم والتدريب اقترح خطة منقحة، يطلب من الحكومة تمويل مشروع لنيل درجة الدكتوراه لتسعة وعشرين ألف فيتنامي من العام (2011) إلى العام (2020).[91]

[91] An Tuan Nguyen, Op.Cite. p.105.

ب*الغزو الفيتنامي لكمبوديا: -

من المشاهد التي لا يُمكننا إسقاطها في الهجرة الأسيوية وإن كانت هجرة قسرية وليست غير نظامية هو ما تناولته الكتابات الأوروبية بمصطلح "boat people" أو مُهاجري القوارب، فقد تسبب الغزو الفيتنامي لكمبوديا في زيادة هائلة في عدد اللاجئين افي أواخر العام (1978)، وأيضاً حرب الحدود بين فيتنام والصين في أوائل العام(1979)، والتي عجلت بطرد البورجوازية الصغيرة العرقية الصينية من فيتنام؛ بالإضافة لحرب العصابات في الريف الكمبودي، الذي مزقته بالفعل وتسببت في مجاعة وتدمير البنية التحتية للبلاد، بالإضافة إلى سوء الإدارة والكوارث الطبيعية. فر مئات الآلاف من الكمبوديين الناجين من معسكرات العمل في بول بوت the Pol Pot labor camps إلى الحدود

التايلاندية مع زيادة تدفق الهمونغ Hmong[92] وغيرهم من اللاجئين من لاوس؛ انتقل حوالي (250.000) من أصل صيني من فيتنام الشمالية عبر الحدود إلى الصين؛ وحاول عشرات الآلاف من "ركاب القوارب" الصينيين والفيتناميين عبور بحر الصين الجنوبي معبأين بمراكب متهالكة مناسبة فقط للسفر عبر النهر، وكثير منهم غرقوا أو تعرضوا للاعتداء من قبل قراصنة تايلانديين المترصدين لقوارب اللاجئين في خليج تايلاند. بحلول ربيع العام (1979)، وصل ما يقرب من (60.000) شخص من القوارب شهريًا إلى بلدان المنطقة. أدت هذه الأحداث إلى أزمة إعادة توطين دولية في وقت لاحق من ذلك العام عندما رفضت دول "اللجوء الأول" (بشكل أساسي تايلاند وماليزيا وإندونيسيا) قبول المزيد من اللاجئين في مخيماتهم المتضخمة بالفعل، مما أدى في كثير من الأحيان إلى عودة اللاجئين بالقوارب إلى البحر، حيث يموت الكثير منهم -ماليزيا وحدها دفعت نحو (40 ألف) لاجئ خارج البلاد -أو أجبرت اللاجئين البريين تحت تهديد السلاح

[92]هم مجموعة عرقية في شرق وجنوب شرق آسيا، يقيمون أساسا بالمناطق الجبلية في جنوب الصين وفيتنام ولاوس وتايلاند .ويشكلون إحدى المجموعات الفرعية لشعب المياو .كما أصبحوا عضوا في منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة منذ سنة 2007.خلال حربي الهند الصينية الأولى والثانية، جندت كلا من فرنسا ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية الآلاف من الهمونغ في لاوس، لمواجهة قوات من شمال وجنوب فيتنام ومتمردي الباثيت لاو الشيوعية. هذه العملية عرفت باسم الحرب السرية.

على العودة عبر حقول الألغام الحدودية (اللجنة الأمريكية للاجئين، 1985، 1986، 1987). رداً على ذلك، بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر جنيف في يوليو من العام (1979)، بدأت الدول الغربية في استيعاب أعداد كبيرة من سكان مخيمات اللاجئين في جنوب شرق آسيا.[93]

جدير بالذكر أنه أُعيد توطين حوالي (130،000) لاجئ، جميعهم تقريبًا من جنوب فيتنام، في الولايات المتحدة خلال العام (1975) وصل عدد صغير خلال(1976-1978)، ووصل إلى أدنى مستوياته في العام (1977)، ولكن بدأ تدفق جديد هائل في أواخر العام (1978)، كما وصل حوالي (450،000) لاجئ من الهند الصينية بأعداد كبيرة خلال الفترة (1979-1982) وحدها، وبلغت ذروتها في العام (1980) (وهو العام القياسي في تاريخ إعادة توطين اللاجئين في الولايات المتحدة). بالمقارنة مع "الموجة الأولى" في العام(1975)، لم تكن هذه "الموجة الثانية" الجديدة من

[93] **Ruben G. Rumbaut, Vietnamese, Laotian, and Cambodian Americans ,January 2005,p 5 https://www.researchgate.net/publication/292891120 (cited at 4 October, 2020)**

اللاجئين أكثر عددًا فحسب ، بل كانت أيضًا أكثر تنوعًا: فقد شملت "ركاب القوارب" من فيتنام ، والناجين من فترة بول بوت في كمبوديا ، الأراضي المنخفضة لاو ومرتفعات همونغ، وكثير منهم يأتون من خلفيات ريفية ، مع القليل من التعليم، ومعرفة اللغة الإنجليزية أو المهارات المهنية القابلة للنقل، وقد تحملوا فترات إقامة طويلة في مخيمات اللاجئين في الخارج علاوة على ذلك ، فإن توقيت وسياق دخولهم إلى الولايات المتحدة زاد من تعقيد استقبالهم: تزامنت ذروة وصولهم (1980) مع أزمة عشرات الآلاف من الكوبيين والهايتيين الذين وصلوا إلى فلوريدا في قوارب صغيرة وذلك مع أعلى معدلات للتضخم المحلي سجلتها الذاكرة الزمنية الأمريكية، تلاها الفترة(1981-1982) وهى لأسوأ ركود منذ الكساد الكبير[94].

وكانت الولايات المتحدة قد أصدرت قانون اللاجئين التاريخي لعام (1980)، وهو أول قانون شامل من نوعه في البلاد، والذي أضفى الطابع المؤسسي على مساعدة إعادة التوطين للاجئين، تحت إشراف مكتب

[94] **الكساد الكبير** أو **الانهيار الكبير** Great Depressionهي أزمة اقتصادية حدثت في العام 1929م ومروراً بعقد الثلاثينيات وبداية عقد الأربعينيات، وتعتبر أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، وقد بدأت الأزمة بأمريكا ويقول المؤرخون أنها بدأت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية في 29أكتوبر 1929 والمسمى بالثلاثاء الأسود.وكان تأثير الأزمة مدمراً على كل الدول تقريباً الفقيرة منها والغنية، وانخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين، كما أنخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح.

إعادة توطين اللاجئين (ORR) الذي تم إنشاؤه حديثًا، وقد زاد معدل إعادة توطين اللاجئين الهند الصينية في الولايات المتحدة -والذي تباطأ إلى حد كبير بعد عمليات الإجلاء الضخمة في العام (1975) بشكل كبير، حيث تضاعف من حوالي (81.000) في العام (1979) إلى (167.000) في العام (1980)، تلاه (132.000) في العام (1981) و(72.000) في العام (1982)، قبل أن يستقر. بمعدل سنوي يتراوح بين (40.000) و(50.000) لاجئ بعد ذلك.

وقد ساهم تلاقي هذه الأحداث بدوره في خلق مناخ سياسي مصاحب من تكثيف النزعة الوطنية والعنصرية وكراهية الأجانب و "إجهاد الرحمة". انعكست الصعوبة المتصورة لدمجهم -خاصةً الأقل مهارة بينهم -في تعليق أدلى به في العام (1987) عضو الأقلية في اللجنة الفرعية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي لشؤون الهجرة واللاجئين، السناتور آلان سيمبسون، الذي أشار إلى لاجئي الهمونغ على أنهم "المجموعة الأكثر هشاشة في المجتمع"[95]

[95] **Ruben G. Rumbaut,op.cite.p7**

بحلول العام (1992)، تم بالفعل إعادة توطين أكثر من مليون شخص في الولايات المتحدة، و(750.000) في دول غربية أخرى (بشكل أساسي كندا وأستراليا وفرنسا)، ولا يزال العديد من الأشخاص الآخرين يقبعون في مخيمات اللاجئين من الحدود التايلاندية الكمبودية إلى هونج كونج. سعت سياسات "الردع الإنسانية" القاسية والمحاولات العرضية للإعادة القسرية إلى كبح تدفق اللاجئين إلى بلدان اللجوء الأولى، بنجاح محدود. بعد العام (1979)، انخفض عدد اللاجئين الوافدين على متن القوارب، لكنه لم ينخفض أبدًا إلى أقل من (20.000) سنويًا (حتى توقف فجأة في عام 1992)، مما تسبب في خسائر مروعة في الأرواح البشرية: تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن (100.000) شخص على متن القوارب، وربما أكثر من مرتين هذا الرقم، غرق في بحر الصين الجنوبي (اللجنة الأمريكية للاجئين، 1987). ابتداءً من الثمانينيات، سمح برنامج المغادرة المنظمة بالهجرة الخاضعة للرقابة لآلاف الفيتناميين مباشرة من فيتنام إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك مجموعتان تربطهما علاقة فريدة بالحرب: الأمريكيون والمعتقلون السابقون في معسكر إعادة التأهيل.

بحلول العام (1992)، كان أكثر من (300.000) فيتنامي قد هاجروا بالفعل إلى الولايات المتحدة من خلال برنامج المغادرة المُنظمة (ODP)، بما في ذلك (161،400) في برنامج لم شمل الأسرة العادي، و(81،500) Amerasians[96] وأقاربهم المرافقون لهم، و(61،000) من السجناء السياسيين السابقين وأسرهم، وقد توقفت تدفقات اللاجئين في لاوس وكمبوديا فعليًا بحلول أوائل التسعينيات، مع تحول التركيز إلى العودة الطوعية للاجئين الذين ما زالوا في مخيمات في تايلاند، وفي أماكن أخرى.[97]

ج*أُطر تنظيمية للهجرة الأسيوية: -

لطالما كانت الهجرة غير النظامية الأسيوية تكتسب زخمها بسبب الأحوال الاقتصادية والبحث عن عمل، ولذلك أثارت قضايا هجرة اليد العاملة ومخططات العمال الضيوف المؤقتين ثلاثة اعتبارات مهمة للبلدان المستوردة للعمالة في جنوب شرق آسيا. الأول يتعلق بعدد المهاجرين المسموح لهم بالدخول، أو حجم المهاجرين. ويتعلق الثاني بالتركيبة المحددة للمهاجرين، لا سيما فيما يتعلق بالمهن والمهارات والجنسية

Amerasian, [96] هم من أحد والديهم أسيوي والأخر أمريكي.

[97] Ruben G. Rumbaut,op.cite.p6-7

والـدين والجنس، وبـالتـالي فـإن إدارة الهجرة تمثـل تحـديًـا كبيرًا لبلـدان المقصـــد لأنها تنطوي على التلاعـب في كل من العرض والطلب للعمالـة المهاجرة.[98]

بشكل عام، تتعلق سياسة الهجرة في البلدان الرئيسية الثلاثة المستوردة للعمالة -ســنغافورة وماليزيا وتايلاند -بتدفقات الاســتثمار، وتوظيف العمال في المهن ذات الأجور المنخفضــة التي يتجنبها مواطنوها، وإطالة عمر الصــناعات كثيفة العمالة للتصــدير. وهكذا، تبنّت الدول الثلاث مجموعات ســياســات مختلفة تســعى إلى موازنة الضــغوط بين تحقيق أهدافها الأطول أجلاً المتمثلة في الارتقاء بالصــناعة والتغيير التكنولوجي من جهة، والحفاظ على القدرة التنافســية على المدى القصــير من جهة أخرى، وأيضاً إيجاد سبيل لتضييق فرص المُهاجرين غير النظاميين وذلك بـإتـاحـة فرص أكثر للهجرة النظـاميـة وخـاصـــة للفئـات ذات المهـارات المحدودة.

[98] AMARJIT KAUR, LABOR CROSSINGS IN SOUTHEAST ASIA, Op.cite. P-297-298.

أولاً، سـمحت الدول الثلاث بدخول العمال غير المهرة إلى قطاعات مثل البناء وتجارة المطاعم والعمل المنزلي والخدمات ذات الصـلة مثل مقدمي الرعاية. وقد مكّن وجود العمال الأجانب في هذه المهن الدول الثلاث من تخفيف الزيادة في تكاليف العمالة المنزلية. ثانياً، من أجل الحفاظ على القدرة التنافسـية في السـلع التجارية الشـاقة، سـمحت ماليزيا وتايلاند بتوظيف العمال الأجانب للسـيطرة على تكاليف الأجور. ربما لم تكن صناعة مزارع نخيل الزيت وصناعة الخشب في ماليزيا ستظل قادرة على المنافسـة الدولية إلا بضـم العُمال المُهاجرين أيضـاً كما حدث في مجال صيد الأسماك الساحلية وصناعة تجهيز الأسماك في تايلاند، كما يسيطر العمال الأجانب على بعض الأنشـطة الصـناعية، مثل المنسـوجات. ثالثًا، تدفع الخدمات بشـكل متزايد اقتصـادات هذه الدول وهي حريصـة على تعزيز مكانتها كمزودي خدمات إقليميين وعالميين وتصـبح اقتصـادات قائمة على المعرفة. ويُعد أحد القيود الرئيسـية في تحقيق هذا الهدف هو نقص المهنيين المهرة، وبـالتـالي يتم توظيف العمـال المهنيين الأجـانـب في الهندسـة وقطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاعات التعليم والصـحة

لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم على المدى الطويل المتمثلة في رفع مستوى الصناعة والتغيير التكنولوجي[99].

بالتأكيد هناك اختلاف كبير لسياسات الهجرة في البلدان الثلاثة فيما يتعلق بكيفية دمجها بشكل ملائم في الأطر الاقتصادية والاجتماعية الأوسع لصنع السياسات. فعملت سنغافورة على تطوير مجموعة من السياسات التي يتم دمجها بشكل وثيق في استراتيجية التنمية الوطنية من خلال ترتيب متقن لجبايات المهاجرين على العمال ذوي المهارات المتدنية، والحوافز للمهنيين ذوي المهارات العالية، والتنظيم الصارم لهذه السياسات.

في تايلاند، تم وضع سياسات للعمال المهرة، لكن سياسات الدولة بشأن المهاجرين غير المهرة لا تزال غير كافية، وقد تم استخدام تمارين التسجيل والإعادة المنتظمة للتحكم في تدفق المهاجرين غير النظاميين من الدول المجاورة في منطقة ميكونغ الفرعية منذ منتصف التسعينات. وفي العام (2004) وقعت الدولة التايلاندية مذكرات تفاهم مع هذه الدول المجاورة لتحسين آلياتها التنظيمية.

[99] AMARJIT KAUR, p.298.

كما تستخدم ماليزيا وتايلاند أيضًا مذكرات التفاهم مع الدول المجاورة كأدوات للتفاوض على القواعد المنظمة للتحركات عبر الحدود، فمذكرات التفاهم هي "أنظمة تفصيلية" للتوظيف المؤقت لرعايا دولة في دولة أخرى وتتطلب مشاركة نشطة ورقابة من كلا البلدين. تحدد مذكرات التفاهم أحكام وشروط العمال ويتعين على الحكومتين ضمان عودة العمال إلى بلدانهم عند إتمام عقود عملهم، ويتم مراجعة مذكرات التفاهم كما يتطلب الوضع في أي من البلدين، وبالتالي فإن مذكرات التفاهم هي هيكل مُنظم لسياسات التعيين أو الإعادة إلى الوطن وكذلك حماية العمال في البلدان المضيفة. على سبيل المثال، وقعت ماليزيا وإندونيسيا في مايو من العام (2004) مذكرة تفاهم جديدة لتوفير المزيد من الضمانات في توظيف العمال المهاجرين أو إعادتهم إلى الوطن. لسوء الحظ، تم استبعاد عاملات المنازل من الاتفاقية (مذكرة التفاهم بين إندونيسيا وماليزيا 2004). وشرعت تايلاند أيضًا في مجموعة من المحادثات الثنائية مع الدول المجاورة كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار على مدار عامي (2002-2003)، في محاولة لتنظيم تخصيص العمال المهاجرين في أماكنهم الأصلية، وليس بعد إتمام الوصول أو الهجرة غير

النظامية إلى تايلاند، فأدى ذلك إلى توقيع مذكرات تفاهم بين الحكومة التايلاندية وهذه الدول المُجاورة على مدار عامي (2004-2005) حيث سمحت الحكومة التايلاندية للمهاجرين الأقل مهارة بالتسجيل والعمل بشكل قانوني في تايلاند، عكس سنغافورة التي تُفضل الاعتماد على قوى السوق لتحديد الطلب والأجور للعمال المهاجرين.

وعلى منحى آخر، ينظم نشر وإدارة العمالة الأجنبية في كل من سنغافورة وماليزيا ثلاثة صكوك تشريعية رئيسية، وهي قانون الهجرة ذي الصلة لكل بلد؛ قانون توظيف العمال الأجانب -والذي بموجبه يتم تضمينه في قانون وكالات التوظيف؛ وقانون العقوبات. يوفر قانون الهجرة مبادئ توجيهية لقوة الشرطة في كل بلد للتعامل مع انتهاكات الهجرة وممارسة السلطة التقديرية للادعاء فيما يتعلق بكل من أرباب العمل والعمال المهاجرين غير النظاميين. فيما يتعلق بقانون توظيف العمال الأجانب، تنظم كلتا الدولتين العمال المهاجرين من خلال تأشيرات الدخول / تصاريح العمل ونظام تصاريح العمل وخطة الضريبة الأجنبية وإجراءات الإنفاذ الداخلية. صُممت قوانين وكالات التوظيف في كلا البلدين للتأكد من أن وكالات التوظيف لا تتقاضى من الباحثين عن عمل أكثر من المبلغ

الذي تحدده الدولة. وأخيرًا، يضمن قانون العقوبات حقوق العمالة في حالة عدم دفع الأجور أو الإساءات الجسدية للعمال.[100]

د* دراسة حالة -ماليزيا: العمال المهاجرون وليس المستوطنون: -

تشترك ماليزيا في الحدود البرية مع إندونيسيا وتايلاند، ولكن هناك نزاع طويل مع الفلبين حول ولاية صباح[101] الماليزية اندلع بشكل متقطع، في نفس الوقت، كان هناك بعض الدعم للحركة الانفصالية الإسلامية في ميندناو[102]. في العام (2001)، بعد زيادة عمليات التوغل في الأراضي الماليزية، تم إلغاء تخصيص وضع اللاجئ للفلبينيين في ماليزيا، وأصبح إقامتهم الإضافية مشروطة بتأمين تصاريح العمل، مما أدى أيضًا إلى "تأمين" مشكلة العمال المهاجرين الفلبينيين غير النظاميين في ولاية صباح محل النزاع. فتعددت الأمور التي نظرت إليها الدولة الماليزية أنها قضايا أمنية أولها الدخول غير النظامي للعمال الإندونيسيين، والأكثر إثارة

[100] AMARJIT KAUR, p.299

[101] تشترك مدينة صباح في حدودها البرية مع ولاية ساراواك الماليزية ومقاطعة شمال كاليمانتان الإندونيسية، كما تشترك في حدود بحرية طويلة مع جنوب الفلبين.

[102] *ميندناو* هي ثاني أكبر جزر الفلبين وهي أيضاً اسم أرخبيل الجزر الجنوبية للفليبين

للقلق بالنسبة للدولة، هي أعمال الشغب التي قام بها عمال البناء الإندونيسيون في مصنع نسيج وفي معسكر اعتقال.

فتُشير التقديرات إلى وجود حوالي(152،700) لاجئ وطالب لجوء في ماليزيا حاليًا، بينما منحت الحكومة الماليزية تصريحًا لحوالي (10،000) عضو من أقلية الروهينجا المسلمة في بورما بالبقاء في البلاد. مثل سنغافورة، تتشكل مطالب سوق العمل المتغيرة، وقد شكلت أهداف الهجرة الحكومية وسياسات توظيف العمالة. بشكل أساسي، تبادلت الدولة الماليزية بين تشديد ضوابط الهجرة وتخفيفها من خلال الاتفاقات الثنائية.[103]

يمكن تمييز أربع مراحل متميزة منذ السبعينيات. أثناء المرحلة الأولى(1970-1980)، اتبعت الحكومة الماليزية سياسة ليبرالية تجاه توظيف العمال الأجانب. قام أصحاب العمل إما بتوظيف الإندونيسيين الذين كانوا يقيمون في البلاد (في المستوطنات العشوائية) أو من إندونيسيا من خلال وسطاء العمل الخاصين، لقطاعي المزارع والبناء. خلال المرحلة الثانية(1981-1988)، تم تشريع توظيف العمالة الأجنبية، وتم إنشاء

[103] AMARJIT KAUR, p.300

قناة رسـمية لتوظيف العمالة والاتفاقيات الثنائية الموقعة مع حكومات الدول المرسـلة. وهكذا في العام(1982)، تم إنشـاء لجنة لتوظيف العمال الأجانب، وفي العام (1984) وقعت الحكومة الماليزية على اتفاقية ثنائية (اتفاقية ميدان) مع الحكومة الإندونيسـية لتزويد العمال الحكوميين بالإندونيسـي لقطاع المزارع وللمحليين. بعد ذلك، في العام(1985)، وقعت الحكومتان الفلبينية والماليزية مذكرة تفاهم لاستيراد المساعدين المحليين. في العام(1986)، سُـمح لأرباب العمل في صـناعات المزارع والبناء في ماليزيا بتوظيف عمال من بنغلاديش وتايلند لقطاعي التشـييد والبناء، عقب الاتفاقات المبرمة بين ماليزيا وبنغلاديش وتايلند على التوالي، ومع ذلك استمر العمال المهاجرون في دخول البلاد كمهاجرين غير نظاميين، وخلال المرحلة الثالثة (1989-1996)، بدأ برنامج تقنين لوقف الهجرة غير النظامية، مما أدى لحالة من تزايد القلق العام في أوسـاط العمال المهاجرين الإندونيسـيين، وفي العام (1989) تم تجميد اسـتيراد المزيد من العمالة الأجنبية، وفي الوقت نفسه، تم تنفيذ برنامج لتقنين تنظيم وضع المهاجرين الإندونيسـيين، تم تشـجيع أرباب العمل من العمال غير النظاميين على تقنين أعمالهم، ومع ذلك حقق هذا البرنامج نجاحًا

محدودًا نظرًا لعدم رغبة العديد من أصحاب العمل في تغيير وضع عمالهم غير النظاميين.

خلال هذه المرحلة أيضًا، نفذت الحكومة الماليزية برنامج عفو استهدف في البداية عاملات المنازل ثم امتد إلى العاملين في قطاعي الزراعة والبناء. بموجب هذا البرنامج، طُلب من جميع العمال ("غير النظاميين") غير الموثقين تسجيل أنفسهم في مراكز التسجيل الخاصة من أجل البقاء في البلاد كعاملين نظاميين وتواجدهم موثق.

كان تكثيف الرقابة على الحدود في جميع أنحاء البلاد خلال هذه الفترة متسقًا مع تطور تشريعات مراقبة الحدود. على سبيل المثال، نشرت الدولة قوة الشرطة الميدانية لحراسة الحدود والحراسة من عمليات الإنزال غير القانونية على سواحل ماليزيا.[104]

تميزت هذه المرحلة الثالثة أيضا بالقضاء النهائي على التجنيد غير النظامي للعمل في الموقع وتنفيذ نظام رسمي لتوظيف العمالة الوافدة يعتمد فقط على التجنيد في الخارج. خلال هذه الفترة أيضًا، أنشأت الحكومة

[104] AMARJIT KAUR, p.301

الإندونيسية شركة واحدة (P T. Bijak) للإشراف على أعمال التوظيف وتوفير قدر من السيطرة على ترتيبات التوظيف.

تميزت المرحلة الرابعة، منذ العام(1997)، بتطورين هامين. أولاً، شكلت الأزمة المالية والاقتصادية على مدار عادى (1997-1998) نقطة تحول في سياسة الدولة تجاه توظيف العمالة الأجنبية. تم تنفيذ المزيد من الجهود للسيطرة على الهجرة غير النظامية؛ تم إدخال برنامج عفو يسمح للمهاجرين غير الشرعيين بالمغادرة دون عقوبة. ثانيًا، تم تطبيق نظام تصاريح العمل القائم فقط على التوظيف في الخارج، مما أدى إلى تصنيف العمال بشكل أكثر صرامة من ذي قبل. بشكل حاسم، أصبحت تصاريح العمل في كل مواقع العمل محددة، وتم تعزيز الإجراءات التشريعية وإجراءات الشرطة لمكافحة الهجرة غير النظامية. كما تم إنشاء معسكرات اعتقال لاستيعاب العمال غير النظاميين. علاوة على ذلك، أُدخل تعديل على قانون الهجرة لعام(2002) نتج عنه عقوبات قاسية على انتهاكات الهجرة. يعتبر العمل بدون إذن عمل أو تأشيرة عمل إجرامي على العمال الأجانب، وقد تم تنفيذ إجراءات عقابية، بما في ذلك الضرب بالعصا. حتى أرباب العمل، الذين يستخدمون أكثر من خمسة عمال غير

نظاميين، يتعرضون أيضًا للغرامات والسجن والضرب بالعصا. واستناداً إلى أسباب إنسانية، مُنحت فترة العفو أيضاً لجميع العمال غير النظاميين الذين سجلوا أنفسهم في مراكز الإعادة إلى الوطن.

لكن التغيير الرئيسي كان في منشأ عمال الهجرة. سنت الحكومة الماليزية تشريعات جديدة أدخلت سياسة توظيف متنوعة للحد من الاعتماد على أي مجموعة عرقية واحدة. علاوة على ذلك، يُطلب من أرباب العمل توفير مساكن منفصلة ومرافق نقل منفصلة لعمالهم، وبالتالي التدفق المحتمل لكل من المهاجرين النظاميين وغير النظاميين، والتآكل المحتمل للسيادة الوطنية، والمخاوف من الإرهاب منذ (11 سبتمبر 2001) أثارت مخاوف كبيرة للدولة الماليزية.[105]

يتواجد الآن ضوابط حدودية مكثفة وسياسة هجرة أكثر صرامة. وقد قوبلت هذه بدورها بمقاومة من المنظمات الإنسانية المحلية والدولية. علاوة على ذلك، أصبحت ضوابط الحدود منتشرة في ماليزيا في مواجهة الضغوط والمشكلات الاقتصادية العالمية المكثفة المرتبطة بإدماج العمال

[105] AMARJIT KAUR, p.302

المهـاجرين. أدى النقص في عـدد الموظفين الـذين يقومون بـدوريـات في الإقليم (على نحو يختلف عن الضــوابط الحدودية) إلى تفويض الدولة الماليزيـة للجمعيـات الأمنيـة التطوعيـة في الجوار للقيـام بغـارات الهجرة واعتقـال العمـال غير النظـاميين. يتلقى هؤلاء المـدنيون الحـد الأدنى من التدريب ويحصـلون على جوائز نقدية لكل مهاجر غير نظامي يتم القبض عليه، وبالتالي فإن ماليزيا مثل دول جنوب شرق آسيا الأخرى، تواجه مهمة هائلة تتمثل في وضــع أطر وســياســات الهجرة الصــديقة لإدارة الهجرة بشكل أفضل، وتريد الحكومة والماليزيون فوائد الهجرة، ولكن لا شيء من التكاليف الاجتماعية والتكاليف ذات الصلة.[106]

اســتمرت ماليزيا على محاولاتها في تشــديد الإجراءات لحماية مُجتمعها، خاصــة بعد تفشــي وباء الكورونا حول العالم، وفى ظل ارتفاع إصــابات Covid-19، وطبقاً لتصــريحات الحكومة إن الزيادة في عدد الإصــابات في صـباح ناتجة عن دخول عدد من المهاجرين غير النظاميين إلى الدولة دون تصــريح. ولذا في أكتوبر من العام (2020)، صــرحت إدارة الهجرة في ولاية صــباح إن غير الصــبحان، بما في ذلك الرعايا الأجانب، الذين يعملون في

[106] AMARJIT KAUR, p.303

الخدمات الأساسية، يجب أن يكون لديهم تصاريح هجرة سارية المفعول أصدرتها قبل الدخول للولاية، كما يجب على الآخرين الحصول أولاً على تصاريح خاصة قبل دخول الدولة وهي بطاقات تعريف ماليزية تسمى MyKad، مع رمز "H". ،كما أكدت أنه أيضاً "يُطلب من المقيمين الدائمين الماليزيين الحصول على تصريح خاص قبل دخول الدولة"، علماً بأن إدارتا الهجرة في صباح وساراواك هما الوحدتان من بين 13 ولاية في ماليزيا مسموح لها بالتحكم الذاتي في قضايا الحدود[107].

هـ* الهجرة غير النظامية في خليج بنغال: -

في ربيع العام (2015)، وقعت كارثة إنسانية مُدوية تتعلق بمُحاولة جماعية للهجرة غير النظامية ضمت في طياتها ألاف الأرواح، حيث انجرفت عدة قوارب مهجورة عابرة لخليج البنغال بعيدًا في مياه جنوب شرق آسيا وعلى متنها حوالي (5000) شخص من الرجال والنساء والأطفال أغلبهم من "الروهينجا"، وهم الأقليات العرقية المهمشة الذين فروا من

[107] Covid-19: Sabah imposes strict conditions before allowing entry into state, Published
Oct 4, 2020 https://www.straitstimes.com/asia/se-asia/covid-19-sabah-imposes-strict-conditions-before-allowing-entry-into-state

ميانمار (وبدرجة أقل بنغلاديش)، علماً بأن الأعداد المُهاجرة في ذلك الطريق تضاعفوا فيما بين العام (2012)، والعام (2014)[108]، بغرض الإبحار عبر خليج البنغال وصولاً إلى ماليزيا ، وأحيانًا النزول عن غير قصد في إندونيسيا أو بلدان أخرى.[109]

على الرغم من أن هذه المأساة جذبت اهتمامًا عالميًا، إلا أنه لم يتم إحراز تقدم كبير منذ ذلك الحين لتحسين وضع المهاجرين غير النظاميين في آسيا الذين يغادرون عبر خليج البنغال، وتتميز الهجرات غير النظامية في جنوب شرق آسيا بنمط موسمي، وعادة ما يبلغ موسم الإبحار ذروته بين أكتوبر ومارس من كل عام. وحتى الآن، لا تزال الرحلة بالتأكيد واحدة من أكثر الرحلات فتكًا أملاً في حياة أفضل[110].

لطالما شكلت قضية الروهينجا معضلة للإدارات المتعاقبة في ميانمار، سواء قبل الاستقلال أو بعده في العام (1948) بشكل خاص. ويمكن وصف هذه القضية من خلال الاشتباكات الدورية بين المجتمعات المحلية

[108] Kathleen Newland, Irregular Maritime Migration in the Bay of Bengal: The Challenges of Protection, Management and Cooperation, IOM-MPI Issue in Brief No. 13,July 2015,p1
[109] HUMANITARIAN FORESIGHT THINK TANK Departing from the Bay of Bengal: Illegal Regional Migrations / January 2016, p2.
[110] HUMANITARIAN FORESIGHT THINK TANK, P.3.

من مختلف الخلفيات الاجتماعية والدينية التي تعيش في راخين (المعروفة سابقًا/ أراكان)، أقصى غرب ميانمار. زُرعت بذور عدم الثقة بمجرد حصول ميانمار على الاستقلال، وظهرت قضية دولة منفصلة للروهينجا، تلاها تمرد مسلح في منتصف الخمسينيات. وقد تفاقم الوضع بسبب القمع من قبل السلطات الفاسدة، مما أدى في الماضي إلى نزوح دوري لأفراد قبيلة الروهينجا، كان يتم التعامل مع الهجرة على أنها قضية يتم التعامل معها داخليًا أو ثنائيًا مع بنغلاديش المجاورة، وحتى لم يتم تناوله في الاجتماعات الإقليمية، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) إلا مؤخراً.[111]

في العام (2009)، تم الإبلاغ عن نزوح جماعي عن طريق البحر للروهينجا من ولاية راخين، مما دفع الآسيان لمناقشتها في اجتماع غير رسمي لوزراء الخارجية قبل القمة. كانت هذه هي المرة الأولى التي صرح فيها وزير خارجية ميانمار، الذي يمثل الحكومة العسكرية لمجلس الدولة للسلام والتنمية،

[111] Moe Thuzar, Where History and Humanitarianism Collide: The Bay of Bengal "Migrant" Crisis, March 31, 2016, https://www.mei.edu/publications/where-history-and-humanitarianism-collide-bay-bengal-migrant-crisis (cited at 6 October2020)

بأنه سيتم السماح للروهينجا بالعودة ولكن فقط إذا عرفوا أنفسهم على أنهم بنغاليين. وكانت هذه هي المرة الأولى التي نوقش فيها دور ميانمار (ومسؤوليتها) بشأن هذه القضية في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، نظرًا لأن القضية لم تشمل جميع أعضاء المنظمة –تم تضمين القضية في إطار المشكلة المتعلقة بالاتجار بالبشر وتم إغلاق النقاش.[112] تصدرت قضية الروهينجا عناوين الأخبار مرة أخرى بسبب الانتهاكات المتجددة ضد هذه الأقلية في شمال غرب ولاية راخين في يونيو من العام (2012)، عندما أدت التوترات الطائفية بين راخين والروهينجا إلى نزوح حوالي(140 ألف) شخص في ولاية راخين، معظمهم بدون جنسية ويعيشون في بيئات هشة، فبدأت حكومة ميانمار تحت ضغوط الأمم المُتحدة مشروعًا مرحليًا لمنح الجنسية للروهينجا (بدءًا من سبتمبر 2014) ولكن تم إيقاف ذلك بسبب الجدل حول شرط أعتراف الروهينجا بالأصل البنغلاديشي.[113]

[112] Ibid.
[113] Ibid.

غذى نزوح الروهينجا المُتجدد اقتصاد البلدان المجاورة لسنوات، مما جعلهم قوة عاملة رخيصة وسهلة الانقياد في العديد من القطاعات الاقتصادية. مئات الآلاف موجودون في بنغلاديش، حيث يشار إليهم باسم "مواطني ميانمار غير الموثقين[114]."

إلى جانب ذلك، تواجه المجموعات العرقية الأخرى في ميانمار أوضاعًا صعبة، حيث لا تزال جيوب النزاع المسلح التي تؤكد أسباب التمييز واضحة. الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يغادرون ميانمار وبنغلاديش يصبحون عمالاً مهاجرين غير نظاميين في تايلاند وماليزيا وخارجها.

تم تسجيل عدد أقل بكثير من السكان كلاجئين مع المفوضية: حوالي (130،000) شخص في مخيمات في تايلاند، وحوالي (150،000) في ماليزيا وأكثر من (10،000) في الهند (أرقام عام 2015). تشكل هذه الأقليات الجزء الأكبر من المهاجرين، وهي حتى الآن فرصة مستدامة لأنشطة الاتجار بالبشر في جنوب شرق آسيا[115].

[114] HUMANITARIAN FORESIGHT THINK TANK, P.4
[115] Ibid.

تُعد التغطية الأكثر شمولاً لأزمة المهاجرين في خليج البنغال في العام (2015)، عندما اندلعت أخبار أزمة إنسانية في بحر أندامان لأول مرة في (14 مايو 2015.)، وتم سلطت التغطية الإعلامية الشاملة والمستمرة للقضية (خارج ميانمار) الضوء على مدى تعقيد هذه المشكلة متعددة الأوجه. دفعت هذه التغطية إلى رد فعل من قبل الحزب الحاكم "الاتحاد للتضامن والتنمية " (USDP) وكذلك من قبل حزب المعارضة الرئيسي آنذاك، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية (NLD) ، كما سلطت التقارير حول دور المهربين وبيئات الإنفاذ الضعيفة في المناطق الحدودية الضوء على كيفية استغلال وضع الروهينجا غير المؤكد من قبل

مجموعات مختلفة، ليس فقط في ميانمار ، ولكن أيضًا في تايلاند وماليزيا، وبينما كانت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة مترددة في استقبال اللاجئين ، تدخل الصيادون من أتشيه[116] لملء الفراغ الإنساني من خلال إنقاذ مئات المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل ويتضورون جوعا في البحر. في مواجهة تحدٍ إنساني خلال عامها لرئاسة مجموعة الآسيان والتي، من سخرية القدر، كان موضوعها "شعبنا، مجتمعنا، رؤيتنا" - عقدت ماليزيا اجتماعاً بين البلدان المتضررة، والتي لم تحضرها ميانمار. تبع ذلك مؤتمر دولي في تايلاند في (29 مايو 2015)، شارك فيه ممثلون من (17 دولة) ومختلف وكالات الأمم المتحدة؛ حضرت ميانمار ذلك المؤتمر فقط بشرط عدم استخدام كلمة "روهينجيا". تم انتقاد المؤتمرين بسبب فشلهما في حل الأزمة، وأسفر عن اتفاقات من قبل دول المقصد لتوفير مأوى مؤقت، ودور الآسيان لتنسيق الاستجابات للاتجار بالبشر عبر الحدود. رفضت ميانمار الاعتراف بالذنب، وكانت المناقشات حول معالجة

[116]أتشية هي سلطنة إسلامية، إحدى الولايات في إندونيسيا.

السـبب الجذري للقضـية، والأولوية الأكثر إلحاحًا لكيفية التعامل مع اللاجئين في الملاجئ المؤقتة، وهو أمر غير حاسمة لحل الأزمة.[117]

دول جنوب، وشرق جنوب أسيا حيث تمركز نقاط الهجرة غير النظامية بأسيا			
الدول المُصدرة للمهاجرين		الدول والأقاليم الواجهات الأولي للمهاجرين	دول مُصدرة ومستقبلة للمهاجرين
بنجلاديش	كمبوديا	بروناي	***ماليزيا***
الصين	***أندونسيا***	هونج كونج	***تايلاند***
ميانمار	فيتنام	كوريا	الهند
نيبال	***الفلبين***	سنغافورا	
باكستان	لاوس	تايوان	
سيريلانكا		مالديف	
ملحوظة: الدول المتورطة في أزمة الهجرة البحرية لعام (2015) هي المكتوبة بخط مائل وغليظ			

[117] Moe Thuzar, opcite.

وفقًا للمنظمة الدولية للهجر(.I.O.M) ، أصبحت ميانمار أكبر بلد مصدر للهجرة في منطقة ميكونغ الكبرى الفرعية (GMS) ويرجع ذلك أساسًا إلى فرار الأشخاص من الصراع في المناطق الحدودية بين القوات المسلحة والجماعات المتمردة، فضلاً عن العمال شبه المهرة وغير المهرة الذين يسعون للحصول على ما يعتبرونه دخلاً مغريًا في اقتصادات الآسيان النادرة ذات الدخل المرتفع[118].

وجاءت ردود فعل دول المنطقة بأن شرعت تايلاند، التي كانت سببًا حاسمًا لأزمة القوارب في العام (2015)، في قمع المهربين الذين اعتادوا على نقل المهاجرين إلى مخيمات في المناطق الجنوبية واحتجازهم عند أقاربهم. ونتيجة لذلك، تركهم المهربون في البحر، بينما منعت السلطات الصيادين من مساعدة أي شخص، وتم لعب لعبة صد قاتلة في بحر أندامان. كما أوضحت إندونيسيا أن اللاجئين غير مرحب بهم على أراضيها. بعد بضعة أشهر، في بداية العام (2016)، كان الاتجاه السائد في تايلاند هو تعزيز

[118] Ibid.

مراقبة الحدود، كجزء من سياسة تقييدية لحركة الهجرة غير النظامية.

119

ومع ذلك، فإن حقيقة أن أكبر محققين في الاتجار بالبشر في تايلاند طلب اللجوء السياسي في أستراليا في (ديسمبر 2015)، في الأوقات التي كان فيها مسؤولون رفيعو المستوى (بما في ذلك جنرال عسكري كبير) يواجهون اتهامات مزعومة بأنهم جزء من شبكة تهريب منظمة على نطاق واسع للمهاجرين غير الشرعيين في ميانمار، وأن التحقيق قد تم حله بعد استقالته، هي أدلة مقلقة على أن قد تظل الشبكة في مكانها، حتى لو تراجع مستوى أعمالها الإجرامية لفترات زمنية مؤقته[120].

وما لا يمكن إخفاقه أن موقع ماليزيا والوضع الاجتماعي والاقتصادي بالبلاد مركزًا جذابًا للغاية لجميع أنواع الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك تهريب البشر والاتجار بهم لغرض السخرة والاستغلال الجنسي. لطالما كانت الأقليات من ميانمار، وخاصة الروهينجا، ضحايا لشبكات تهريب إقليمية تعمل في شبه الجزيرة التايلاندية الماليزية، ومن هناك إلى

[119] HUMANITARIAN FORESIGHT THINK TANK, P.5
[120] Ibid.

الشرق (يعمل العديد من عمال السخرة على قوارب الصيد لسنوات، والشحن حتى مياه بابوا التي لا تخضع لمراقبة جيدة. غينيا الجديدة).

ومنذ العام(2000)، اتخذت الحكومة الماليزية مبادرات مثل إنشاء MAPO، ومجلس مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين، من أجل الاستجابة والتغلب على هذه الظاهرة في نفس الوقت. ومع ذلك، فإن تثبيط الاتجار بالبشر يتخذ أيضًا شكل سياسات رادعة تجاه المهاجرين أنفسهم، على الرغم من أنهم ضحايا معترف بهم للمتاجرين في قانون ماليزيا.[121]

على منحي أخر، فمنذ نوفمبر من العام (2018)، انخرط جيش ميانمار وجيش أراكان، وهي جماعة مسلحة تسعى لتقرير المصير لسكان ولاية راخين، في نزاع مسلح في ولاية راخين. وقصفت قوات الأمن في ميانمار قرى ومنعت الإمدادات الغذائية واعتقلت تعسفيا مدنيين، كما صرحت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت، إن الهجمات المستهدفة والعشوائية على المدنيين في ولايتي راخين وتشين قد

[121] HUMANITARIAN FORESIGHT THINK TANK, P.5-6.

ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضـد الإنسـانية، ويقدر عدد النازحين حاليًا في ولايتي راخين وتشين بنحو (90 ألف) شخص بسبب النزاع[122].

علماً بأنه قد اندلع النزاع الأخير في ولاية راخين بعد عام تقريبًا من إطلاق الجيش ما يسمى بـ "عمليات التطهير" في (25 أغسطس 2017)، وقد أُجبر ما يقدر بنحو (745000 شـخص) -غالبية سـكان الروهينجا -على الفرار من ميانمار، مما رفع العدد الإجمالي للروهينجا في بنغلاديش لأكثر من (900 ألف) شـخص لاجئ. وفي تقريرها للعام (2018)، خلصـت البعثة الدولية المسـتقلة لتقصـي الحقائق (FFM) المكلفة من مجلس حقوق الإنسان بشأن ميانمار إلى أن الجيش ارتكب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في ولاية راخين، وكذلك أعمال إبادة جماعية ضد الروهينجا. وأكدت بعثة تقصـي الحقائق أيضًـا أن ميانمار انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية و "لا تزال تحمل نية الإبادة الجماعية" تجاه الروهينجا.

[122] Populations at Risk, Myanmar (Burma), the Global Centre for the Responsibility to Protect, 15 September 2020. **https://www.globalr2p.org/countries/myanmar-burma/ (cited at 7 October 2020)**

في 23 يناير من العام (2020)، أمرت محكمة العدل الدولية ميانمار بالامتثال لأربعة تدابير مؤقتة -لمنع أعمال الإبادة الجماعية، وضمان عدم ارتكاب القوات العسكرية وقوات الشرطة لأعمال الإبادة الجماعية، والحفاظ على جميع الأدلة على أعمال الإبادة الجماعية، والإبلاغ عن الامتثال لهذه الإجراءات. قدمت ميانمار تقريرها الأول إلى محكمة العدل الدولية في 23 مايو من العام (2020)، ولم يتم الكشف عن محتوي ذلك التقرير[123].

فقد أخفقت حكومة ميانمار في معالجة الأسباب الجذرية للإبادة الجماعية للروهينجا، بما في ذلك القوانين والسياسات التي تميز بشكل منهجي ضد الروهينجا، وإلى أن تتم محاسبة مرتكبي الجرائم الماضية، فإن التهديد بارتكاب فظائع ما زال قائما.

وفي 6 مايو من العام (2020) صرحت الأمم المتحدة أن "ردع تحركات الأشخاص من خلال تعريض الحياة للخطر" غير فعال وينتهك حقوق الإنسان الأساسية، وقانون البحار والقانون الدولي. وقال البيان: "نحن ندرك أنه في خضم جائحCOVID-19 ، وضعت الدول

[123] Ibid.

تدابير لإدارة الحدود لإدارة المخاطر على الصحة العامة" ."يجب ألا تؤدي هذه الإجراءات ... إلى إغلاق سبل اللجوء ، أو إجبار الناس إما على العودة إلى أوضاع الخطر أو السعي إلى الهبوط سراً ، دون فحص صحي أو حجر صحي[124]."

[124] Amid COVID-19 pandemic, thousands stranded in Bay of Bengal 'unable to come ashore', 6 May 2020. https://news.un.org/en/story/2020/05/1063402 (cited at 7 October 2020)

الفصل الثالث

مقتطفات لتطور مشهد الهجرة غير النظامية حول العالم منذ الستينات وحتى عصر الكورونا

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

أ) حقائق حول الهجرة غير النظامية في الولايات المتحدة الأمريكية: -

منذ بداية الستينيات، تم رصد الهجرة غير النظامية إلى الولايات المتحدة، فبلغت تقديرات المهاجرين غير النظاميين، بما يقدر (56%) من المكسيك، (22%) من (السلفادور وهندوراس وغواتيمالا)، (13 %) من أسيا (الفلبين والهند)، (6%) من أوروبا وكندا، (3%) أفريقيا وبقية العالم.[125]

ومع حلول سبعينات القرن الـ(20)، وهزة التوظيف بقطاع البترول الضخم التي حدثت في دول الخليج العربي، وما تبعه من نهوض قطاع البنوك ومسارات الاقتصاد، حدث تغير ملحوظ في نسبة سكان الخليج

[125] Hugh Cunningham, Illegal Immigration - USA. Legal U.S. Immigration History Northern Europe - Ireland, Sweden, Germany, Norway --> late 18oo's to early 1900's. http://slideplayer.com/slide/7764990/ cited at 31-12-2017

من (5%) إلى (35%) وفي الأساس شهدت تلك الفترة عدة تغيرات جوهرية طرأت على المشهد الاقتصادي العالمي فانخفضت نسبة الهجرة الدولية للنصف عن العقود السابقة، كما يُظهر الجدول التالي:

تقديرات الهجرة غير النظامية إلى الولايات المتحدة في بداية الستينيات

دول مُصدرة للمهاجرين	المكسيك	السلفادور وهندوراس وغواتيمالا	من أسيا (الفلبين والهند)	من أوروبا وكندا	أفريقيا وبقية العالم
نسبة المهاجرين	%56	%22	%13	%6	%3

تُعتبر أغلب نسبة الهجرة غير النظامية التي تستهدف الولايات المُتحدة آتية من المكسيك، فتشير التقديرات إلى أن ثلث جميع المهاجرين (أو 11.9 مليون شخص) موجودون في الولايات المتحدة بشكل غير قانوني من المكسيك كما أن(97%) ممن يعبر الحدود يدخلون من خلال المكسيك، فعدد الأفراد الذين ألقي القبض عليهم بسبب محاولتهم التسلل على الخط المكسيكي قد تذبذب على مدى(30) عام (1965-1995)، فتم تقديرها بحوالي (5 ملايين) في العام(1996)، و (8.4 مليون) في العام(2000)، كما كان عدد المضبوطين في منتصف الثمانينيات تقديرهم

(1.7 مليون)، ومليون في أواخر الثمانينيات، وأقل عدد كان في العام(1976)، حيث تم ضبط(657 ألف) مهاجر غير نظامي.[126]

خمسة عقود من الاستقرار الكامل مع بعض التغيرات الإقليمية
التوزيع الإقليمي للمهاجرين الدوليين (1960- 2010)

	1960			2010		
	إجمالي المهاجرين بالملايين	حصة المهاجرين بالعالم	حصة السكان	إجمالي المهاجرين بالملايين	حصة المهاجرين بالعالم	حصة السكان
العالم (فيما عدا الاتحاد السوفيتي و تشكوسلوفاكيا سابقاً)	74.1		%2.7	188		%2.8
إفريقيا	9.2	%12.4	%3.2	19.3	%10.2	%1.9
أمريكا الشمالية	13.6	%18.4	%6.7	50	%26.6	%14.2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6.2	%8.3	%2.8	7.5	%4	%1.3
أسيا	28.5	%38.4	%1.7	55.6	%29.6	%1.4
دول مجلس التعاون الخليجي	0.2	%0.3	%4.6	15.1	%8	%38.6
أوروبا	14.5	%19.6	%3.5	49.6	%26.4	%9.7
أوقيانوسيا	2.1	%2.9	%13.5	6	%3.2	%16.8
حسب تصنيف فئة التنمية البشرية						
دليل تنمية بشرية مرتفع جدا	31.1	%419	%4.6	119.9	%63.8	%12.1
منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	27.4	%.37	%4.2	104.6	%55.6	%10.9
دليل تنمية بشرية مرتفع	10.6	%14.21	%3.2	23.2	%12.3	%3
دليل تنمية بشرية متوسط	28.2	%38.1	%1.7	35.9	%19.1	%0.8
دليل تنمية بشرية منخفض	4.3	%5.8	%3.8	8.8	%4.7	%2.1

المصدر: تقديرات فريق تقرير التنمية البشرية المبنية على الأمم المتحدة

[126] https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/braingain_chapter.pdf
cited at 27-12-2017 &April 2020

وقد توصلت أفضل التقديرات لعدد المهاجرين غير النظاميين في الولايات المتحدة في العام (2009)، إلى نسبة تقارب (4%) من إجمالي عدد السكان، أو (30%) من إجمالي عدد المهاجرين[127] .

في العام(2010)، تم القبض على (62.141) مهاجر غير نظامي داخل حدود المكسيك وتقول التقديرات بأن من يُقرر المحاولة للعبور من المكسيك إلى حدود الولايات المتحدة بشكل غير قانوني ما يقرب من (150 ألف فرد) سنوياً128.

كما سافر المهاجرين غير النظاميين عبر البحر، حيث تم ضبط (2088) شخص قبالة السواحل الأمريكية عبر منطقة البحر الكاريبي في العام (2010)، وبشكل عام يحاول ألاف الناس الهجرة غير النظامية عبر الرحلات البحرية، ويكون معظمهم من كوبا، هايتي، والجمهورية الدومنيكية.[129]

127 تقرير التنمية البشرية 2009،ص26.
128 Ray Walser, Jena Baker McNeill, and Jessica Zuckerman. The Human Tragedy of Illegal Immigration: Greater
Efforts Needed to Combat Smuggling and Violence. June 22, 2011.p2.
129 Ray Walser, Jena Baker McNeill, and Jessica Zuckerman, OP.Cit. p.4

- كما يوضح الرسم البياني الصادر عن المركز الأمريكي بيو للأبحاث تطور موقف المُهاجرين غير النظاميين في أمريكا منذ العام (1990) حيث كان تقديرهم في الداخل الأمريكي (3.5) مليون، وظلت تتصاعد التقديرات بشكل كبير جدا، حتى وصل العدد لذروته في العام (2007) إلى (12.2) مليون مهاجر غير نظامي بواقع (4%)من العدد الكُلي للسُكان، ثم انخفضت في السنوات اللاحقة ووصلت التقديرات في العام (2014) إلى (11.1) مليون مهاجر غير نظامي، علماً أن

التقديرات واصلت الانخفاض حتى وصلت إلى (10.5) مليون في العام (2017) ومثلوا حينها (3.2%) من العدد الكُلى للسُكان.[130]

-الجدير بالذكر أن العدد الكلى للمهاجرين (النظاميين وغير النظاميين) قد ازداد بتزايد التوافد من دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بالإضافة لمصادر الهجرة الأساسية من المكسيك وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والملحوظ بشدة هو ثبات أو تراجع الأعداد الوافدة من بعض الأماكن، مثل المكسيك وأوروبا وكندا. فنجد أن المهاجرين (النظاميين وغير النظاميين) شكلوا (13.5%) من مجمل نسبة سكان الولايات المتحدة، وهي أعلى نسبة على مدار (106) سنة، حيث كانت مهاجر واحد بين كل (16) من السكان في العام (1980)، وأصبحت مهاجر بين كل (8) من السكان في العام (2016)[131].

130 Jens Manuel Krogstad, Jeffrey S. Passel and D'Vera Cohn, 5 facts about illegal immigration in the U.S. June 12, 2019
https://www.pewresearch.org/fact-tank/2019/06/12/5-facts-about-illegal-immigration-in-the-u-s/

[131]Steven A. Camarota and Karen Zeigler, U.S. Immigrant Pop. Hit Record 43.7 Million in 2016, centre for immigration studies, October 2017. **P2.**
https://cis.org/Report/US-Immigrant-Population-Hit-Record-437-Million-2016
www.cis.org

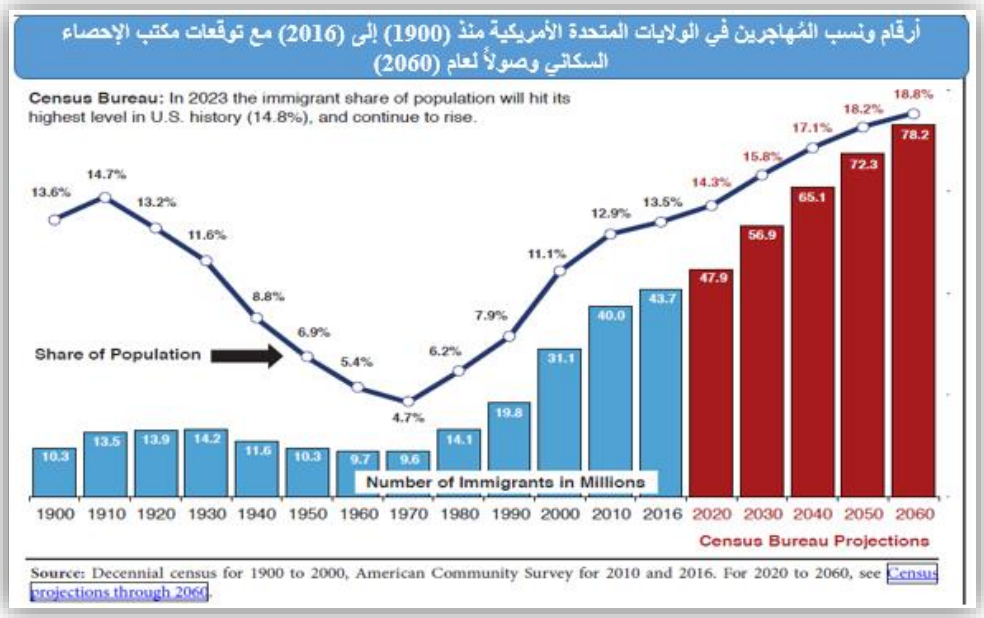

بموجب قانون اللاجئين الأمريكي، يتم تحديد المخصصات المالية للاجئين والشؤون الإقليمية قبل بداية كل عام مالي، فتم تحديد (85 ألف) دولار للعام (2016)، وذلك بزيادة قدرها (21%) عن السنوات الثلاث السابقة عنها. فأكبر المخصصات الإقليمية لعام(2016)، كانت

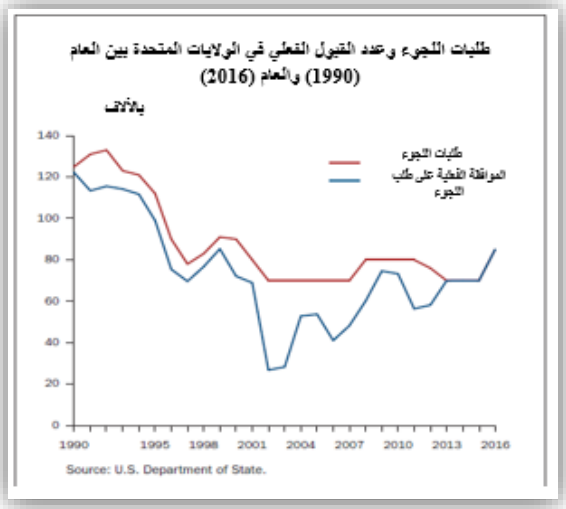

لمنطقة الشرق الأدنى وجنوب أسيا وأفريقيا، وتضم معها اللاجئين الكونغوليين والعراقيين والصوماليين، ويتم قبول ما يقرب من (80 %) من جميع اللاجئين المتقدمين إلى الولايات المتحدة، وتختلف نسب اللاجئين عادة ما يكون حوالي (8 %) من مجموع اللاجئين في العالم، الذي تزايد خلال السنوات القليلة الماضية، ليصل إلى (21 مليونا) في العام (2016)، وهو أعلى معدل مُطلقاً[132].

فتعتبر الولايات المتحدة أكبر بلد لإعادة التوطين في العالم، فبرغم الإجراءات الأمنية وتغيرات شروط القبول بعد أحداث (11 سبتمبر 2001)، والتي تسببب في انخفاض نسبة قبول والتحاق اللاجئين لأقل نسبة في العام (2002)، إلا أن عدد اللاجئين تزايد لاحقاً، في العام (2009)، وصل (76.600) لاجئ مقبول لإعادة التوطين، ثم انخفاض في الفترة (2009-2011)، ثم بدأت زيادة حادة منذ العام(2012). في العام(2015)، أعلنت مفوضية اللاجئين أن هناك ما يزيد عن (107 ألف) لاجئ من (30 بلد) في حاجة لإعادة توطين، فوطنت الولايات المتحدة (56

[132] **NADWA MOSSAAD AND RYAN BAUGH, Refugees and Asylees: 2016, Annual Flow Report. January 2018, p.2**

ألف) لاجئ، بنسبة (52 %) من العدد الكلى، وفي العام(2016)، أعادت الولايات المتحدة توطين (61 %) من إحالات المفوضية. في العام(2016)، قبلت الولايات المتحدة (84989) لاجئ، بزيادة قدرها حوالي (15،000) أكثر من السنوات الثلاث السابقة بما في ذلك (10 ألاف) لاجئ من سوريا.[133]

- في العام(2016)، تم إقرار قبول أكبر نسبة من اللاجئين ذوي جنسيات من جمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا وبورما والعراق والصومال،

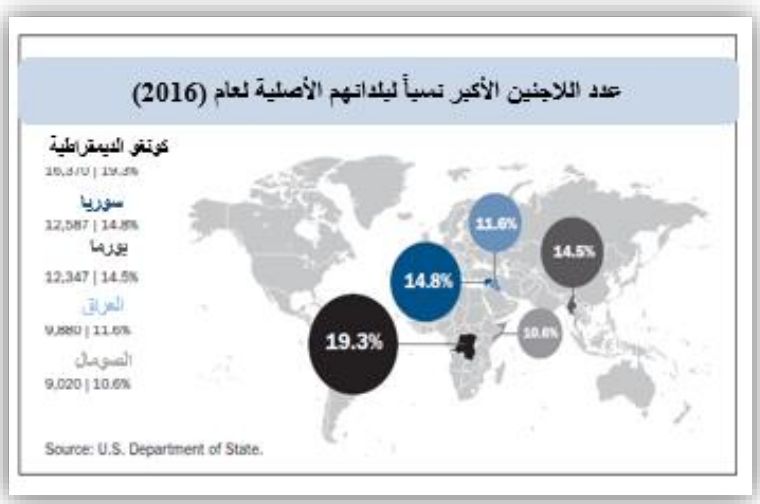

[133] **NADWA MOSSAAD AND RYAN BAUGH, op.cit, p.2-3**

كما توضح الخريطة، وشكلت هذه البلدان الخمسة أكثر من ثلثي عدد اللاجئين بنسبة (71 %)، ومن البلدان الأخرى بوتان (7%) وإيران (4%)، فمنذ العام(2010)، قد قبلت الولايات المتحدة أكثر من(200ألف) لاجئ من منطقة الشرق الأدنى / جنوب آسيا، وهو ما يمثل (45 %) من اللاجئين المقبولين خلال هذه الفترة الزمنية .وقد جاء معظمهم من العراق (100. 700) وبوتان (70. 700) وإيران(19.600)، وسُجلت المنطقة على أنها المصدر الرئيسي للاجئين بنسبة (42 %) للعام(2016).

- بين العام(2010-2016): تعتبر أفريقيا أيضاً أحد المناطق الرائدة في مجال قبول اللاجئين، بنسبة (25 %) من مجموع المقبولين، ومعظم اللاجئين في أفريقيا منذ العام (2010) من الصومال (400. 47) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (37 ألف)، وإريتريا (500. 12)، وشرق آسيا بنسبة (23 %). وقد زاد عدد اللاجئين الذين يدخلون الولايات المتحدة من أفريقيا بشكل مطرد، حيث أنه كان أقل من (8 ألاف) في العام (2011) ووصل إلى أكثر من (31 ألف) في العام(2016).

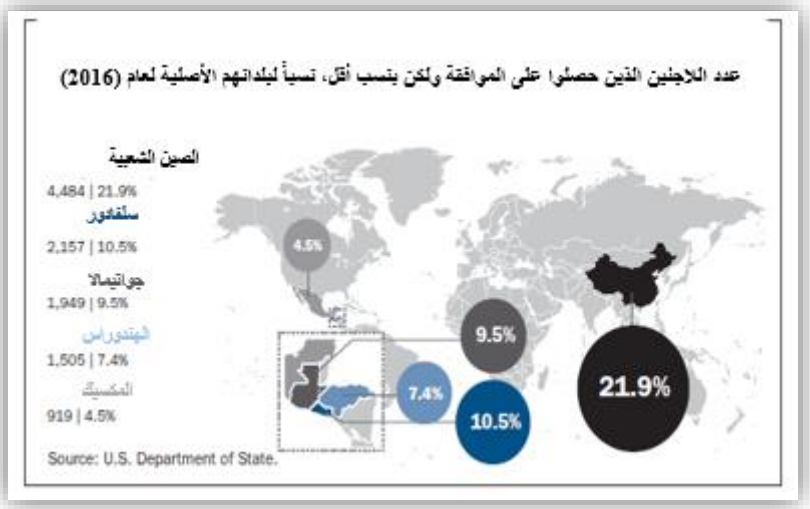

- أيضـاً في العام (2016)، تُعَد الصـين والسـلفادور وغواتيمالا من البلدان الرئيسـية التي تمتعت بحق اللجوء الإيجابي، كما توضح الخريطة وشـكل مواطنو هـذه البلـدان (42%) من جميع الأشـخـاص الـذين منحوا حق اللجوء .
- رغم تفوق الولايـات المتحـدة في توطين اللاجئين عن أي بلـد آخر، لكنهـا فشـلت في تصـعيدها في السـنوات القليلة الماضـية، وخاصـة فيما يتعلق بتدفق اللاجئين من سـوريا، وفقا لمعهد سـياسـة الهجرة، فقد أعادت الولايـات المتحـدة توطين مجموعـه (18 ألف) لاجئ سـوري، وذلـك أقـل

بكثير من المُتلقين الأوروبيين الرئيســيين مثل ألمانيا. وخلال الفترة الزمنية نفسها، قبلت كندا (40 ألف) سوري[134].

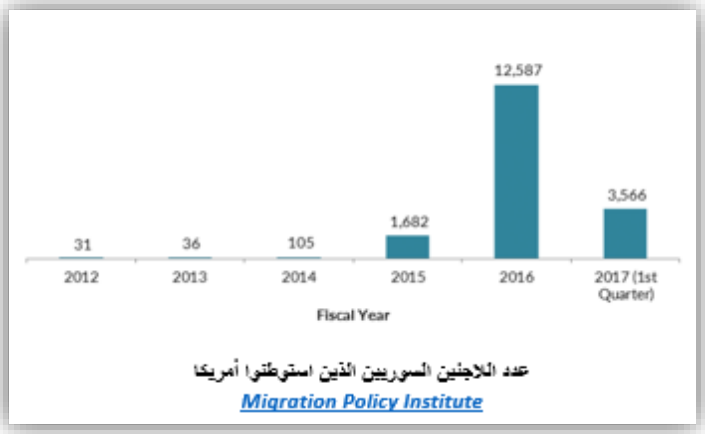

[134] Zack Beauchamp, **9 maps and charts that explain the global refugee crisis, Jan 30, 2017, https://www.vox.com/world/2017/1/30/14432500/refugee-crisis-trump-muslim-ban-maps-charts**

وعلى نحو من التفصـــيل ووفقاً لتقديرات مركز بيو الأمريكي للأبحاث (Pew Research Center) فقد انخفض عدد المهاجرين المكســـيكيين غير النظاميين منذ العام (2007)، في حين ارتفع العدد الإجمالي من الدول الأخرى، حيث شـــكّل المكســـيكيون (47%) من المجموع الكُلي للمُهاجرين غير النظاميين في العام (2017)، مقارنة بـــ (57%) في العام(2007)، وفي الوقت نفســـه ، ارتفع إجمالي الدول الأخرى في العام(2017) ، عن ما كان عليه في العام(2007).[135]

المفارقة في تقديرات المُهاجرين غير النظاميين في الداخل الأمريكي	2007	2017
المكسيكيين	(6.9) مليون	(4.9) مليون
أمريكا الوسطى وأسيا (خاصة السلفادور وغو اتيمالا وهنروارس)	(1.5) مليون	(1.9)مليون
آسيا	(1.3) مليون	(1.5) مليون

[135] Jens Manuel Krogstad, Jeffrey S. Passel and D'Vera Cohn·op.cit. https://www.pewresearch.org/fact-tank/2019/06/12/5-facts-about-illegal-immigration-in-the-u-s/

في الوقت نفســـه، انخفض عدد المهاجرين غير النظاميين المنحدرين من أمريكا الجنوبية وأوروبا بين العامين (2007) و(2017). ولم تتغير المناطق الكبيرة الأخرى (منطقة البحر الكاريبي والشــرق الأوســط وشــمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وبقية العالم) بشكل كبير خلال هذا الوقت.[136]

-ضــمت القوى العاملة المدنية الأمريكية في العام (2007) ما يُقدر بحوالي (8.2) مليون مهاجر غير نظامي، وبين العامين (2007) و(2017)، انخفض

[136] Ibid.

عدد العمال المهاجرين غير النظاميين بمقدار (625.000)، ليبلغ التقدير في العام (2017) بحوالي (7.6) مليون مُهاجر غير نظامي.

-مثلت ست ولايات نقاط تمركز لحوالي (57 %) من المهاجرين غير النظاميين: (كاليفورنيا وتكساس وفلوريدا ونيويورك ونيوجيرسي وإلينوي). ومنذ العام (2007) إلى العام (2017)، شهدت الولايات اتجاهات مُختلفة، حيث انخفض عدد المهاجرين غير النظاميين في اثنتي عشرة ولاية وهم: (أريزونا وكاليفورنيا وكولورادو وفلوريدا وجورجيا وإلينوي وميشيغان ونيفادا ونيوجيرسي ونيو مكسيكو ونيويورك وأوريجون)، وأرتفع عدد المُهاجرين غير النظاميين في خمس ولايات خلال نفس الفترة: (لويزيانا، ماريلاند، ماساتشوستس، داكوتا الشمالية وجنوب داكوتا).

-الجدير بالذكر أن السياسات الأمريكية استهدفت تطويق المهاجرين وخاصة الهجرة غير النظامية التي تخترق الحدود الأمريكية على هيئة تدفقات ضخمة، ويتضح ذلك بوضوح في سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي أكد عليها مراراً وتكراراً في تصريحاته لبناء جدار فاصل بين الحدود الجنوبية الأمريكية والمكسيك، وعلى الرغم من عدم اكتمال بناء الجدار لكثرة الجدال حول توفير تكلفته و تمويل بنائه الضخم إلا أنه

مع التركيز على تشـديد الحراسـة الراصـدة على الحدود الأمريكية، حقق ذلك الأمر انخفاض ملحوظ في أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين يتم ضبطهم على الحدود المكسيسكة الأمريكية منذ العام (2017) وهى السنة الأولى لحكم ترامب للرئاسة الأمريكية.[137]

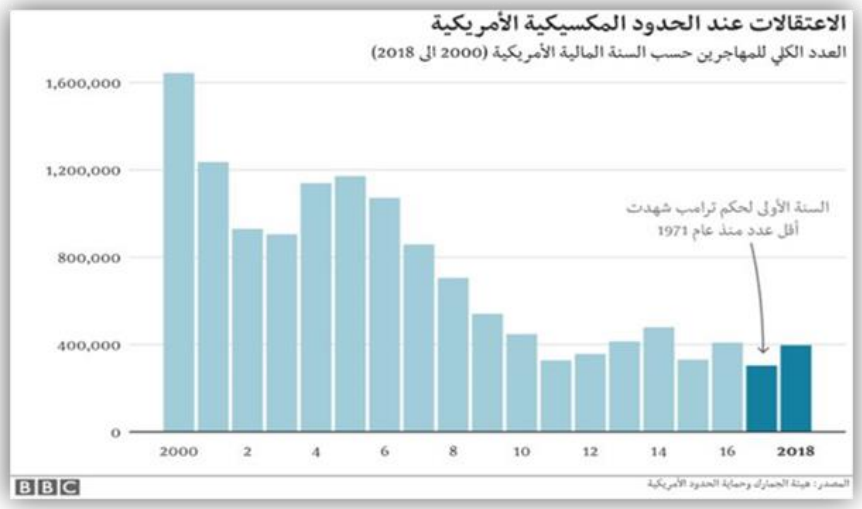

وعلى منحي أخر، قدر مركز دراسـات الهجرة أنه في العام (2016)، كان (62%) من المُهاجرين غير النظاميين غير المسـجلين لأنهم تجاوزوا مدة

137لوسي لودجر-دومينيك بايلي، جدار ترامب: بالخرائط كل ما يجب أن تعرفه عن الجدار الحدودي بين أمريكا والمكسيك، 22يناير 2019،
https://www.bbc.com/arabic/world-46949531- cited at (20 August 2020)

تأشـــيراتهم مقابل (38%) عبروا الحدود بشـــكل غير قانوني[138]. كما تبين لوحدة أبحاث ورصد لوزارة الأمن الداخلي الأمريكية لعام (2018) أن عدد كبير من المهاجرين غير النظاميين وصـــل عددهم في العام (2018) إلى (700) ألف شـخص ممن دخلوا الولايات المُتحدة بطريقة قانونية ولكن تجاوزوا الوقت المُحدد لمغادرتهم والمُحدد في تأشـيرة دخولهم، وأكثر الدول التي سـجل رعاياها التحول من الحالة النظامية لغير النظامية كما يوضحها الرسم البياني هي كندا في المقدمة ثم المكسيك، والبرازيل والصين وفنزويلا وبريطانيا والهند على التوالي[139] .

[138] Elaine Kamarck and Christine Stenglein , **How many undocumented immigrants are in the United States and who are they?, November 12, 2019 , https://www.brookings.edu/policy2020/votervital/how-many-undocumented-immigrants-are-in-the-united-states-and-who-are-they/ cited at 20 August 2020**

[139] لوسي لودجر-دومينيك بايلي، جدار ترامب: بالخرائط كل ما يجب أن تعرفه عن الجدار الحدودي بين أمريكا والمكسيك، 22يناير 2019، https://www.bbc.com/arabic/world-46949531- cited at (20 August 2020)

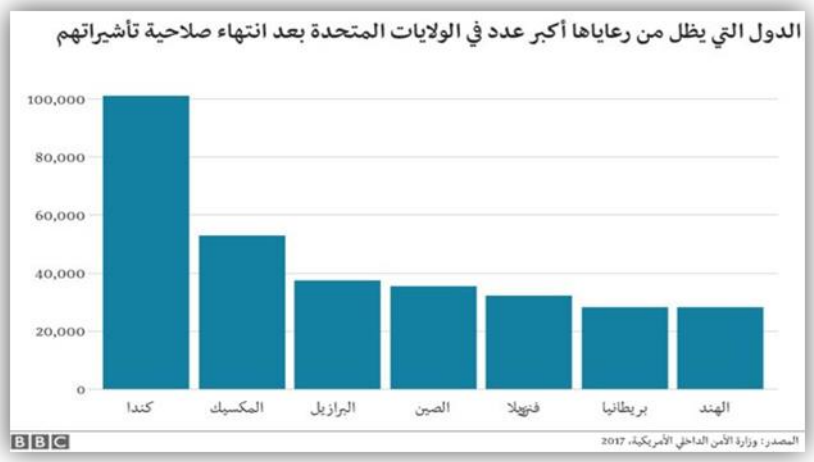

وفى سـياق متصـل، هدفت السـياسـات الأمريكية في عهد ترامب لتقنين أوضـاع من يحمل لقب مهاجر غير نظامي وغلق المسـارات المتاحة التي تشـكل فرصـة أو محطة انتقالية للمهاجرين غير النظاميين أو أطفالهم الذين يكتسـبوا مزايا شـبيهه للأمريكان وخاصـة من خلال برنامج إغاثة الهجرة المعروف باسـم (برنـامج الإجراءات المؤجلـة للقـادمين في مرحلـة الطفولة)، **(Deferred action for childhood arrivals program)**، باختصـار (DACA).

حيث أن في العام (2012) ومع موجات تدفق المهاجرين غير النظاميين، حاولت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية تخليق مسار قانوني لتواجد هؤلاء المُهاجرين وأطفالهم على الأراضي الأمريكية، فأصدرت وزارة الأمن الداخلي مذكرة عشوائية تعلن عن برنامج إغاثة الهجرة المعروف باسم مؤجل العمل للقادمين إلى الطفولة (DACA)، والذي يسمح لبعض الأجانب غير المصرح لهم الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة كأطفال بالتقدم بطلب للحصول على أعفاء لمدة عامين، ويساعدهم هذا الإعفاء ويجعلهم مؤهلين للحصول على تصريح عمل ومزايا اندماجية مختلفة في المجتمع الأمريكي، واستفاد حوالي(800) ألف أجنبي من هذه الفرصة. بعد ذلك بعامين، وسعت وزارة الأمن الداخلي أهلية (DACA) وأنشأت برنامجًا معادلاً يُعرف باسم الإجراء المؤجل لأولياء أمور الأمريكيين والمقيمين الدائمين الشرعيين (DAPA). وإذا كان تم تنفيذ ذلك البرنامج، فكان هذا البرنامج قد جعل (4.3) مليون ولي أمر من مواطني الولايات المتحدة أو المقيمين الدائمين-واللذين هم في الأساس مُهاجرين غير نظاميين-مؤهلين

للحصـــول على أهلية العمل، والمزايا الأخرى مثل مُتلقي (DACA)[140]، لكن ذلك لم يحدث حيث لجأت 26 ولاية أمريكية للقضـــاء بخصـــوص هذه البرامج وحصلت على أمر قضـائي أولي على مسـتوى البلاد يمنع تنفيذ كل من توسـيع (DACA) و (DAPA). أيدت الدائرة الخامسـة الأمر القضـائي، وخلصت إلى أن البرنامج ينتهك القانون الأصلي للهجرة والجنسـية (INA)، الذي يحدد بعناية الأهلية للحصول على المزايا.[141]

كما حث ترامب الكونجرس على بلورة تشريعات تساعد في حل ذلك الأمر، ووجد التوافق بين بعض أعضـــاء الكونجرس مع فكرته وأنهم يخططون لاقتراح تشـــريعات على هذا المنوال، ولكن في (18 يونيو 2020)، حكمت المحكمة العليا الأمريكية لصـــالح برنامج (DACA)، رافضـــة محاولة إدارة ترامب لإنهاء البرنامج ليُعيد هذا القرار البرنامج بالكامل، على أن تقبل إدارة خـدمـات المواطنـة والهجرة الأمريكيـة الطلبـات الأوليـة والمتعلقـة

[140] SUPREME COURT OF THE UNITED STATES, CERTIORARI TO THE UNITED STATES COURT OF APPEALS FOR THE NINTH CIRCUIT No. 18–587. Argued November 12, 2019—Decided June 18, 2020, https://www.supremecourt.gov/opinions/19pdf/18-587_5ifl.pdf , cited at 20 August 2020.

[141] Gustavo López and Jens Manuel Krogstad, **Key facts about unauthorized immigrants enrolled in DACA, September 25, 2017,** https://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/09/25/key-facts-about-unauthorized-immigrants-enrolled-in-daca/, cited at 20 August 2020.

بالتجديد، ولكن يحتاج الأمر وقت حتى يتضح مصير البرنامج على أرض الواقع ومدى النجاح في تفعيله خاصة في ظل معاداة إدارة ترامب للمهاجرين عامة و غير النظاميين خاصة .[142]

ب) كوفيد 19 والهجرة غير النظامية في الولايات المتحدة: -

كشف Covid-19 عن نقاط ضعف في النظام الصحي الأمريكي، حيث تواجه البلاد نقصًا في معدات الحماية الشخصية والاختبارات وأجهزة التهوية. نظرًا لأن أقسام الطوارئ (EDs) ووحدات العناية المركزة تستعد للارتفاعات في الحجم، يحث مسؤولو الصحة العامة الأشخاص الذين يعانون من الأعراض على البقاء في المنزل والاتصال بطبيبهم قبل طلب الرعاية الطبية الشخصية. لسوء الحظ، بالنسبة للعديد من المهاجرين غير النظاميين، فإن الاتصال بطبيبهم ليس خيارً، حيث يستبعد قانون الرعاية الميسرة المهاجرين غير النظاميين من الأهلية للتغطية، ويفتقر ما يقدر بنحو (7.1) مليون مهاجر غير نظامي إلى التأمين الصحي، فقد كشف وباء كوفيد -19 عن خطر تقييد الوصول إلى الرعاية الأولية لشرائح من

[142] https://undocu.berkeley.edu/legal-support-overview/what-is-daca/ , cited at 20 August 2020.

السكان، بما في ذلك المهاجرين غير النظاميين. كما أنه على الرغم من أن مجتمع المهاجرين يميل إلى أن يكون شابًا وصحيًا، إلا أن انتشار مرض السكري، وهو عامل خطر للإصابة بفيروس Covid-19 الحاد، يبلغ (22%) بين اللاتينيين، وهو أعلى معدل لأي مجموعة عرقية في الولايات المتحدة[143].

كما ربطت التقارير الصحفية بين استراتيجية الدولة بفرض الحظر وابقاء الناس في المنزل قدر الإمكان، والأثر الاقتصادي العميق لهذه التدابير القاسي على المهاجرين غير النظاميين، الذين يعمل الكثير منهم في الصناعات الخدمية مثل المطاعم والفنادق، أو في الاقتصاد غير الرسمي. بألا يكون للكثير من المهاجرين دخل بالإضافة لاستبعادهم من شبكة الأمان الاجتماعي، وتوقع بأن يمتد الفقر المدقع إلى أكثر من (5 ملايين) طفل مولود في الولايات المتحدة لديهم آباء مهاجرون غير نظاميين.

[143] Kathleen R. Page, M.D., Maya Venkataramani, M.D.,Chris Beyrer, M.D., M.P.H.,and Sarah Polk, M.D., M.H.S., **Undocumented U.S. Immigrants and Covid-19, published on March 27, 2020, at NEJM.org. https://www.nejm.org/doi/full/10.1056/NEJMp2005953 (cited at 9 october 2020)**

وفقًا لإحدى الدراســات، يعيش(8.3 مليون) طفل في الولايات المتحدة في أســر مع شـخص بالغ واحد على الأقل من غير المواطنين وهم معرضــون لخطر فقدان مزايا برنامج Medicaid أو برنامج التأمين الصـحي للأطفال (CHIP)أو المساعدة الغذائية المنزلية أو كليهما. [144]

على منحي أخر، وفيما يتعلق بتأثير جائحة كورونا كأزمة صحية عالمية على الهجرة غير النظامية إلى الولايات المُتحدة، فقد أبطأتها لحد كبير ملحوظ، خاصــة بعد إغلاق الحدود الجنوبية أمام المهاجرين، كما أُجبرت البلدان حول العالم على إغلاق الحدود تنفيذاً لحظر التجول المحلي الصارم، مما جعل الحركة شبه مستحيلة.[145]

فقد تباطأت عمليات عبور الحدود بشــكل كبير في أواخر مارس وأوائل أبريل من العام (2020)، وفقًا لأرقام الجمارك وحماية الحدود الأمريكية. منذ 21 مارس من العام (2020)، عندما دخلت القيود الحدودية الجديدة حيز التنفيذ، عبر حوالي(600) شـخص الحدود يوميًا، أي أقل من نصـف السـرعة التي أبلغت عنها سـلطات الحدود في يناير وفبراير، وبشـكل عام تم

144144 Ibid.
145 Ibid.

القُبض على حوالي (30 ألف) مهاجر عبروا الحدود في مارس، وهو نفس العدد تقريبًا في الشهرين السابقين.[146] ومع ذلك، يتم إيواء معظم المهاجرين المحتجزين في واحد من أكثر من (250) مركز احتجاز محلي تعمل بموجب اتفاقيات خدمات حكومية دولية أو مرافق خاصة، والتي لا تخضع لهذه المعايير، والرعاية الطبية في هذه الأماكن متغيرة للغاية. علاوة على ذلك، حدثت وفيات بسبب الإنفلونزا في مراكز الاحتجاز الفيدرالية،[147]

وأعلنت إدارة ترامب أنها قررت إغلاق الحدود مؤقتًا أمام المهاجرين -وهي النتيجة التي سعت إليها منذ فترة طويلة -بموجب قانون الصحة العامة الذي استخدمه الرئيس لإعلان تفشي فيروس كورونا حالة طوارئ كبرى. وقالت الإدارة إن هذه الخطوة ضرورية لأن المهاجرين الذين يعبرون الحدود بشكل غير قانوني لا يمكن فحصهم بشكل صحيح وأي قادم إلى

[146] José de Córdoba, **Coronavirus Pandemic Slows Illegal Migration to U.S. April 9, 2020**
https://www.wsj.com/articles/coronavirus-pandemic-slows-illegal-migration-to-u-s-11586481423 (cited at8 October 2020)
[147] Kathleen R. Page and others, Op.cite.

البلاد مصاب بالفيروس يمكن أن ينشره بسرعة عبر المحطات الحدودية الضيقة وغير الصحية.

كما صرح مارك مورجان، القائم بأعمال مفوض الجمارك وحماية الحدود، إن الإجراءات الصارمة للإدارة تحمي الأمريكيين من خلال إبعاد الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا مرضى، كما صرح أن المضبوطين عددهم أقل من (100) مهاجر هم، مقارنة بالآلاف الذين كانوا يحتجزهم عادة.

وتوصلت التقارير الصحفية لتصريح مفداه أن في غواتيمالا، أحد أكبر مصادر الهجرة غير النظامية إلى الولايات المتحدة، يقول مهربو البشر إنهم علقوا عملياتهم ومنهم ديفيد رييس، مهرب البشر، أو ذئب البراري، الذي يعمل في منطقة جوياباج، وهي بلدية جبلية معظم سكانها من السكان الأصليين يبلغ عدد سكانها حوالي (100 ألف) شخص: "لا توجد حركة بسبب المرض"، كما تم إغلاق الحدود في جواتيمالا وهندوراس والسلفادور، ما يسمى بالمثلث الشمالي لأمريكا الوسطى، والتي أنتجت أكبر عدد من المهاجرين خلال السنوات القليلة الماضية. لقد وضع كل منهم

لوائح الإغلاق الصارمة التي تحظر جميع التنقلات تقريبًا، لا سيما في الحافلات العامة المتوجهة من بلدية إلى بلدية. في هندوراس.[148]

صدر تقرير عن وزارة الأمن الداخلي الأمريكية بعنوان تهديدات الوطن في 6 أكتوبر من العام (2020)، بغرض توعية الداخل الأمريكي بأكبر التهديدات التي تهدد الأمن الداخلي وأتت الهجرة غير النظامية من ضمن هذه التهديدات[149] ليعرض التقرير النقاط التالية: -

- تشكل مدة وشدة جائحة COVID-19 في الولايات المتحدة وداخل أمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي معدل واتجاهات الهجرة غير النظامية إلى الحدود الجنوبية الغربية، وانه رغم الجائحة تشهد الولايات المتحدة زيادة في تدفقات الهجرة غير النظامية إلى مستويات ما قبل الوباء.
- متنبئاً بأن على المدى المتوسط ، قد تحدث الهجرة الجماعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذا استمرت اقتصادات دول البحر

148 Ibid.

149 https://www.dhs.gov/sites/default/files/publications/2020_10_06_homeland-threat-assessment.pdf

الكاريبي وأمريكا الوسطى والجنوبية في التدهور وإذا استمرت قدرات الاستجابة الصحية والإنسانية في التدهور بسبب COVID-19

- وأشار التقرير إلى أن قيود السفر الدولية المتعلقة بـ COVID-19 والتي فرضتها العديد من البلدان، أدت إلى تقليص بعض الهجرة غير النظامية من خارج نصف الكرة الغربي. وبمجرد رفع هذه الإجراءات، ستكون هناك هجرة غير نظامية متفرقة إلى المنطقة وعبرها.
- كما أقر بأن أسواق العمل الضعيفة، ومعدلات الجريمة المرتفعة، والقمع الحكومي أو غير الحكومي، من العوامل الرئيسية للهجرة المتجهة إلى الولايات المتحدة من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى والجنوبية، لا سيما مع تخفيف القيود المفروضة على تنقل المواطنين المرتبطة بـ COVID-19 في المنطقة. كما أن التغيرات المناخية الموسمية والتصورات الخاصة بسياسات وإجراءات إنفاذ الهجرة في الولايات المتحدة والمكسيك ستشكل أنماط الهجرة مع استمرار التقسيم الحكومي والرسائل غير المتسقة في إعاقة

سياسات إنفاذ قوانين الهجرة التي يفرضها الكونجرس. وأنه لا يزال تجار البشر يستخدمون القوة والاحتيال والإكراه ضد ملايين الضحايا في جميع أنحاء العالم، حيث يحاول الكثير منهم الدخول إلى الولايات المتحدة عبر الحدود البرية الجنوبية الغربية. لا يطلب العديد من الضحايا أبدًا المساعدة من تطبيق القانون بسبب حواجز اللغة أو الخوف من الانتقام من المتاجرين بهم. وهذا يسمح للمتاجرين بالبشر بإجبار الضحايا على العمل أو الاستغلال الجنسي التجاري. يواصل المتاجرين بالبشر استهداف الأشخاص الذين يعتقدون أنهم معرضون للخطر لمجموعة متنوعة من الأسباب بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الضعف النفسي أو العاطفي أو الصعوبات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو عدم الاستقرار السياسي أو الافتقار إلى شبكة أمان اجتماعي.

- وأن الهجرة غير النظامية المتزايدة إلى الحدود الجنوبية الغربية للولايات المتحدة ستتطلب خدمات المواطنة والهجرة بالولايات المتحدة (USCIS) أن تعيد النظر في كيفية مواءمة الموارد بشكل صحيح على الحدود الجنوبية الغربية، مما قد يؤثر على نظام

اللجوء الأكبر، مما يتطلب من دائرة خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية تخصيص موارد إضافية لفحوصات الحماية والابتعاد عن معالجة القضايا المتراكمة مثل تراكم قضايا اللجوء.

- كما تتوقع وزارة الأمن الوطني أن عدد المخاوف على الحدود سوف يرتفع بشكل كبير بعد الوباء، مع احتمال حدوث طفرة أخرى حيث وصل أولئك الذين تم منعهم في السابق من السعي للدخول إلى الولايات المتحدة إلى الحدود، كما أن الظروف الاقتصادية السيئة حول العالم تغذي الهجرة. . يؤدي هذا الحجم الكبير من الهجرة غير النظامية، بما في ذلك الأعداد غير المسبوقة من الوحدات العائلية ووصول الأطفال الأجانب غير المصحوبين بذويهم، إلى استنفاد الموارد الحكومية، وخلق أزمة إنسانية وأزمة أمنية على الحدود تعيق نظام الهجرة.
- ويختتم التقرير بتوضيح استحواذ الهجرة القياسية على الحدود الجنوبية الغربية على موارد احتجاز محدودة لإدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، مما أدى إلى زيادة متوسط عدد السكان اليومي للوكالة (ADP)، وأدى إلى انخفاض الاعتقالات الداخلية (بما

في ذلك اعتقال المجرمين)، وإجبار دائرة الهجرة والجمارك على تحقيق التوازن مهمتها الحاسمة للسلامة العامة في الداخل مع دعمها لجهود وزارة الأمن الوطني لتأمين الحدود. مع انحسار الوباء، ستجري شركة ICE عمليات إنفاذ إضافية لدعم مهمتها في مجال السلامة العامة والتصدي لتراكم الهاربين المتزايد.

ثانياً: القارة الأوروبية:

أ) التاريخ الحديث للهجرة غير النظامية في أوروبا: -

في أوروبا وعلى مدار العقود الأولى من القرن الـ (20)، تزايدت نسب الهجرة خاصة المغربية إلى فرنسا إلا أنه مع بداية الستينيات، بدأت تتضح معالم جديدة فرضتها تطورات الواقع، فبعد استقلال دول المغرب العربي ومن منطلق ضبط الهجرة، تم عقد سلسلة من الاتفاقيات المُنظمة للعاملة، من بينها اتفاقية إيفيان (1964) بين فرنسا والجزائر، والاتفاق الفرنسي-المغربي (1963)، والاتفاق الفرنسي-التونسي (1963).[150]

[150]محمد بلخيرة، مرجع سبق ذكره

إلا أن الحكومات الأوروبية قررت غلق أبوابها أمام المهاجرين الجُدد منذ العام(1974)، بغرض توفير أوضاع أفضل للمهاجرين المُقيمين بصفة قانونية، في تلك الأثناء أيضاً تم إيقاف تجنيد من هم ليسوا مواطني الاتحاد الأوروبي حيث كان التجنيد العسكري يستوعب أعداد كبيرة من أهل دول المغرب العربي كمستعمرات سابقة لتلك الدول الأوروبية، فوجدت الدول الأوروبية نفسها وعلى رأسهم فرنسا وإسبانيا وإيطاليا في مواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية، ذلك لتوافد ألاف من شباب المغرب العربي ليصلوا للضفة الشمالية من بحر المتوسط بطرق غير قانونية، مما دفع بالدول الأوروبية لاتخاذ عدة إجراءات للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية.[151]

كما أتجه القادة الفرنسيين لفكرة اعادة العمال غير الأوروبيين (شمال أفريقيا) إلى وطنهم، وقد تم تفعيل ذلك التوجه في أوائل الثمانينيات من القرن الـ (20) بدفع مكافآت المغادرة لحث آلاف المهاجرين المستقرين على الرحيل، وبين العامين (1981-1983) قننت فرنسا أوضاع (132) ألف

[151]المرجع السابق

مُهـاجر، مع قيود تنظيميـة للحـد من الهجرة غير النظـاميـة[152]. وفي العام(1985)، وصـل وضـع المهاجرين غير النظاميين، أنهم يزاحموا أبناء البلد الأصـليين في أماكن العمل، خاصـة أن في تلك الأثناء تم غلق مناجم الفحم في فرنسا وبلجيكا أيضاً، وكانت تلك المناجم تستوعب أعداد كبيرة منهم، فأصـبح التوجه العام لدول الاتحاد الأوروبي هو إغلاق حدودها رافضه استقبال مهاجرين إليها.[153]

في العام(1995)، ومع دخول اتفاقية" شـنغن"، اتجهت كافة دول القارة الأوروبية لفرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي موجات للهجرة، والتركيز على دمج مواطنيها في إطار دول الاتحـاد الأوروبي، مع إبرام اتفاقيات من دول جنوب المتوسـط حول ترحيل المهاجرين غير النظاميين لبلادهم. ذلك بعد تعديل القوانين المتعلقة باللجوء لعام(1993)، وتسوية أوضـاع المهاجرين الموجودين بشـكل غير نظامي.[154] إلا أن المُهاجرين المُقيمين في أوروبا لعبوا دور في كسـر تلك السـياسـات الصـارمة والتحايل

[152] Report of the seminar on Immigration and Integration: Focus on Lyon, France May 6-8, 1999 https://migration.ucdavis.edu/rs/comments.php?id=26_0_2_0 cited 4-1-2018.

[153] دخالة مسعود واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعيتها وأليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014، ص132.

[154] دخالة مسعود، مرجع سابق، ص133.

عليها مُشجعين الهجرة غير النظامية، وبالفعل تزايد أعداد المُهاجرين غير النظامين، ففي فرنسا في العام(1997) كان ما يقدر بحوالي (300ألف) إلى(500ألف) مهاجر غير نظامي، وقد وجدت الحكومة صعوبة في ترحيلهم، وحتى تتمكن من الوصول إليهم أعلنت عن برنامج يوفر لهم وجوداً قانونياً لمدة (6 أشهر) منذ صيف العام(1997)، فقدم حوالي (150 ألف) مُهاجر للحصول على تقنين أوضاع.[155]

وقد كانت أحداث(11 سبتمبر2001)، نقطة فاصلة دفعت دول الاتحاد الأوروبي لتشديد منح التأشيرات لمواطني العالم الثالث وخاصة مواطني حوض البحر المتوسط الجنوبي[156]، وأنشأت مراكز اعتقال للمهاجرين غير النظاميين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الأوروبية[157]، لكن لرفض المجتمع الدولي التعامل غير الإنساني مع المهاجرين، في قمة للاتحاد الأوروبي في العام(2003)، روجت المفوضية الأوروبية لفكرة توطين المُهاجرين غير النظاميين في الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين[158].

[155] Ibid.

[156]دخالة مسعود، مرجع سابق، ص125
[157]دخالة مسعود، مرجع سابق، ص146
[158]المرجع السابق، ص147.

وفيما يخص الهجرة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا بما يشمل غير النظاميين فأنها محدودة، حيث أنهم يقدروا ككل (الموثقين وغير الموثقين) يمثلون في إيطاليا حوالي (14%) للعام (1998)، ثم(5%)في العام(2002)، ثم (9٪) في العام(2005)، ويمثلون في أسبانيا (14%) للعام (2000)، ثم (7%) في العام(2001)، ولم يتم رصد نزوح أو هجرة كبيرة من أفريقيا جنوب الصحراء، علماً بأن ازدياد عدد المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى تبلور بشكل كبير في السنوات الأربعين الماضية لأن أعدادهم كانت صغيرة جدا في الستينيات. وعلى الرغم من هذه الزيادة، فإنها لا تزال أقلية من حيث التدفقات والأسهم، حتى عندما تشمل المهاجرين غير النظاميين.[159]

ومن ضمن السُبل التي أتبعتها بعض الدول الأوروبية للحد من الهجرة غير النظامية هو اتفاقيات ثنائية مع الدول التي تُشكل مصدر لأفواج الهجرة غير النظامية، ومثالاً على ذلك، هناك اتفاقية بين مصر وإيطاليا، تقوم على أن تعمل مصر على إعادة توطين واستيعاب المهاجرين غير النظاميين

159 David Lessault * and Cris Beauchemin, Migration from sub-Saharan Africa to Europe: still a limited trend. Institute national d'études démographiques, Population & Societies, 452, January 2009.p.4

العائدين من إيطاليا، على أن تتحمل إيطاليا التكلفة المادية، ومن ثم تحمل الجانب الإيطالي تسوية أوضاع الألاف من المهاجرين غير النظاميين في العام(2006)، واتفاقية بين إيطاليا و الجزائر، تم بموجبها ترحيل جزائريين غير نظاميين من إيطاليا و عودتهم لبلادهم عامي(2008، و2009)، وعلى نفس النسق اتفاقية بين إسبانيا وموريتانيا.[160]

في العام(2008)، قدر عدد المهاجرين غير النظاميين المُقيمين بدول الاتحاد الأوروبي من (1.9 مليون) نسمة إلى (3.8 مليون) نسمة، حينما كان التعداد السكاني بدول الاتحاد يُقدر بحوالي (500 مليون) نسمة، في تلك الأثناء كان التعداد الأمريكي يُقدر بحوالي (300 مليون) نسمة، بينهم ما يُقدر بحوالي (11.2مليون) فرد مُقيم كمهاجر غير نظامي.[161] كما أجرت (11) دولة أوروبية حصر موسع للمُقيمين غير النظاميين unauthorized population، وتم تقديرهم بحوالي (100 ألف) شخص،

[160]د. عبد الله على عبو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة، العدد 65، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص204.

[161] Christal Morehouse and Michael Blomfield, Irregular Migration in Europe, Migration policy institute, 2011, p.6.

في البرتغال، وإسـبانيا، وإيطاليا، واليونان، وفرنسـا، وألمانيا، وبولندا وهولندا، وجمهورية شيك، وبلغاريا، والمملكة المتحدة.[162]

الإجراءات القانونية والرقابية للعام (2007) كانت فعاله عما سـبقها، وظهر ذلك في نسـب المضـبوطين من المتسـللين للحدود الأوروبية، في العام

تقدير لنسب المهاجرين غير القانونين بدول الاتحاد الأوروبي فترة ما بين العامين 2002-2008

السنة	عدد السكان (بالمليون)		نسبة السكان		نسبة المُقيمين الأجانب	
	الأدنى	الأقصى	الأدنى	الأقصى	الأدنى	الأقصى
الاتحاد الأوروبي (15)						
2002	3.1	5.3	0.80	1.40	14	25
2005	2.2	4.8	0.58	1.23	8	18
2008	1.8	3.3	0.46	0.83	7	12
الاتحاد الأوروبي (27)						
2008	1.9	3.8	0.39	0.77	7	13

(2009)، تم الكشـف عن (104 ألـف) محاولة للهجرة غير النظامية، وذلك يقل بنسـبة (34 %) ممن تم الكشـف عنهم في العام(2008). ولكن زادت الهجرة غير النظامية في العام (2010) عن العام(2009)، بنسـبة (56%)، أي من (57ألـف) حـالـة في العـام(2009)، إلى (90 ألـف) حـالـة في العـام

[162] Ibid.

(2010). وكانت الدول الأساسية المُصدر للهجرة غير النظامية هي: أفغانستان، وألبانيا، والعراق، والحدود الفلسطينية، والصومال.

***نسب التغيرات في الهجرة غير النظامية عبر البحر أو البر (2008-2010) بشكل ربع سنوي، يُضم الرسم الربع الأول من العام (2011):**

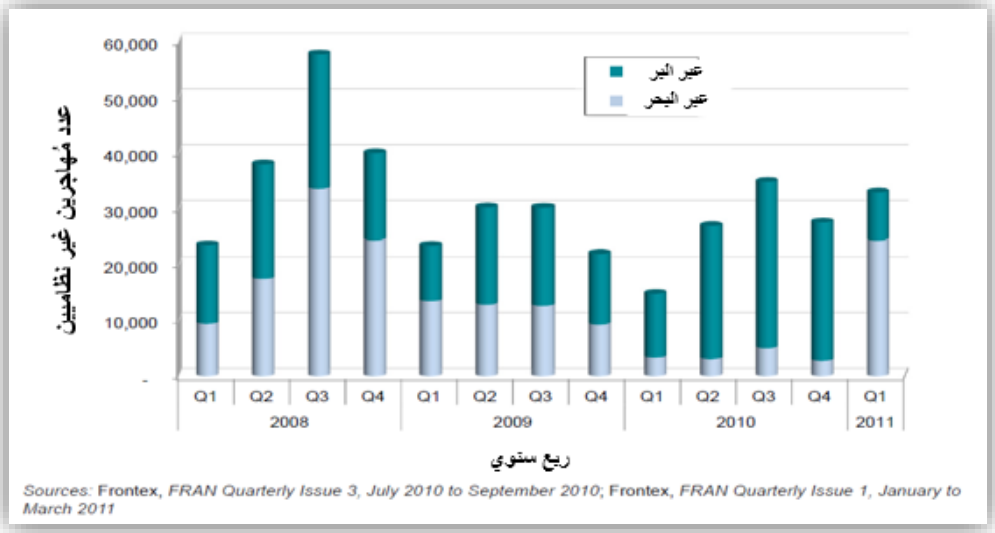

كما أن هناك تغيرات في الطُرق التي أتبعها المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا، بين الطريق البري والطريق البحري، وأختلف عدد الحالات بين الطريقين، حيث أن في العام(2008)، ظل البحر الجنوبي هو المصدر الأكبر الذي يسلكه المهاجرين غير النظاميين ذلك الأمر تغير في النصف

الثاني من العام(2009)، حين أصبح الطريق البري هو المقصد الأكثر عبوراً.

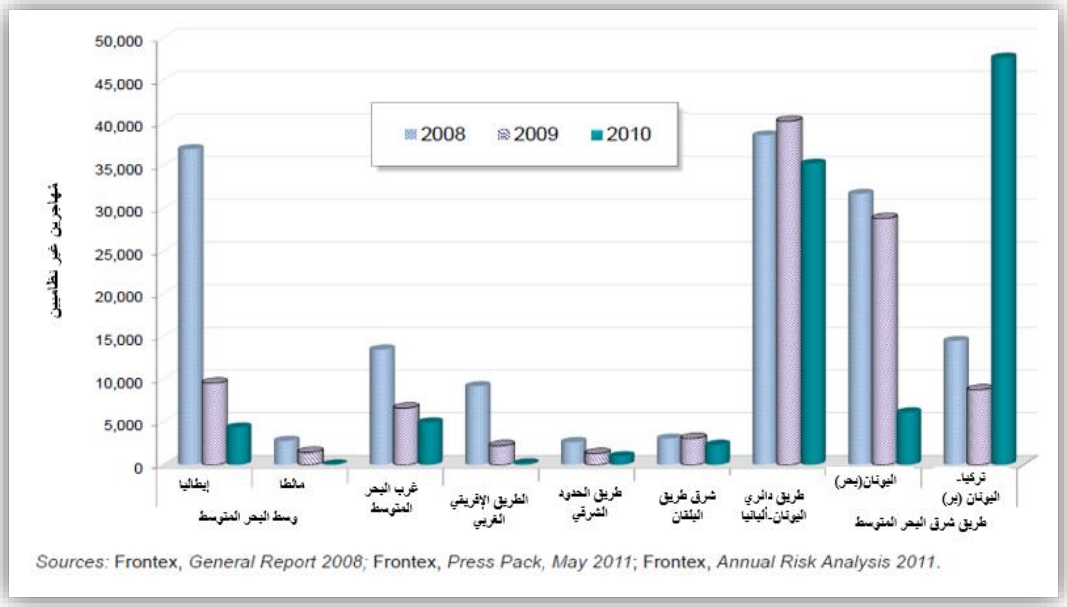

في الربع الأخير من العام (2010)، تم الكشف عن (24.765) مهاجر غير نظامي في محاولة لعبور الحدود الأوروبية عن طريق البر، و(2.2766) حالة تم ضبطها عند الحدود البحرية. وتم تسجيل نوع من التحول من الحدود البحرية إلى البرية، فالطريق الشرقي للبحر المتوسط البري إلى البحري شكل نسبة (65%) إلى (35%) في الربع الأول من العام(2010)، لنسبة (90%) إلى (10%) في الربع الثاني من نفس العام. وهذه النسب

المُتعاظمة من الهجرة غير النظامية عبرت من الأراضـي اليونانية والحدود التركيـة والألبـانيـة، وفيمـا يلي التحولات في عبور الهجرة غير النظـاميـة للحدود الأوروبية على مدار فترة زمنية(2008-2010).

مثلـت موجـات الربيع العربي مرحلـة فـارقـة في معـدلات الهجرة غير النظامية التي تدفقت على القارة العجوز وأيضـاً في الأليات والسـياسـات التي أتبعتها الـدول الأوروبيـة للتأقلم مع تبعيات تلك الموجات الثورية من موجات هجرة غير نظامية أسـماها وزير الداخلية الإيطالي روبيرتو ماروني في إبريل من العام(2011)، بـ"تسونامي بشري" أنهال على القارة الأوروبية من شـمال أفريقيا، وحينها طالـب وزير الـداخليـة الإيطالي دول الاتحـاد الأوروبي بالاصـطفاف ومسـاعدة إيطاليا في التعامل مع تدفق المهاجرين إليها، خاصـة و أن في تلك الأثناء أعادت فرنسـا تفعيل عمل نقاط المراقبة على حـدودهـا مع إيطـاليـا على نحو مؤقـت، ووضـعـت نقـاط التفتيش لتتوقف عندها القطارات عند المدينة الإيطالية الشـمالية فينتميليا Ventimiglia ، وهى أخر مدينة قبل الحدود مع فرنسـا، حرصـاً من زيادة الهجرة غير النظـاميـة الأتيـة من تونس والتي تـدفق للجزر الإيطـاليـة

لامبيدوسا Lampedusa و بوليا Puglia ، و التي أتضح فيما بعد بلوغها نحو(4800)مهاجر.[163] حيث أن إيطاليا قضت بأن تُتيح تأشيرا إقامة مؤقتة لذلك العدد الضخم من المهاجرين غير النظاميين لتقنن أوضاعهم و حتى تنسق مع تونس رجوعهم مره أخرى، و لكن فرنسا طالبت بتعطيل قانون الشنغن الذى يكفل حرية التنقل بين دول الاتحاد، و اتخذت إجرائها سابقة الذكر، ولكن سرعان ما تمت تسوية الأمر في قمة ثنائية بين الرئيسين الفرنسي والإيطالي سيلفيو بر لسكوني Silvio Berlusconi (ونيكولا) ساركوزي Nicolas Sarkozy ، وقد تسبب ذلك الأمر في إحداث أزمة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، لأن ما أثاره وزير الداخلية الإيطالي من قلائل سياسية أقلق بعض دول الشنغن مثل النمسا وهولندا وبلجيكا وألمانيا، فخلص القادة لضرورة تغيير الحكومات لكود الحدود لمنطقة الشنغن، وتجديد نظام نقاط التفتيش وتحسين مراقبة الحدود المشتركة، فقد سبق وتم إدخال نقاط مراقبة عبر الحدود تُقدر بحوالي(70)منطقة مختلفة التوزيع، وذلك في العام (2007)، وكان التعديل الأول

[163] هوجو برادى، أزمة شنجن في إطار الربيع العربي، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2012، ص 276.

و الأخير بعد تفعيل اتفاقية شـــنغن للعام(1995)، للحفاظ على الأمن العام، ولكن ذلك لم يمنع رغبة بعض الدول والحكومات في تغير بعض القواعد القانونية بما يتماشـى مع اســتراتيجيتها الأمنية، وأن تكون أكثر مرونة وفاعلية، وبالفعل قامت كل من ألمانيا وفرنســا وهولندا وبعض الدول الأخرى بتكثيف عمليات التفتيش المفاجئ من قِبل قوات الشــرطة على الحدود البرية، فلذلك لم يكُن من اليســير ان تتوصــل المفوضــية الأوروبية أو رؤساء الحكومات إلى ترتيبات جديدة لمنطقة شنغن أثناء أزمة اللاجئين في الجزر الإيطالية في العام(2011)[164]،

ولم يخلو الأمر من عرقلة تلك المفاوضات بسبب القواعد القانونية ومدى الســلطة التي يكنها القانون لمؤســســات الاتحاد الأوروبي لإقامة حدود وطنية بنقاط تفتيش جديدة.[165]

فرغم ما أِســماه وزير الداخلية الإيطالي إثر تدفق المهاجرين من تونس وحدها على الجزر الإيطالية بتسـونامي بشـرى، إلا أن التسـونامي البشـرى الحقيقي اسـتهدف القارة الأوروبية عن غيرها بعدما ضـربت ثورات الربيع

[164]هوجو برادى، مرجع سابق، ص277.
[165]هوجو برادى، المرجع السابق نفسه.

العربي سوريا وليبيا ومصر واليمن، وما تبعها من تغيرات كبرى سياسياً و اقتصادياً و اجتماعياً للمشهد العربي و الشرق الأوسطي بدأً من العام(2011) وحتى يومنا هذا، فقد كان أمل الشعوب من الربيع العربي الإطاحة بنظم الحكم الاستبدادية من ليبيا إلى سوريا، و إقامة أنظمة حكم ديمقراطية ليبرالية توفر حياة كريمة للشعوب العربية، إلا أنه لم يسفر الربيع العربي عن تأسيس نظم ديمقراطية بل دفع بالبلاد العربية لحالة صعبة من زعزعة الأمن، فازت بها المنظمات الإرهابية و الحركات الإسلامية المتطرفة لصالح نفوذها و مصالحها. وأسوأ المشاهد تحققت على الأراضي السورية منذ العام(2011) لتحولها ساحة حرب لها أبعاد مختلفة مُعقدة فيها جانب الاقتتال الأهلي الدموي، وبها فرق من جيوش العالم تتصارع وتتقاتل حفاظاً عن مصالح القوى الإقليمية والدولية، ويدفع ثمن ذلك وذاك الشعب السوري بين الموت والبحث عن اللجوء هرباً من الموت، وبتسلسل و تسارع الأحداث تزايدت موجات اللاجئين نحو الدول الأوروبية ،وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية لديها خبرة تمتد لعقود طويلة في استقبال اللاجئين ، إلا أن العدد المتزايد من اللاجئين والطرق الجديدة التي يتبعها المهاجرين غير النظاميين في دخول حدود الدول بطرق غير

قانونية مثلت تحدى صـــعب للعديد من الدول الأوروبية ، من الصـــعب عليها مواجهة هذا التحدي بشكل يسير[166].

بالإضـــافة لما ســـبق، فتبعاً للمعلومات المتاحة، أعلى نســـب للمواطنين غير النظاميين في دول الاتحـاد الأوروبي خلال عـامي (2011-2012)، هم الأفغان والباكســـتانيون. ومنذ العام(2013)، حدث تغير كبير فأصـــبح الســـوريـون هـم الـعـدد الأكـبر الموجودين في دول الاتحاد الأوروبي بشـــكـل غير نظـامي وتم القبض عليهم، وأســتمر ذلك الوضــع على مدار العامين (2014 ،2015)، ثم سجل أعداد السـوريون انخفاض كبير فوصـــل عددهم حوالي (214 ألف) في العـام (2016)، وأصـــبح الباكســـتانيون ثاني أكبر مجموعة يتم الـقـبـض عـلـيـهـم في الاتـحـاد

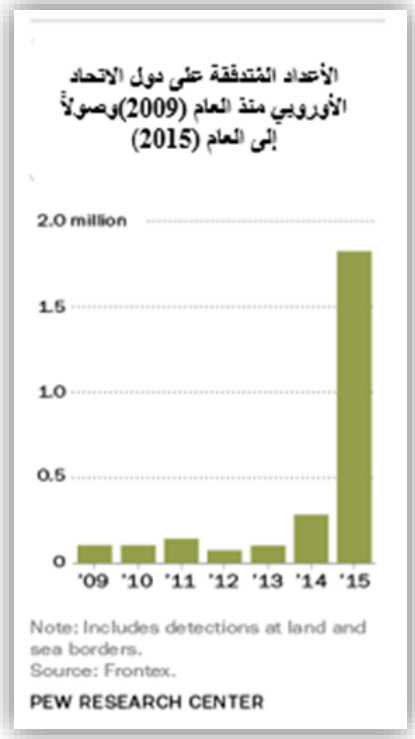

[166]المرجع السابق نفسه.

الأوروبي خلال العام(2013،) والإريتريين خلال العام (2014)، والأفغان في العامين (2015 و2016)، كما تُبين البيانات المسجلة من عدة دول أوروبية (بيانات غير مكتملة لبلغاريا وألمانيا واليونان وإسبانيا وكرواتيا ولكسمبورغ والبرتغال والســـويد) بأن الهجرة غير النظامية لم تبقى حكر على الذكور، إنما أيضاً الإناث، ومتوسط الأعمار من (18 إلى 34) سنة، وارتفعت نسبة الإناث المضـــبوطين كمهاجرين غير نظاميين من (13%) في عام 2008 إلى (24%) بحلول العام (2016).[167]

[167]دخاله مسعود، مرجع سابق، ص142-144.

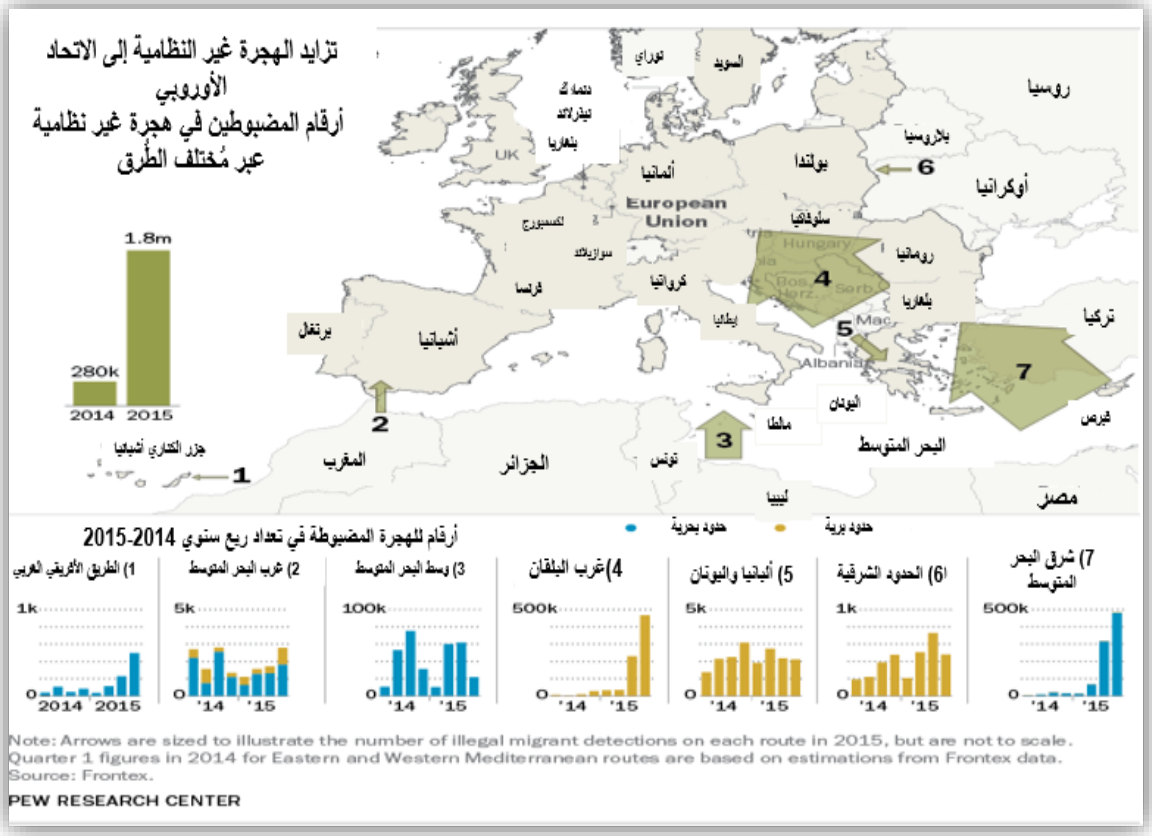

ب) كوفيد 19 والهجرة غير النظامية في أوروبا: -

في ظل جائحة كوفيد 19، حاولت الدول الأوروبية أن تُعالج مُشـــكلتها مع الهجرة غير النظامية بما يترآى لها من ســياســات، بخاصــة في ظل جائحة اجتـاحـت العـالـم وفرضـــت مفرداتهـا على مختلف جوانـب الحيـاة

الاجتماعية، الاقتصـادية، والسـياسـية، وفي مشـهد غير متوقع قررت الحكومتان البرتغالية والإيطالية منح تسـوية قانونية واسـعة النطاق للمهاجرين غير النظاميين من خارج الاتحاد الأوروبي. وهذا يشمل تصاريح العمل والحصـول على الرعاية الصحية لفترات مؤقتة[168]. علماً بأنه طبقاً للإحصـائيات كما يُظهر الرسـم البياني، أعداد الهجرة غير النظامية

[168] **Should EU countries regularise undocumented migrants due to the COVID-19 pandemic?** June 04, 2020 **https://martenscentre.eu/news/should-eu-countries-regularise-undocumented-migrants-due-covid-19-pandemic (cited at 10 October 2020)**

المتوافدة على الاتحاد الأوروبي في العام (2019) ما قبل ظهور كوفيد 19، أقل بكثير عن العام (2016)، والعام (2015).

رغماً عن اختلاف ردود الفعل والأراء حول الإجراء الاحتوائي الذي اتخذته كل من إيطاليا والبرتغال، ولكن كثير من المُحللين يجدوه إجراء حكيم خاصة في ظل وباءCOVID-19 ، حيث أن تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين المقيمين بشكل مؤقت. من وجهة نظر وبائية، فإن هذا العرض

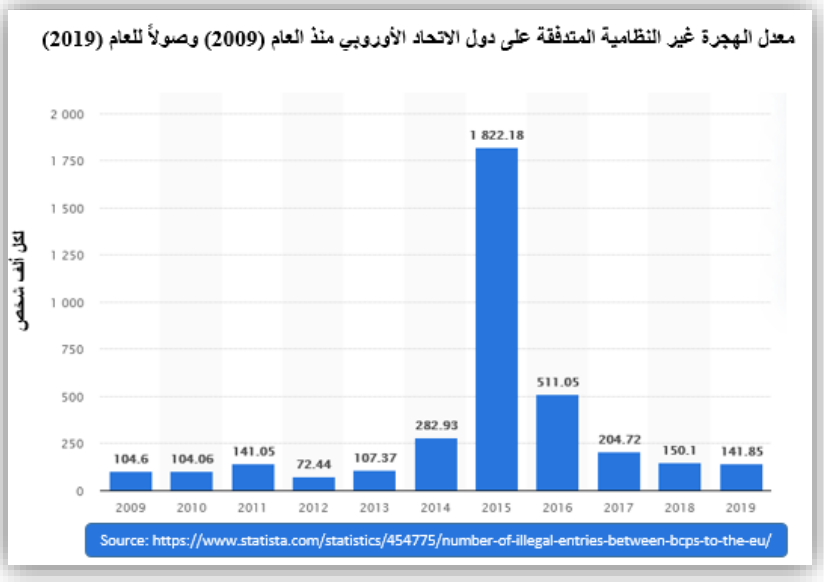

منطقي تمامًا، حيث لا يمكن تطبيق العديد من التدابير الحديثة والمستقبلية، بما في ذلك اختبار الأشخاص أو عزلهم أو تعقبهم وتحديد

جهات اتصـــالهم الاجتماعية في حالة الإصـــابة، على المهاجرين غير النظاميين الذين يتجنبون أي اتصـــال بالســـلطات واســـتخدام الهواتف المحمولة المدفوعة مسبقًا.[169]

- ✓ **ألمانيا**

في ألمانيا الوضـــع كان مُختلف عما حدث في إيطاليا والبرتغال، يعيش ما يقدر بـــ(200.000) إلى (600.000) مهاجر غير نظامي في ألمانيا، وغالبًا ما يكون هؤلاء الأشـــخاص عمال نظافة أو مقدمي رعاية أو يعملون في المطاعم. يذهبون إلى العمل حتى لو كانوا مرضـــى، لأنهم لا يملكون مدخرات ولا يمكنهم الحصـــول على أي شـــكل من الدعم المالي. كتب (PICUM) منصـــة التعاون الدولي بشـــأن المهاجرين غير النظاميين، وهي شـبكة من المنظمات غير الحكومية، في بيان صـحفي: "في سـياق انتشـار الوباء، يجب على الدول أن تضمن أن الرعاية الوقائية والسلع والخدمات والمعلومات متاحة ومتاحة للجميع، بغض النظر عن وضـع إقامتهم"، كما دعـت المنظمـات غير الحكوميـة مثـل Andocken الحكومـة الألمـانيـة إلى

[169] Ibid.

التحرك: عندما بدأت الجائحة، كانت جميع المعلومات الرسمية تقريبًا متاحة باللغة الألمانية فقط. في رسالة مفتوحة إلى الحكومة، طالبت (40) منظمة غير حكومية باتخاذ تدابير عاجلة لضمان إتاحة الاختبارات والعلاج لـ COVID-19 للمهاجرين مجانًا -وأن بياناتهم الشخصية قد لا يتم نقلها إلى سلطات الهجرة.[170] وقد صرح متحدث باسم وزارة الداخلية إنه لا توجد خطة لتغيير اللوائح الخاصة بتوزيع البيانات. وأن جميع المهاجرين يمكنهم الوصول إلى الفحوصات والعلاج من عدوى-COVID 19.

ذلك الأمر صحيح من الناحية النظرية فقط، كما تقول ستيفاني كيرشنر من المنظمة غير الحكومية "Ärzte der Welt" (أطباء العالم). وتشير إلى أن طالبي اللجوء يمكنهم بالفعل الحصول على اختبارات COVID-19 مجانًا، لكنهم بحاجة إلى إبراز وثيقة من مكتب الرعاية الاجتماعية -وهذا المكتب

[170] Andrea Grunau, **Coronavirus pandemic poses threat to undocumented migrants, 13.05.2020 https://www.dw.com/en/coronavirus-pandemic-poses-threat-to-undocumented-migrants/a-53425104 (cited 10 October 2020)**

ملزم بتمرير جميع البيانات إلى سلطات الهجرة، مما قد يؤدي إلى إجراءات الترحيل.[171]

على جانب أخر، وقع (27) نائباً من أصل (69) نائباً عن الحزب اليساري الحزب اليساري الألماني Die Linke على رسالة تطلب من المستشارة أنجيلا ميركل ووزير الداخلية هورست سيهوفر مطالبة الدولة ليس فقط بمنح 1500 يورو كمساعدات دائمة وليست فقط لمكافحة فيروس كورونا لكل شخص يقيم بشكل غير نظامي في ألمانيا، بل وأيضاً إضفاء الشرعية على هؤلاء الأشخاص بإصدار "عفو عام فوري لجميع المقيمين بصورة غير نظامية، وتعليق جميع عمليات الترحيل، علماً بأنه في السنوات الأخيرة، انخفض عدد عمليات الترحيل. في نهاية العام(2019)، أفاد المكتب الاتحادي الألماني للهجرة واللاجئين أن حوالي (250000) طالب لجوء يجب عليهم مغادرة البلاد.[172]

[171] Andrea Grunau,Ibid.

[172] **Germany should pay illegal migrants €1,500 in coronavirus aid and grant them amnesty, demands leftist party, April 27, 2020.** **https://rmx.news/article/article/germany-should-pay-illegal-migrants-1-500-in-coronavirus-aid-and-grant-them-amnesty-demands-leftist-party-mps (cited at 10 October 2020)**

خلقت أزمة فيروس كورونا وضعا جديدا. وأوضح بيرند ريكسينجر، زعيم Die Linke، أن الأشخاص الذين ليس لديهم أوراق لا يمكنهم الوصول إلى نظام الرعاية الصحية، وذلك يُمثل خطر كبير.

تدفع ألمانيا بالفعل أصدرت الحكومة الألمانية مؤخرًا أرقامًا تسلط الضوء على المبلغ الذي أنفقته ألمانيا على المهاجرين، بما في ذلك رقم قياسي بلغ (23 مليار) يورو في العام (2018)، بما في ذلك إعانات الإيجار ومدفوعات البطالة وايضاً مبالغ ضخمة للمهاجرين في البلاد، بما في ذلك المزايا الاجتماعية والإسكان والتعليم. وكانت المدن أيضًا في مأزق للحصول على مليارات إضافية، حيث أنفقت هامبورغ وحدها (5.35 مليار) يورو على المهاجرين بين العامين (2015 و2019).[173] وفيما يتعلق بدمج القوى العاملة، وجدت دراسة مهمة صادرة عن المكتب الاتحادي الألماني للهجرة واللاجئين (BAMF) في العام(2019) أن (65 %) من (7500) مهاجر تمت مقابلتهم لا يزالون عاطلين عن العمل.

[173] Ibid.

فنشـط سـياسـيون حزب Die Linke الألماني في دعوة البلاد لقبول المزيد من المهـاجرين، ليس منفرد، وصـرح سـيـاسـيون بـارزون عبر الطيف السـياسي إن ألمانيا لديها مسـاحة أكبر لاسـتقبال المهاجرين على الرغم من أن ألمانيا واحدة من أكثر الدول كثافة سكانية في أوروبا.

✓ **النمسا**

أظهرت الهجرة غير النظامية في النمسـا انخفاضًـا عامًا في العام (2019). ومع ذلك، منـذ يوليو للعـام(2020)، زاد عـدد المهـاجرين غير النظـاميين المتجهين إلى النمسـا مرة أخرى، وفقًـا لتقرير التهريـب النمسـاوي للعام(2019).

ووفقًا لتقرير التهريب، حاول (3590) شـخصًـا دخول النمسـا بشـكل غير نظامي، بين يوليو وأغسـطس من العـام (2019)، فـإن الرقم يمثل زيـادة قـدرهـا(800) ضـبطيـة أو (22.28 %)، حيـث أنـه في العـام (2020)، بين شـهري يوليو وأغسـطس، حاول مجموعه (4390) شـخصًـا دخول النمسـا

بطرق غير نظامية، رغماً عن تأثير حالة جائحة فيروس كورونا وانخفاض عدد المهاجرين غير النظاميين خلال طوال العام(2020).[174]

صرح وزير الداخلية كارل نهامر على أن "عدد الاعتقالات في الأيام والأسابيع الأخير من العام (2020) يظهر المحاصرة الفعالة للمهاجرين غير النظاميين، وأنه سيتم الاعتماد بشكل متزايد على استخدام الطائرات بدون طيار لمراقبة حدودنا "، وجاءت تصريحاته خلال لقائه برئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، ووزير الهجرة نوتيس ميتاراشي، ووزير حماية المواطنين ميخاليس كريسويدس، الذي عقد في 25 أغسطس من العام (2020)، في اليونان، بشأن وضع الهجرة.

✓ **بريطانيا**

اتخذت حكومة المحافظين نهج صارمة بشكل متزايد بشأن الهجرة خلال السنوات الأخيرة، ولكن يبدو أن تفشي COVID-19 قد خفف من نهجها،

[174] **Number of Illegal Migrants in Austria Increased in July & August,** September 21, 2020 **https://www.schengenvisainfo.com/news/number-of-illegal-migrants-in-austria-increased-in-july-august/ (cited at 10 October 2020)**

فلقد تم تهميش سياسة "البيئة المعادية" الشائنة في عهد تيريزا ماي بهدوء، ولكن هناك رغبة أكيدة في الحد من الهجرة غير النظامية إلى المملكة المتحدة. بسبب تفشي المرض، كان هناك عدد من التغييرات في القواعد التي تؤثر على المهاجرين غير النظاميين في المملكة المتحدة في العام(2020)[175]

تم الافتراض مؤخرًا أن رئيس الوزراء، بوريس جونسون، كان على وشك تقديم عفو عن جميع المهاجرين غير النظاميين في المملكة المتحدة، إلا أن هناك مشكلة كبيرة تتعلق بالعفو عن اللجوء، فهي لا تتناسب تمامًا مع أيديولوجية المحافظين. الحكمة السائدة في التيار المحافظ هي أن الهجرة غير النظامية تضر بالبلاد، وفريق بوريس جونسون، كثير منهم مرتبطون بضوابط صارمة على الهجرة، كما أن وزيرة الداخلية، بريتي باتيل، عززت موقفها في الآونة الأخيرة واتخذت موقفا متشددا بشأن الهجرة غير النظامية، مثلما يهوى اليمين المتشدد لحزب المحافظين[176].

[175] Reiss Edwards, **New Rules for Illegal Migrants in UK 2020 , June 21 2020 https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=46fcfb39-9a3d-4e19-9aaa-d66dc4a2ee9c (cited at 10 October 2020)**
[176] Ibid>

وفقًا لتقارير عدة صحف بريطانية، خططت الحكومة البريطانية لتوفير رحلات أسبوعية لإعادة المهاجرين الذين يصلون إلى المملكة المتحدة عبر القناة الإنجليزية في محاولات هجرة غير نظامية. وقد تم الكشف عن ذلك بعد طلب حرية المعلومات الذي قدمته صحيفة الديلي تلغراف البريطانية، وقد كشفت وزارة الداخلية البريطانية أنه "من المقرر إخراج ما لا يقل عن (1000) شخص من البلاد وإرسالهم إلى فرنسا وإيطاليا وألمانيا"، وأكدت أنها تخطط "لمزيد من الرحلات في المستقبل" بالترتيب. من أجل "زيادة عدد العائدين الذين ترغب البلدان في قبولهم في كل رحلة".[177]

ووفقًا للجنة الحسابات العامة البرلمانية، فإن وزارة الداخلية "أعادت، أو ساعدت في العودة، ما يزيد قليلاً عن(13100)شخص، كما عاد(5600)شخص طواعية. ولفتت اللجنة إلى أن من وافقوا على العودة الطوعية

[177] Emma Wallis, **UK government plans 'weekly flights' to return Channel migrants 21/9/2020**
https://www.infomigrants.net/en/post/27430/uk-government-plans-weekly-flights-to-return-channel-migrants (cited at 10 October 2020)

"انخفضوا من متوسط (1200) شهريًا في العام (2015) إلى قرابة (460) شهرياً في العام(2019).[178]

كما أوضحت لجنة الحسابات العامة البرلمانية إنه على الرغم من أن وزارة الداخلية كانت تمنع "أعدادًا متزايدة من الأشخاص من دخول البلاد بشكل غير نظامي، إلا إن العديد من الأشخاص الذين كانت حكومة المملكة المتحدة تأمل في إبعادهم لم يتم ترحيلهم بسبب "الطعون القانونية المتأخرة في الترحيل". ونتيجة لهذه التحديات، أفرجت وزارة الداخلية عن (14900) شخص أو (62%) من المهاجرين المحتجزين من مراكز ترحيل المهاجرين في العام (2019).

وجدت اللجنة أن وزارة الداخلية لم تقدم "أي دليل على أنها حاولت فهم وإدارة هذه التحديات بفعالية.[179]

وأخيراً ففي العام(2019)، أعلنت الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية، عن خطط لتقديم ميثاق جديد بشأن الهجرة

[178] Ibid.
[179] Ibid.

واللجوء من شأنه أن يضع مقترحات للإصلاح ورؤية لتوجيه كيفية تعامل الكتلة المكونة من (27) دولة مع الموضوع في السنوات القادمة، ورغماً عن التأجيل المُكرر للفصح عن الميثاق الجديد، ولكن في برنامج عملها لعام (2020)، قالت المفوضية إنها تريد تقديم "نظام هجرة ولجوء أكثر مرونة وأكثر إنسانية وفعالية[180]."

ثالثاً: اتجاهات الهجرة الدولية ودول مجموعة العشرين: -

حين تتسع زاوية الرصد دون تسليط الضوء على مكان محدد، نجد أن حركة السكان عالمياً، والعوامل الجاذبة للهجرة ترتبط بشكل وثيق بتوافر عوامل الرفاهية في الدول الغنية التي تُشكل مقاصد جاذبة سواء للمهاجرين أو طالبي اللجوء، وكما جاء بالتقرير العالمي لاتجاهات الهجرة والانتقال الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، ويليها دول الاتحاد الأوروبي،

[180] Eric Reidy, **Briefing: In search of a more humane EU migration and asylum policy, 21 May 2020**
https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2020/05/21/EU-new-pact-migration-asylum (cited at 10 October 2020)

وأيضـــاً عـدة دول يجمعهم واحـد من أغنى الكيـانـات الاقتصـــاديـة على المستوى العالم وهي مجموعة العشرين.[181]

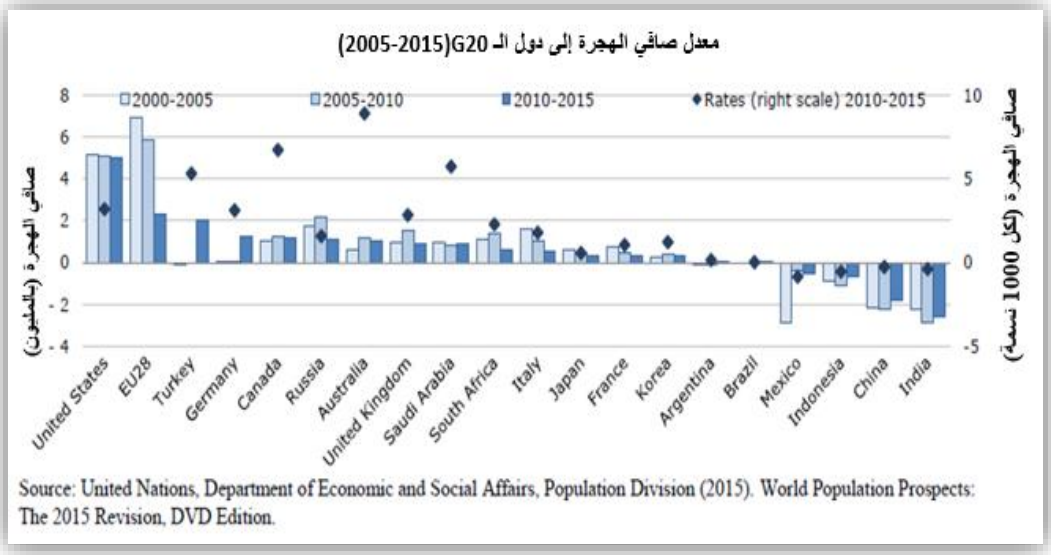

[181] G20 GLOBAL DISPLACEMENT AND MIGRATION TRENDS REPORT 2017 © OECD 2017, p5.

*تاريخياً: يُعتبر توافد الهجرة لمجموعة العشـرين إيجابياً دائماً منذ العام (1950)، باسـتثناء الفترة (1960-65)، وهـي الـفـتـرة الـوحـيـدة الـتي كانـت فـرنسـا وليست الولايات المتحدة أكبر بلد جاذبة للهجرة في مجموعة العشـرين. ولكن منذ بداية التسـعينات، ازداد عدد سـكان مجموعة العشـرين بنحو (2 مليون) شـخص سـنويا بسـبب الهجرة [182].

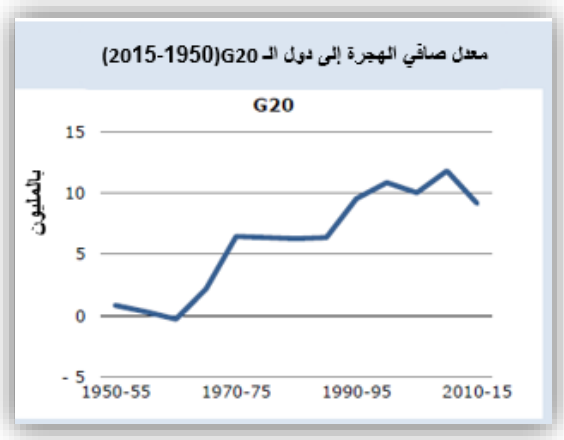

[182] G20 GLOBAL DISPLACEMENT AND MIGRATION TRENDS REPORT 2017 © OECD 2017, p6.

فقد ازداد عدد سكان مجموعة العشرين بمقدار (10 ملايين) نسمة بين العام (2010) والعام(2015) بسبب الهجرة الصافية، التي بلغت أعلى مستوياتها منذ أوائل الخمسينيات، فمثلت الولايات المتحدة المركز الأول في استقبال مجموعات بشرية بين العام (2010) والعام (2015)، وجاءت تركيا، التي استقبلت عددا كبيرا من اللاجئين مؤخرا، ثاني أعلى مُستقبِل للهجرة بما يتعدى (2 مليون) لاجئ ومُهاجر، ثم ألمانيا بما يزيد عن (1.2 مليون).[183]على مستوى أخر، استقبلت بعض الدول خلال الفترة(2010-

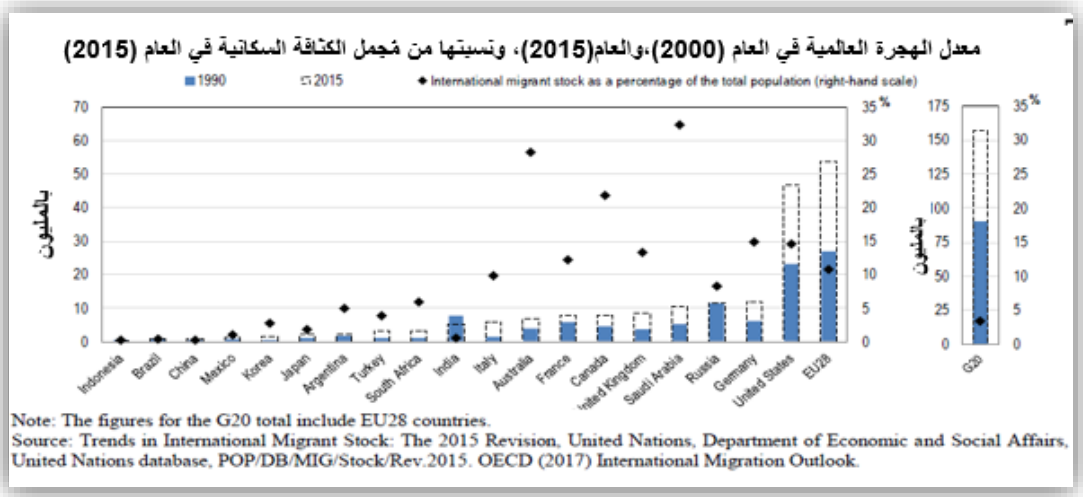

Note: The figures for the G20 total include EU28 countries.
Source: Trends in International Migrant Stock: The 2015 Revision, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2015. OECD (2017) International Migration Outlook.

[183] Ibid.

2015)، معدلات عالية من الهجرة، مثل أستراليا وكندا وروسيا وأيضاً المملكة العربية السعودية.[184]

علماً بأنه منذ العام(1990)، زاد عدد المهاجرين الدوليين في مجموعة العشرين بنحو (67 مليونا) (75%)، أي أسرع من بقية العالم الذي نما بنسبة (38%)، ولم يتراجع حجم المهاجرين الدوليين أنذاك إلا في الهند وإندونيسيا والبرازيل، وفي الفترة (1990-2015) تضاعف عدد المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في إيطاليا تضاعف عدد المهاجرين أربع مرات، كما تبلورت ظاهرة الهجرة في كوريا حديثاً حيث أنها في العام (1990) لم تتجاوز (50 ألف) مهاجر، وفي العام(2015)، وصلت (1.3 مليون).[185]

وتسهم الهجرة مساهمة كبيرة في نمو القوى العاملة في العديد من بلدان مجموعة العشرين، واستفادة تلك الدول من الموارد البشرية الأصغر سناً بإدماج المهاجرين كعمالة في مختلف المجالات، وتعتمد تلك الممارسات الجيدة بتطبيق ثلاثة ركائز: (1) التقييم الفعال وتفعيل وتنمية مهارات

[184] Ibid.
[185] G20. Opcit. P.7

المهاجرين واللاجئين؛ (2)منع استغلال العمال المهاجرين ومنع السلوك التمييزي؛ (3) تعزيز التعاون مع الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والحوار بين البلدان المستقبلة والمرسلة[186].

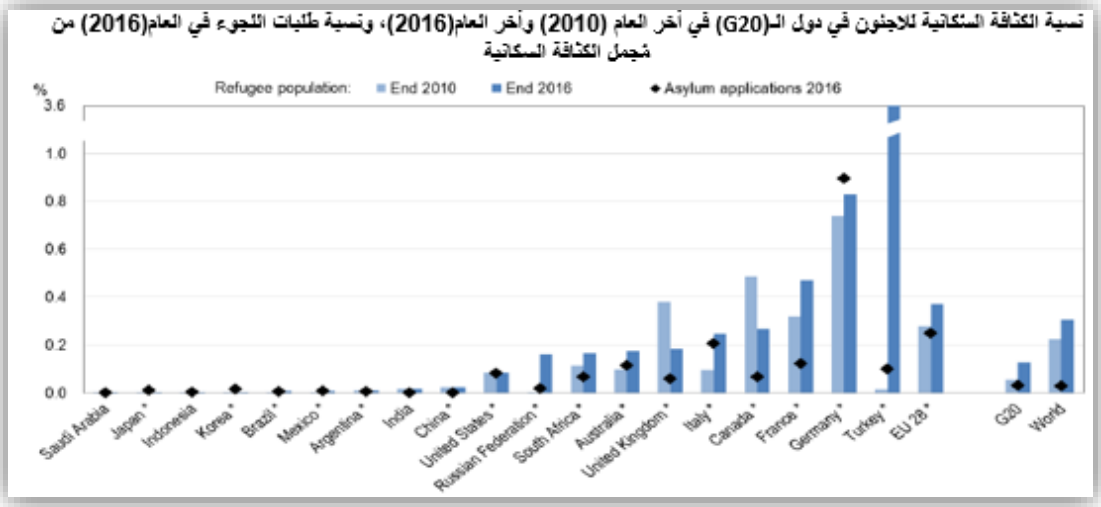

حيث يوجد حول العالم ما يُقدر بـــ (22.5 مليون) لاجئ وهم (0.3%) من سكان العالم، تستضيف منهم الدول الأعضاء في مجموعة العشرين (6 ملايين لاجئ) أي (27% من المجموع العالمي)، مقابل(2.4 مليون) لاجئ في العام(2010)، تركيا وألمانيا هم أكثر دولتين لهم مساهمات كبيرة في جهود التضامن الدولية لاستيعاب مشكلة اللاجئين، ومؤخراً تلحق بهم النمسا،

[186] Ibid.

ولا تستضيف بلدان مجموعة العشرين الأخرى سوى عدد قليل جدا من اللاجئين، إما لأن موقعها الجغرافي يجعلها وجهات غير مرجحة، أو لأنها ليست أطرافا في اتفاقية اللاجئين لعام(1951) [187].

في العام(2016)، كان هناك حوالي (2 مليون) طلب لجوء حول العالم بنسبة (0.04%) من سكان العالم، وتم تقديم (88%) من تلك الطلبات لدول مجموعة العشرين، منها (40%) في ألمانيا وحدها. وبلغ عدد طلبات اللجوء المسجلة في العام (2016) في مجموعة العشرين ما يقرب من أربعة أضعاف متوسط رقم الفترة (2005-2010)، وخلال هذه الفترة السابقة، كانت جنوب أفريقيا هي أكبر بلد في مجموعة العشرين تتلقى أعلى نسبة من طلبات اللجوء، بمتوسط يزيد عن (120 ألف) طلب في السنة، وهو ما يمثل تدفقا سنويا قدره (0.2 %) من نسبة سكانها، وحوالي (60 %) من تلك الطلبات مواطنون من زمبابوي المجاورة. ومن بين (2.6 مليون) طلب لجوء تلقتها بلدان الاتحاد الأوروبي الـ (28) بلدا في العامين (2015 و2016)، كان حوالي (780 ألف) طلب، أو الثلث، يتعلقون بالقصر

[187] G20, opcit. P.13.

(الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة)؛ وكان (550 ألف) دون سن (14 عاما)، بينما كان (230 ألف) تتراوح أعمارهم بين (14 و17) عاما، منهم نحو (20 %) من القصر غير المصحوبين بذويهم. وفيما يتعلق بالقرارات المتخذة في العامين (2015 و2016)، كانت معدلات القبول الإجمالية قريبة من (58 %)، ولكنها كانت (62 %) للأطفال الذين تقل أعمارهم عن (14 سنة) وحوالي (70 %) في الفئة العمرية (14-17 سنة.) في تركيا، يمثل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (18 عاما) حوالي (45%) من (3 ملايين) لاجئ سوري.[188]

وذلك يوضح السبب الرئيسي وراء شغف دول القارة الأوروبية العجوز في استقبال المهاجرين واللاجئين الذين هم أعداد ضخمة من الشباب أو الأطفال، حتى يكونوا مثل شريان جديد يضخ الحيوية في المجتمع الأوروبي الذي يتكون من فئات عمرية متقدمة في السن يفوق عدد وفياته عدد المواليد من أبناء الدول الأصليين، فتستند تلك الدول على اللاجئين

[188] Ibid.

الأصـغر سـناً وتعلمهم وتمنحهم سُـبل الحياة لتُثرى ثروتها البشـرية التي تحتاجها في تشغيل مصانعها ودوران ألاتها الصناعية والإنتاجية.

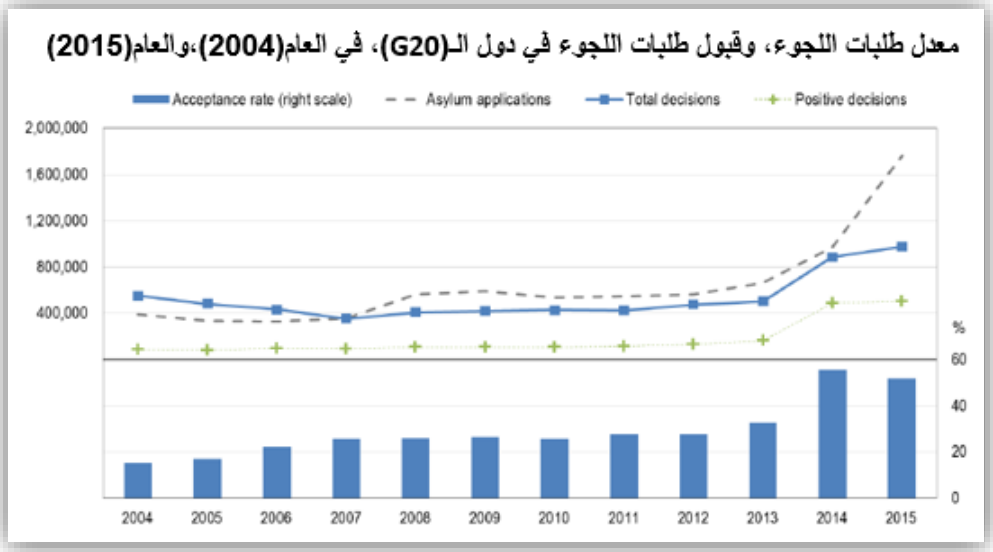

مثَل العام (2015)، الفترة الزمنية الأعظم في تدفق المهاجرين بنسب فاقت أي فترات زمنية سابقة عنها، في دول الاتحاد الأوروبي تحقق حينها ما يقرب من مليون قرار بقبول لجوء، وتصدرت ألمانيا الدول المُستقبلة لأكبر الأعداد، وفى العام (2016) زاد العدد مرة أخرى ليصل بما يُقدر بأكثر من (1.6 مليون) لاجئ.[189]

[189] Ibid.

وقد بلغ عدد قرارات قبول اللجوء في دول المجموعة عشـــرين حوالي (52 %)، أي ضـــعف معدل الذي تم إقراره خلال فترة (2005-2010)، فمثلاً روســـيا خلال فترة(2005-2015)، كان لديها أعلى معدل لقبول اللجوء، وذلك يرجع لأن قوانينها تمنح فكرة اللجوء المؤقت للمواطنين الأوكرانيين، وبصرف النظر عن مثل هذه الحالات، تراوح متوسط معدل القبول خلال هذه الفترة بين (10%-15%) في بلدان مثل اليابان وجنوب أفريقيا وكوريا والأرجنتين، وإلى أكثر من (50%) في الهند وتركيا .وبالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي، كان معدل القبول (33%) خلال هذه الفترة، ولكنه وصـــل إلى (61%) في العام (2016).[190]

كما بلغ عدد اللاجئين الســـوريين في أوروبا بين (إبريل 2011-ديســـمبر 2015) حوالي (897.645) لاجئ، توزعوا على حوالي (37) دولة أوروبية بنسب، (59%) في ألمانيا وصربيا، (29%) في السويد وأستراليا وهنغاريا والدنمارك، و(12 %) على باقي دول الاتحاد الأوروبي.[191] ومجمل عدد اللاجئين الســـوريين منذ العام (2012) إلى العام (2016)، هو

[190] Ibid.

[191] **أعداد وتوزع اللاجئين السوريين في العالم، Feb 26, 2016**
https://www.youtube.com/watch?v=Mx9yXDaMlMo cited at June 2018

(4.715.695)، منهم (2.1 مليون) لاجئ سـوري في مصـر والأردن والعراق، (1.9 مليون) في تركيـا، (26.700 لاجئ) في جنوب افريقيـا. كمـا بلغ عـدد اللاجئين المُسـجلين بمخيمات الشـام في العام (2016)، (470 ألف) لاجئ، (49%) منهم إنـاث، (51%) منهم ذكور، وحوالي (420 ألف) تواجـدوا في

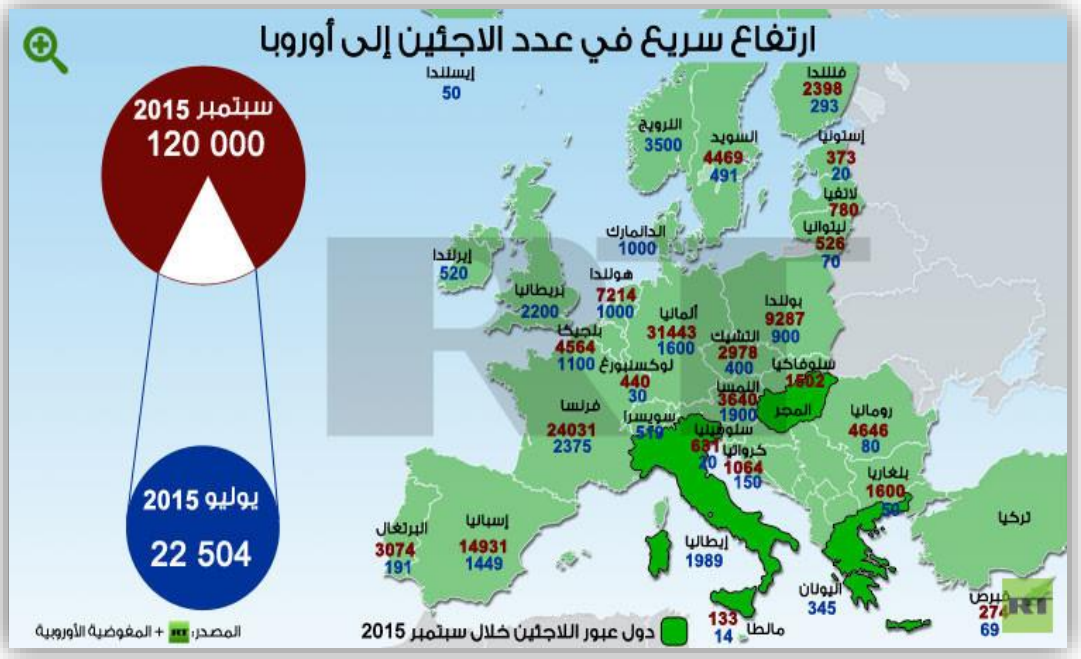

مناطق ريفية ومدنية.[192] فيما يلي خريطة تعرض القفزة التي حدثت في أعداد اللاجئين المتوجهين إلى أوروبا على مدار العام(2015)، وهي السـنة

[192]المرجع السابق ذكره

الأغزر في طلبات اللجوء وخاصة التوافد السوري على أوروبا، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى التقلب المتزايد وعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط وأفريقيا، وتوضح الخريطة أن اليونان والمجر ومالطا وإيطاليا، أتخذها اللاجئين كدول عبور وليست استهداف للإقامة.

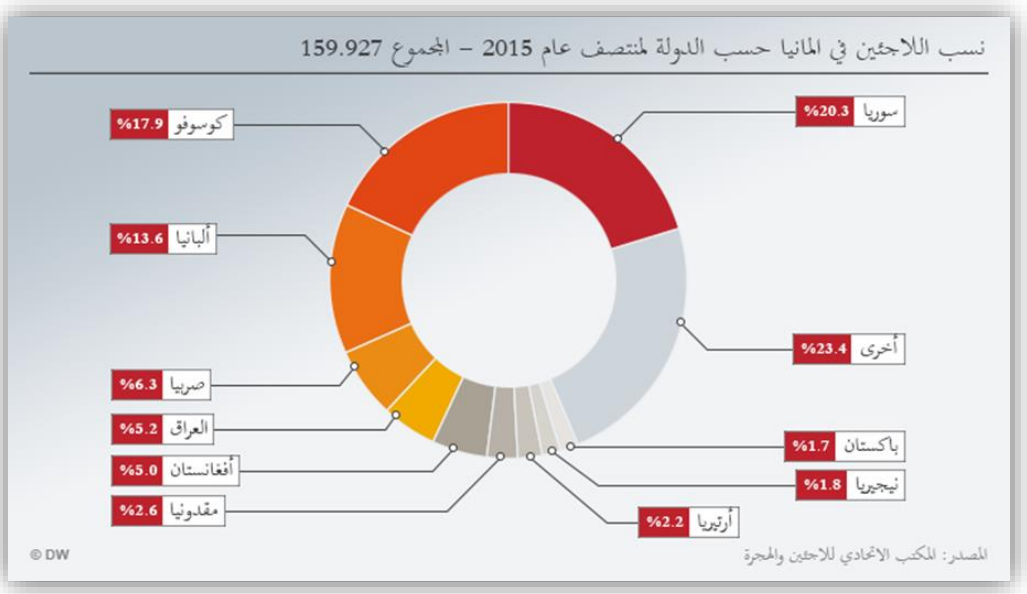

على منحى أخر قبل العام(2011)، كان عدد السوريين المُقيمين بالسعودية لا يتعدوا ربع مليون سوري، بحلول العام(2015)، أصبح التواجد السوري داخل السعودية حوالي (750 ألف) سوري، فزاد(200 ألف) بإقامة دائمة، وأكثر من(300 ألف)بتأشيرات مؤقته. وقررت

المملكة السعودية تقنين أوضاعهم بقانون لم الشمل، ومنح فرص للعمل وللدراسة.[193]

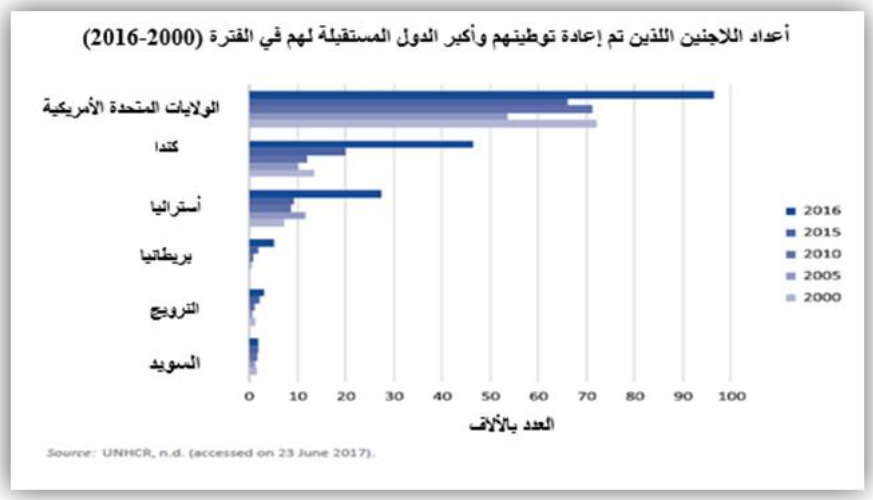

فيما يلي تُظهر الجداول أكبر عشر دول مُصدرة ومُستقبلة للمهاجرين في العام(2015)، مع العلم أن ذلك الرصد لا يشتمل على (5.2 مليون) لاجئ ونازح فلسطيني داخل وخارج حدود فلسطين[194].مع ملاحظة أن الدول

[193] كم عدد اللاجئين السوريين في السعودية؟ Sep 8, 2015
https://www.youtube.com/watch?v=s6o_INqytJY

[194] **A compilation for politicians, journalists and other concerned citizens, THE REFUGEE CRISIS THROUGH STATISTICS, 30 January 2017, p/5-6.**

العشر المُستقبلة للهجرة هي في أغلبها دول نامية، وخمس دول منهم يقعوا في جنوب الصحراء الأفريقي الفقير.

أكبر (10) دول مُستضيفة للمُهاجرين في نهاية العام (2015) المصدر: UNHCR		أضخم (10) جنسيات عدداً من اللاجئين في نهاية العام(2015). المصدر: UNHCR	
الدولة	عدد اللاجئين (بالمليون)	الدولة	عدد اللاجئين (بالمليون)
تركيا	2.5	سوريا	4.9
باكستان	1.6	أفغانستان	2.7
لبنان	1.1	الصومال	1.12
إيران	979.400	جنوب السودان	778.700
إثيوبيا	736.100	السودان	628.800
الأردن	664.100	الكونغو الديمقراطية	541.500
كينيا	553.900	جمهورية أفريقيا الوسطى	471.100
أوغندا	477.200	ميانمار/بورما	451.800
الكونغو الديمقراطية	383.100	أريتريا	411.300
تشاد	369.500	كولومبيا	340.200
إجمالي (9.3) مليون من (16.1) مليون لاجئ		إجمالي (12.3) مليون من (16.1) مليون لاجئ	

وإجمالا، استضافت البلدان في المناطق النامية (13.9 مليون) نسمة (86%) من مجموع اللاجئين في العالم، مقارنة بـ (2.2 مليون) نسمة (14 %) استضافتهم المناطق المتقدم، ووفقا لتصنيف الأمم المتحدة، فالمناطق المتقدمة هي أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا.

رابعاً: الربيع العربي والهجرة غير النظامية:-

بعد الموجات الثورية في المنطقة العربية، أصبحت الهجرة غير النظامية من أهم التحديات التي تواجهه المنطقة العربية، وتزايدت بشكل مُلفت للانتباه لدرجة جعلت المنطقة منبع رئيسي لتطور ظاهرة الهجرة غير النظامية سواء بين دول المنطقة، ودول الجوار مثل تركيا التي طالها العبء الأكبر أو انطلاقا من المنطقة للقارة الأوروبية، فتنتشر بشكل متضخم في كل من ليبيا ومصر وتونس والمغرب واليمن، وأيضاً عدة دول أفريقية تتخذ من الدول العربية، خاصة المطلة على البحر المتوسط، كمحطة عبور أو دولة ترانزيت للانتقال إلى أوروبا.

فمنذ بداية العام(2011)، وحتى منتصف العام (2014)، وصل للشواطئ الأوروبية من المنطقة العربية ما يزيد عن (140 ألف) فرد. وفى العام

(2014)، من مجمل (219 ألف) مهاجر غير نظامي، (171 ألف مهاجر) من ليبيا وصلوا للحدود الأوروبية، ومنذ بداية العام (2016)، وحتى سبتمبر من العام (2016)، وصل عدد المهاجرين واللاجئين الذين وصولوا لأوروبا عبر اليونان وقبرص وإسبانيا وإيطاليا حوالي (297 ألف) شخص، ذلك بالإضافة لمن لقوا حتفهم أثناء عبور البحر المتوسط (3.201 شخص)، وذلك الوضع سُمى بتدفقات "الهجرة المختلطة"، حين يسلك المهاجرين واللاجئين نفس الطرق ونفس الوسائل في السفر لدول المقصد.[195]

يعد البحر المتوسط وخليج عدن هم المسارات الأساسية في المنطقة تمر من خلالهم هذه التدفقات المختلطة، وتعتبر المنطقة العربية مسرح ومصدر لأكبر تحركات للهجرة واللاجئين في العالم. ووفقاً للفور نتكس، تقدر الهجرة غير النظامية إلى أوروبا بين عامي(2012-2013)، بحوالي(107 ألف)حالة، والزيادة السنوية تقترب من(48 %)، وتتصدر بلدان شمال أفريقيا محطة انطلاق لموجات الهجرة المختلطة، بشكل يصعب

[195]لبنى عصام عزام، المغترب العربى، نشرة غير دورية تصدرها إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة – جامعة الدول العربية العدد الخامس – يناير2017 ، ص2

التميز بين اللاجئين والمهاجرين الذين يصلوا لنفس بلد المقصد، ورغماً عن القوانين المُنظمة والحاكمة للحدود البرية والبحرية إلا أن هناك تزايد في وتيرة الهجرة غير النظامية من دول الشمال الأفريقي لأوروبا، ورغم انتهاج الدول الأوروبية سياسات صارمة وصعبه الإجراءات، إلا أن العوامل الجغرافية متمثلة في قرب المسافة، و الروابط التاريخية منذ الحقبة الاستعمارية، وما يتوفر في أوروبا من فرص للعمل و تحسين للأوضاع الاقتصادية، و الواقع الأليم الذى حل بالمنطقة منذ العام(2011)، فكل ذلك و ذاك يدفع بموجات كبيرة من النازحين و اللاجئين، يخاطروا بمخاطر الطرق غير النظامية، أملاً في الوصول للشواطئ الأوروبية والحياة الأفضل كما يظنون.[196] فالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط من أخطر السُبل، فيغرق كل عام ألاف الرجال والنساء والأطفال، أملاً في الوصول لأوروبا، فيتخذوا طرق بنقاط محدده للهجرة غير النظامية،

[196]المرجع السابق ذكره، ص3

وهي العبور من غرب أفريقيا وصــولاً لجزر الكناري الإســبانية، ومن ليبيا وتونس إلى مالطا وجزيرتي صــقلية ولامبيدوزا بإيطاليا، والكثير من يتخذ طريق تركيا حتى جزر اليونان، أو براً عبر تركيا ودول البلقان أو من روسـيا البيضاء وأوكرانيا.[197]

بيانات فرونتكس (Frontex) بشأن عمليات الكشف عن العبور غير الشرعي للحدود بين نقاط عبور الحدود بين العامين 2014 و2016

الطرقات	2014			2015				2016
	الفصل 2	الفصل 3	الفصل 4	الفصل 1	الفصل 2	الفصل 3	الفصل 4	الفصل 1
طريق شرق البحر الأبيض المتوسط	8,767	22,339	15,533	14,151	68,178	319,035	483,910	153,967
البحر	7,244	19,798	13,675	12,645	65,996	314,289	480,137	151,490
البرّ	1,523	2,541	1,858	1,506	2,182	4,746	3,773	2,477
غرب البلقان	3,011	9,086	27,920	32,950	34,559	229,746	466,783	108,649
طريق وسط البحر الأبيض المتوسط	53,054	75,263	31,291	10,252	60,179	61,745	21,772	18,766
طريق غرب البحر الأبيض المتوسط	1,496	2,880	1,412	985	1,729	1,680	2,610	1,408
البحر	680	2,555	1,074	630	1,431	1,547	2,132	1,307
البرّ	816	325	338	355	298	133	478	101

المصدر: فرونتكس (Frontex) 2015d؛ 2016d.

[197] المرجع السابق نفسه.

الشكل رقم 3: بيانات فرونتكس (Frontex) بشأن عمليات الكشف عن العبور غير الشرعي للحدود بين نقاط عبور الحدود بين العامين 2014 و2016

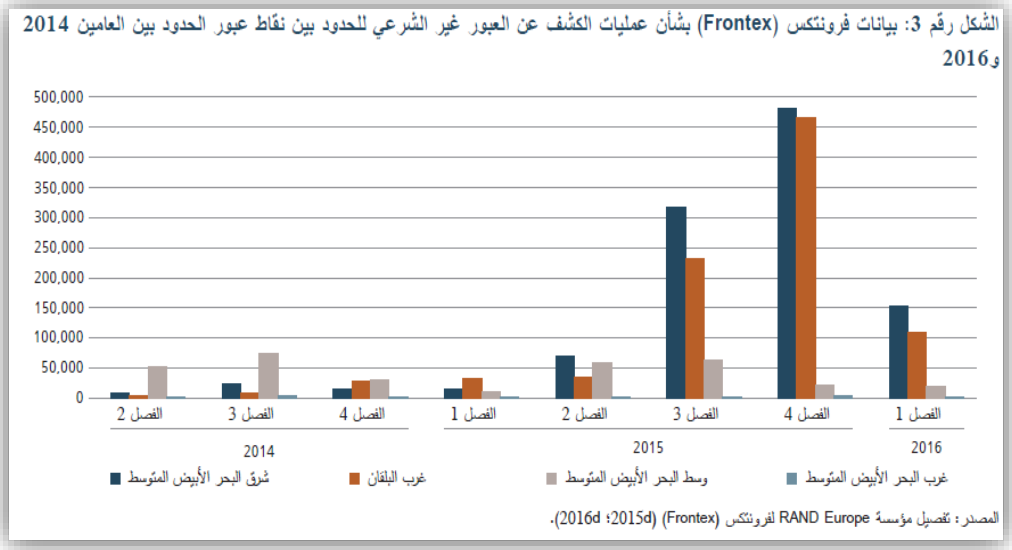

المصدر: تفصيل مؤسسة RAND Europe لفرونتكس (Frontex) (2016d؛ 2015d).

كما يُعد خليج عدن أحد الطرق السبل الرئيسية التي تسلكها موجات الهجرة المختلطة من شرق أفريقيا والقرن الافريقي، ليعبروا خليج عدن والبحر الأحمر وصولاً لليمن ومنها للسعودية أو أياً من بلدان مجلس التعاون الخليجي[198]، وهنا تعتبر كهجرة غير نظامية وليست لجوء، حيث أن بعض الدول مثل دول الخليج ليست مُستقبلة للاجئين، فمن يتسلل

[198] المرجع السابق، ص4

ويعبر حدودها يُعد مهاجر غير قانوني. وبعد تدهور الوضع اليمنى، غادر من اليمن قرابة(49.569) شخص متجهاً إلى جيبوتي وإثيوبيا وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان ومعظمهم عن طريق البحر أو البر، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإضافة لذلك يُعد ضبابية المشهد المعلوماتي عن حقيقة المهاجرين وحقيقة الأوضاع في الداخل اليمنى، عائق أكبر، فيستمر توافد مهاجرين غير نظاميين وصولاً لنقاط عبور في اليمن منذ العام(2008)وحتى(أغسطس 2013)، بما يزيد عن(434 ألف) شخص، مختلطين باللاجئين و طالبي اللجوء، فتشير التقديرات إلى أن عدد المهاجرين غير النظاميين من القرن الأفريقي إلى اليمن تجاوز المليون فرد، كما أن عدد المهاجرين من جيبوتي وحدها من يناير إلى إبريل من العام (2016) وصل(10 ألاف شخص).[199]

فيما يخص الهجرة اليمنية غير النظامية في السعودية، فوفقاً للمنظمة الدولية للهجر، أنه يصعب الحصول على تقديرات دقيقة عن أعداد

[199]المرجع السابق نفسه.

اليمنيين في السـعودية، ولكن في العام(2013)، تجاوز العدد مليون يمنى في الداخل السـعودي وتجاوزت قيمة التحويلات المالية من المملكة السعودية لليمن (1.4) مليار دولار سنوياً، بالإضافة إلى أنه تم ترحيل أكثر من (400 ألف) مهاجر يمنى منذ البدا في تنفيذ سـياسـات جديدة تخص المملكة.[200]

***فيما يلي جدول وشـكل بياني يوضـح نسـب ومعدلات الهجرة الدولية على مدار الفترة (1990-2017): -**

TABLE I.1: NUMBER AND AVERAGE ANNUAL CHANGE OF INTERNATIONAL MIGRANT STOCK BY DEVELOPMENT GROUP AND MAJOR AREA, 1990-2015

	International migrant stock (millions)				*Average annual change in migrant stock (millions)*			
	1990	*2000*	*2010*	*2015*	*1990-2000*	*2000-2010*	*2010-2015*	*1990-2015*
World	152.6	172.7	221.7	243.7	2.0	4.9	4.4	3.6
Developed regions	82.4	103.4	132.6	140.5	2.1	2.9	1.6	2.3
Developing regions	70.2	69.3	89.2	103.2	-0.1	2.0	2.8	1.3
Africa	15.7	14.8	16.8	20.6	-0.1	0.2	0.8	0.2

International migration report 2017

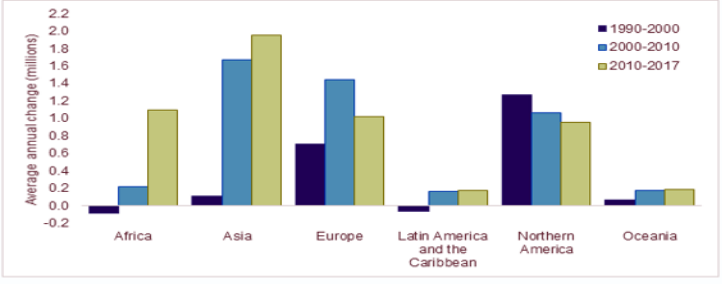

Average annual change in the number of international migrants by major area of destination, 1990-2017 (millions)

[200] مايكل نيوسون، داكس روكي، وهاري كوك، المهاجرون اليمنيون غير النظاميين في المملكة العربية السعودية، والآثار المترتبة على عودة
واسعة النطاق :تحليل لأوضاع المهاجرين اليمنيين العائدين من المملكة العربية السعودية، الجاليات العربيّة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي
يتقرير موجز لمجموعة العمل، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون في قطر، 2016، ص17.

- **كما توضـح الأشـكال التالية، طبقاً لموقع مفوضـية اللاجئين، أعداد اللاجئين حول العالم، وإين يعيشون، وأكثر البلدان استضافة لهم.**

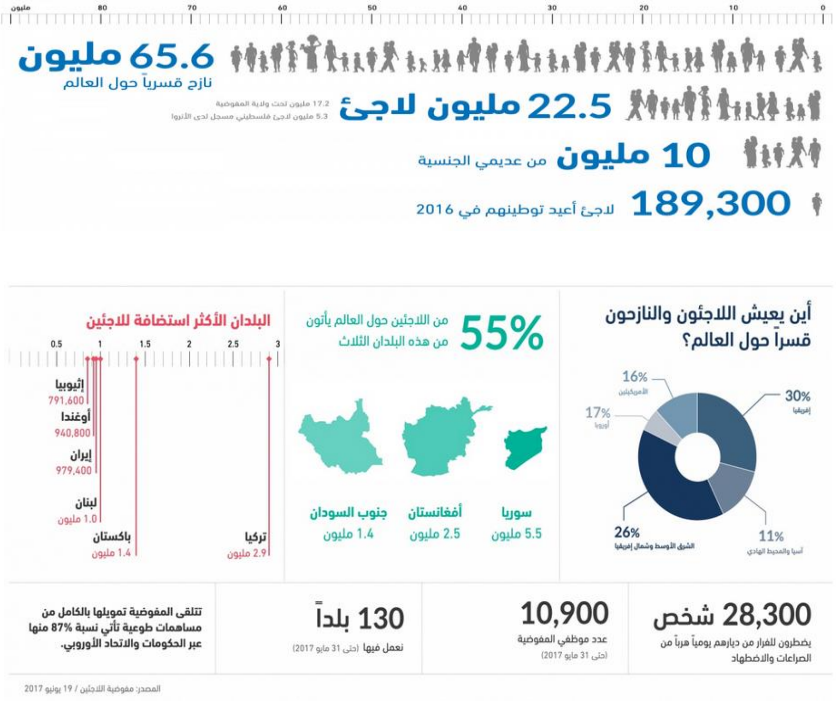

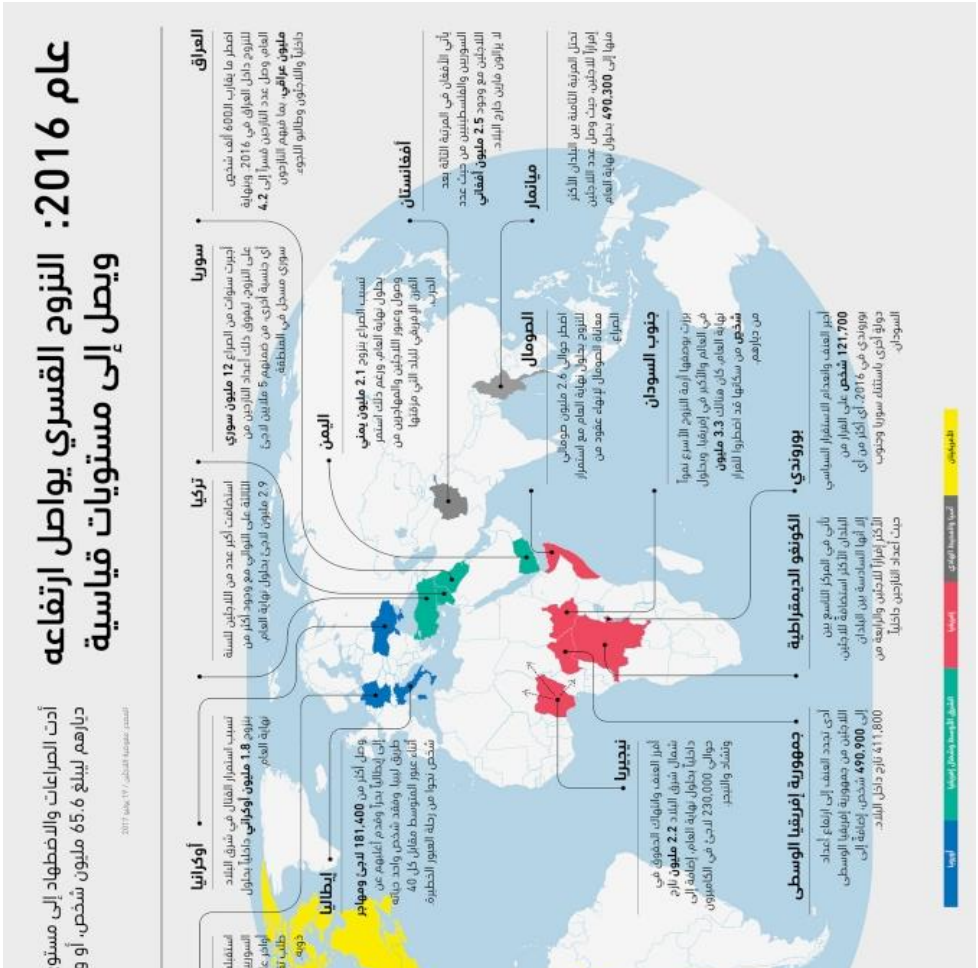
عام 2016: النزوح القسري يواصل ارتفاعه ويصل إلى مستويات قياسية
أدت الصراعات والاضطهاد إلى مستوى قياسي من الأشخاص المجبرين على الفرار من ديارهم لبلغ 65.6 مليون شخص، أو واحد من بين كل 113 شخصاً من سكان العالم.
UNHCR
العراق
سوريا
تركيا
اليمن
أفغانستان
ميانمار
الصومال
جنوب السودان
بوروندي
الكونغو الديمقراطية
جمهورية إفريقيا الوسطى
نيجيريا
غواتيمالا / السلفادور / هندوراس
كولومبيا
الولايات المتحدة
كندا
إيطاليا
ألمانيا
أوكرانيا

خامساً: شبكة طرق الهجرة غير القانونية: -

تطور ظاهرة الهجرة غير النظامية، جعلت منها تجارة ومحور نشاط تأسس حوله شبكة للجريمة المنظمة بشكل عام ولتهريب المهاجرين بشكل خاص، في ذلك السياق نجد ألبانيا النموذج الأكثر تجسيداً لمدى قوة وفاعلية هذه الشبكات الإجرامية، فألبانيا تعتبر دوله عبور جوهرية لكل من المهاجرين العراقيين والأكراد والأفغان والباكستانيين والصينين وغيرهم، لذلك فهي معقل لعصابات الإجرام المُنظم مثل المثلث الصيني، والمافيا التركية، والمافيا الإيطالية، وتلك العصابات تحترف التزوير وتهريب المهاجرين بشكل احترافي، لدرجة أنه تم ضبط(1500)وثيقة مزورة في فرنسا.[201] وطبعاً تتطرق نشاطات تلك العصابات لاستغلال المهاجرين غير النظامين وإجبارهم على أي شيء لتمويل رحلتهم، وحتى الزج بهم في تجارة الأعضاء البشرية. كما تُمثل تركيا محطة رئيسية للهجرة العابرة على أراضيها، وخاصة أنها بوابة لأوروبا، ولها حدود شديدة الاتساع مع عدة دول سوريا، والعراق، وأذربيجان، وإيران، وحدود بحرية مع لبنان والأردن ومصر، ليصل

[201]صايش عبد الملك، رداف أحد، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود المعمرى، تيزى وززا، إبريل 2014، ص151

أفواج من المهاجرين إلى بلغاريا، وأيضــاً يقطن تركيا عدة عصــابات لتهريب المهاجرين، وتشكل شبكات لجرائم متعددة.[202]

فقد توالى توافد المهاجرين عبر الحدود البحرية والبرية اليونانية التركية، ونجد أن الأعداد وصــلت ذروتها في العام(2011)، وحتى أغســطس من العام (2012)، إلا أن ذلك أســتدعى مزيج من التدابير من قِبل اليونان ودول الاتحاد الأوروبي، وتكثيف التعاون بين السلطات اليونانية والتركية، فأصبح الوضع تحت السيطرة نسبياً، ولذلك أنخفض العدد في العام(2013)، خاصة عبر الطريق البري، وزاد التوافد بحرياً، وأرتفع العدد جراء تلك الطرق البحرية والمُهربين الذين تمرسوها، فزاد العدد في العام(2015) لرقم قياســي قدره (1.049.400) مليون نســمة، ومنذ إبريل من العام(2016)، بدأت الأرقام تتراجع ثانية نتيجة لاتفاق اللاجئين بين تركيا والاتحاد الأوروبي المبرم في 18 مارس من العام (2016).[203]

- وفيما يلي جدول يوضح عدد وجنســية المهاجرين غير النظاميين الذين تم ضــبطهم باليونان منذ العام (2010) إلى العام(2016)،

[202]صايش عبد الملك، المرجع السابق، ص151-154.

[203] Ibid.

واختاروا الطريق غير القانوني رغم تواجد سُـــبل قانونية للهجرة. كما يجب إدراك أن الألبان يُعبروا مهاجرين دائمين – يذهبوا إلى اليونـان للعمـل الموســمي، ولكن بعـد ذلـك يعودوا إلى ألبـانيـا . وانخفضـت أعدادهم عن العام (2011) لأن الاتحاد الأوروبي ألغى شـــرط تأشـــيرة الإقامة القصـــيرة للألبان في ديســـمبر من العام (2010).

جنسيات المُهاجرين غير النظاميين الذين تم ضبطهم في اليونان في الفترة من العام (2010) إلى العام(2016)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016 Jan.-Nov.
Syria	n.a.	1,522	7,927	8,517	32,520	499,495	85,678
Afghanistan	28,299	28,528	16,584	6,412	12,901	213,267	43,984
Iraq	4,968	2,863	2,212	700	1,023	91,769	28,270
Pakistan	8,830	19,975	11,136	3,982	3,621	27,261	12,707
Albania*	50,175	11,733	10,602	15,389	16,751	16,910	10,592
Iran	1,133	n.a.	692	317	n.a.	23,155	6,109
Palestine	7,561	2,065	1,718	469	622	6,350	2,028
Algeria	7,336	5,398	4,606	443	n.a.	1,548	1,644
Bangladesh	3,264	5,416	7,863	1,524	1,164	4,511	1,389
Morocco	1,645	3,405	2,207	442	n.a.	7,818	1,264
Georgia	1,456	n.a.	n.a.	568	838	n.a.	809
Somalia	6,525	2,238	1,765	1,004	1,876	4,583	n.a.
Eritrea	1,628	1,172	923	726	1,019	n.a.	n.a.
Other	9,704	n.a.	n.a.	3,363	4,828	14,804	6,702

الجدير بالذكر أنه بموجب قانون الاتحاد الاوروبي تتمكن السلطات من اصدار قرارات لعودة مواطنيها الذين يقيمون بصورة غير نظامية على اراضي الاتحاد الأوروبي بما في ذلك طالبو اللجوء إذا ارادوا انهاء اقامتهم واعادتهم الى دولهم الاصلية او الدول الاخرى الراغبة في قبولهم .كما يجب أن توفر لهم فترة تتراوح بين (7 و30) يوما لمغادرة البلاد طواعية، وإن لم ينصاعوا للقرارات، يتم ترحيلهم، ووفقاً للبيانات المتاحة، (42%) من طلبات العودة تم تنفيذها برحيل أفرادها إلى دولهم، يعتبر (86%) من جميع تلك القرارات بعودة مواطنيها إليها هي دول خارج الاتحاد الأوروبي، و(14 %) فقط دول من دول الاتحاد.[204]

وتستخدم بلدان الاتحاد الأوروبي طرقا مختلفة للتحقق مما إذا كان مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي ملزما بمغادرته قد غادر بالفعل .وهي عادة ما تطلب من الأفراد المغادرين تقديم أدلة على رحيلهم إما بتسليم وثيقة محددة على الحدود أو في قنصلية الدولة المتوجه إليها. وإذا لم يفعلوا ذلك، فإنهم يهددون بفرض حظر دخول على نطاق الشنجن. ومع

[204] **THE REFUGEE CRISIS THROUGH STATISTICS, opcit. P25.**

ذلك، فإن بعض دول الاتحاد الأوروبي لا تستطيع التحكم في تصرفات من على أراضيها من اللاجئين الذين يستقدموا أخرين أو يتسببوا في عودتهم، ولذلك فإن البيانات المتعلقة بالعودة الطوعية والنفاذية غير متوفرة لجميع بلدان الاتحاد الأوروبي[205]

[205] **THE REFUGEE CRISIS THROUGH STATISTICS, opcit. P26.**